

الحكومة المصرية

## القوانين والأوامر العالية والقرارات

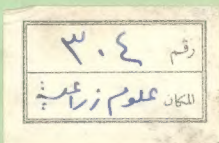
الخاصة بالمسائل الزراعية والبيطرية

( أعيد طبعها بناء على طلب وزارة الزراعة )

طُبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب ( إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب ) من قلم نشر مطبوعات الحكومة  
بشرى الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العيني بالقاهرة

١٩٢٠









الحكومة المصرية

---

## القوانين والأوامر العالية والقرارات

الخاصة بالمسائل الزراعية والبيطرية

---

(أعيد طبعا بناء على طلب وزارة الزراعة)

---

طبعت بالمطبعة الأميرية بالقاهرة

وتطلب (إما مباشرة أو بواسطة أحد باعة الكتب) من قلم نشر مطبوعات الحكومة  
بسرأي الاسماعيلية القديمة بشارع قصر العيني بالقاهرة ١٩٢٠

١٩٢٠

التمن ١٠٠ ملجم

---

تنبیه — روعی فی هذه المجموعة الاقتصار على القوانين والقرارات ذات الصفة الدائمة المعمول بها وقت تقديم هذه المجموعة للطبع .  
أما القوانين والقرارات التي أبطلت واستبدلت بغيرها فانها أغفلت اكتفاء بنشر القوانين والقرارات التي حلت محلها .

---

## فهرست القوانين والأوامر العالية والقرارات

### الخاصة بالمسائل الزراعية

#### قوانين إدارية :

##### إنشاء مصلحة الزراعة ثم تحويلها الى نظارة

- قانون نمرة ٣٤ لسنة ١٩١٠ بإنشاء مصلحة الزراعة ... .. ١  
قرار من رئاسة مجلس النظارة ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠ بجعل مصلحة الزراعة تابعة لنظارة  
الأشغال العمومية ... .. ٢  
أمر حال صادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة الزراعة ... .. ٢

##### (مجلس استشاري للزراعة)

- قرار صادر في ١٠ يونيو سنة ١٩١٤ بشأن تشكيل مجلس استشاري للزراعة ... .. ٣  
قرار صادر في ٢١ يونيو سنة ١٩١٩ بتعديل تأليف المجلس الاستشاري للزراعة ... .. ٥

##### (مجلس التأديب)

- قرار صادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩١٧ بشأن تعديل إنشاء مجلس التأديب بوزارة الزراعة ... .. ٦

#### قوانين لوقاية القطن :

##### (قتل القطن غير المحلوج)

- قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٣ لتحديد منطقة قتل القطن غير المحلوج ... .. ٨  
قرار صادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بتعيين الحد الفاصل بين الوجه القليل والوجه البحري في فصل  
زراعة القطن في سنة ١٩٢٠ ... .. ١٠

##### (دودة القطن)

- قانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٣ لمنع انتشار دودة القطن من زراعة البرسيم ... .. ١١  
قانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٨ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة دودة القطن ... .. ١٣  
قرار صادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ خاص بمرض من القطن (الدودة المسلية) الذي يصيب  
شجيرات القطن ... .. ١٦  
قرار صادر في ١٥ فبراير سنة ١٩١٩ بشأن مرض بين الهيريكس البطني ... .. ١٦

(دود لوز القطن)

١٠ الاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز وبذرة القطن بالمحقول

- ١٧ قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ... ..
- ٢٠ قرار صادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ بتعيين وسائل إعدام لوز القطن ... ..
- قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ بتعديل المادة الثانية من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ... ..
- ٢٠ قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٧ بتعديل القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ... ..
- قانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٨ بتعديل القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ الخاص بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن ... ..
- ٢٣ صوة القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن (حسب التديلات التي أدخلها عليه القوانين نمرة ١٢ و ١٥ لسنة ١٩١٧ ونمرة ١٩ لسنة ١٩١٨) ... ..
- ٢٤

٢١ التدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن بالحالج والمخازن

- ٢٨ قانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرظلية ... ..
- قرار صادر في ١٧ يناير سنة ١٩١٧ بشروط تطبيق القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ القاضي بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرظلية ... ..
- ٣٠ قرار صادر في ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ بتحديد مواعيد إقامة الأجهزة الخاصة لمعالجة بذرة القطن في الوجهين القبلي والبحري ... ..
- ٣٢

وقاية المزروعات من الآفات المستقلة من الخارج :

- ٣٣ قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ لوقاية المزروعات من الآفات المستقلة من الخارج ... ..
- قرار صادر في ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ باعتبار بعض البلاد الأجنبية مصابة بأمراض ضارة بالقواكه والاحتياطات التي تتخذ لمحارقتها التي ترد إلى القطر المصري وتضع إحابتها بهذه الأمراض ... ..
- ٣٥ قرار صادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٦ بمنع إدخال قواكه الخوخ في القطر المصري إلا برخص من وزارة الزراعة ... ..
- ٣٧ قرار صادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩ بإضافة بعض أنواع القواكه والخضر إلى الأنواع المنوع استيرادها من الخارج إلا بشروط معينة ... ..
- ٣٧ قرار صادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ بتعديل الفقرة (ثانيا) من المادة الأولى من القرار الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩ بإضافة بعض أنواع القواكه والخضر إلى الأنواع المنوع استيرادها من الخارج إلا بشروط معينة ... ..
- ٣٩ قرار صادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ بالترخيص بإدخال بعض النباتات إلى القطر المصري بدون تفحص ... ..
- ٣٩



صفحة

## الامراض الضارة بأشجار الفاكهة :

- ٤١ ... .. قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ خاص بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة
- قرار صادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ عن الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال (المعروفة باسم "أسديوتس أونديم")
- ٤٧ ... .. ملحق تمريرة برسوم العمليات المنصوص عليها في المادة الخامسة من القرار المتقدم ذكره
- ٤٨ ... .. مذكورة عن القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦
- ٥٠ ... .. قرار صادر في ١٠ يناير سنة ١٩١٧ باعتبار مركبي العياط والصف في دور التطهر من الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم "أسديوتس أونديم"
- ٥١ ... .. اعلان (صدري) "الوقائع المصرية" عدد ٢١ بتاريخ ٨ مارس سنة ١٩١٧ خاص بنقل الأشجار الحضيبة وفواكهها من جهات القطر الواقعة شمال محطة الحوامدية الى تلك المحطة والجهات التي عليها جنوبا
- ٥٢ ... .. قرار صادر في ١ أكتوبر سنة ١٩١٧ بالتدابير التي تتخذ للوقاية من مرض حشرة البرتقال
- ٥٤ ... .. "أسديوتس أونديم"
- ٥٥ ... .. قرار صادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ بشأن مرض في الهبوسكس النقيق

## وقاية الطيور النافعة للزراعة :

- ٥٧ ... .. قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة
- قرار رقم ٤٦ (ادارة) صادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ بإضافة الصغيري الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة
- ٥٩ ... .. قرار صادر في ١٦ مايو سنة ١٩١٥ بإضافة البقلاق (المعروف عند العوام باسم "أبي مغازل" أو "عز" أو "الحاج قاسم") الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة
- ٦٠ ... .. لائحة صادرة في ٤ مايو سنة ١٩١٢ بشأن الصيد

## إبادة الجراد :

- ٦٢ ... .. أمر عال صادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ خاص بإبادة الجراد
- ٦٣ ... .. أمر عال صادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ — تحفظات لإبادة الجراد
- قرار صادر في ٢٢ مارس سنة ١٩١٥ بإضافة عمل إبادة الجراد ويوضاته وقضه على أنزاع الأطفال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالأكراه البدني
- ٦٤ ... .. مرسوم صادر في ١٨ مايو سنة ١٩١٥ بتعديل الأمر العالي الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٨٩١
- ٦٥ ... .. انخلاص بتكليف الأهالي بإبادة الجراد

## التعليم الزراعي :

### (إلحاق مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر بنظارة الزراعة)

أمر ملك صادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ بإلحاق مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر بنظارة الزراعة

٦٦ ... ..

### (مدرسة الزراعة العليا بالجيزة)

قانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ... ..  
قرارد رقم ١٦٤٥ صادر في أول أغسطس سنة ١٩١٢ باللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٣٠ لسنة

١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ... ..

قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦ معدل للسادة الرابعة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ ... ..

قرارد رقم ٧٦ (تعليم) صادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ بتعديل المصروفات المدرسية بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة ... ..

قرارد رقم ٧٧ (تعليم) صادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ بشأن المحال المجانية بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة ... ..

### (مدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر)

قانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢ بشأن إنشاء مدرسة زراعية متوسطة ... ..  
قرارد رقم ١٦٤٦ صادر في أول أغسطس سنة ١٩١٢ باللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢١ لسنة

١٩١٢ بشأن إنشاء مدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر ... ..

قرارد رقم ٦١ (تعليم) صادر في ١٤ مايو سنة ١٩١٦ شامل لللائحة امتحان القبول بمدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر ... ..

٨٨ ... ..

## فهرست القوانين والأوامر العالية والقرارات الخاصة بالمسائل البيطرية

صفحة

- الحاق القسم البيطرى والمدرسة البيطرية بنظارة الزراعة :  
 أمر مال صادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ الحاق القسم البيطرى والمدرسة البيطرية بنظارة الزراعة ٩١
- تنفيذ القوانين والأوامر العالية المتعلقة بالقسم البيطرى :  
 أمر مال صادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ بخصوص تنفيذ القوانين والأوامر العالية المتعلقة  
 بالقسم البيطرى ..... ٩٢
- تسمية الباشمفتش البيطرى "مدير قسم الطب البيطرى" :  
 قرار صادر فى ١٧ مايو سنة ١٩١٤ بتغيير لقب الباشمفتش البيطرى ..... ٩٣
- دفن وقتل الحيوانات النافقة :  
 أمر كريم صادر فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ بشأن دفن الحيوانات ..... ٩٤
- قرار صادر فى ٢٩ يناير سنة ١٩٠٢ بشأن قتل الحيوانات التى تنفق فى دائرة مدينة القاهرة  
 الى المحل المعد لتشغيل روم الحيوانات الكائن بأبوالسود بمصر القديمة الخاص بقربانية قتل  
 المواد البرازية ..... ٩٦
- ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية :  
 أمر مال صادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ بخصوص قانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق  
 بأمراض الحيوانات الوبائية ..... ٩٧
- أمر مال صادر فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ بتعديل البند الثامن من الأمر المالى الصادر فى أول فبراير  
 سنة ١٨٨٣ الخاص بقانون ضبط وربط الصحة البيطرية المتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية ١٠٤
- أمر مال صادر فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٠٣ يعقاب كل من يخالف أحكام الأوامر الصادرة بشأن  
 أمراض الحيوانات الوبائية وتلقيحها ..... ١٠٥
- أمر مال صادر فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن الاحتياطات التى يجب اتخاذها فى أحوال الكلب ١٠٨
- (المراجعة المسبقة)
- قانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٧ يشتمل على أحكام تكميلية لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية الخاص  
 بأمراض الحيوانات الوبائية ..... ١١١

(ارسل الحيوانات المصابة بأمراض معدية لمستشفيات عزل الحيوانات)

- قانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٣ يشتمل على أحكام تكليفية لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية المتعلق  
بأمراض الحيوانات الوبائية ... .. ١١٢  
قرار صادر في ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٣ عن تعريفه مؤونة الحيوانات التي ترسل الى شقطةانة العزل  
بالعباسية ... .. ١١٤

**زرائب الحجر :**

- قرار صادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٢ بشأن مدة وضع الحيوانات في الزرائب التي تنشأ بجوار بعض  
السلخانات ومعاريف إقامتها بها ... .. ١١٥  
قرار صادر في ١٧ أبريل سنة ١٩١٦ بإنشاء مرابطة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة  
من السودان عن طريق الشلال ... .. ١١٦

**السلخانات ومحلات الجزارة :**

- لائحة صادرة بقرار مؤرخ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ومعدلة ومكّمة بالقرارات الصادرة في ٢٨ يونيو  
سنة ١٨٩٩ و ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ و ٤ يناير سنة ١٩١٥ تخصّص بالسلخانات ومحلات الجزارة ... ١١٩

**ذبح عجول البقر وإثانها :**

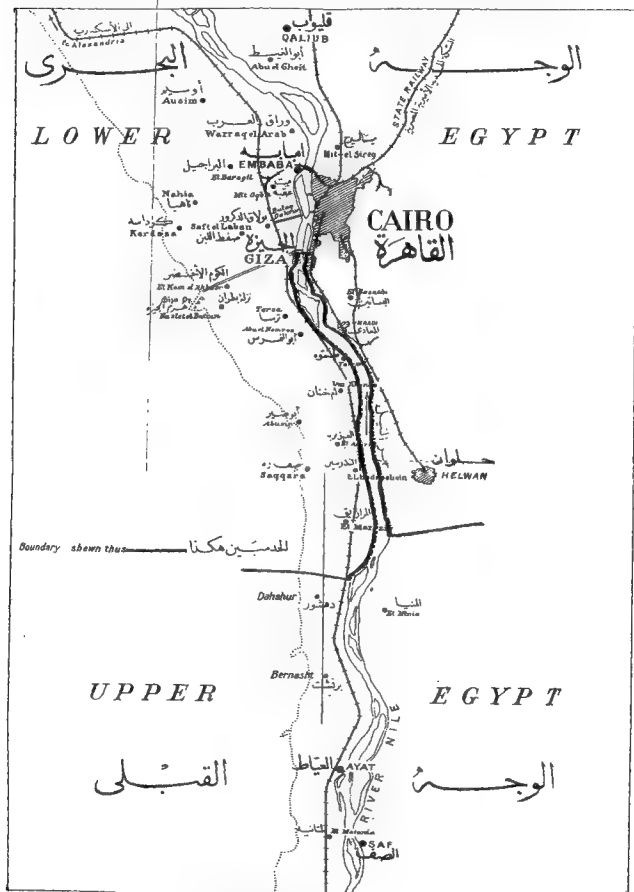
- قانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٢ قاض بمنع ذبح عجول البقر وإثانها ... .. ١٢٥  
قانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٨ بتعديل المادتين الأولى والثالثة من القانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٢  
القاضي بمنع ذبح عجول البقر وإثانها ... .. ١٢٦

**المدرسة البيطرية :**

- قرار صادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ بإضافة ستة رامية لسنى الدراسة بمدرسة الطب البيطرى واعتماد  
اللائحة المرفقة به التي عمل بها ابتداء من السنة الدراسية الداخلة في سقى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ... ١٢٧  
قرار صادر في ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ بتعديل المادة الماشرة من لائحة مدرسة الطب البيطرى ... ١٣٢  
قرار صادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧ بتعديل المادة الأولى من لائحة المدرسة البيطرية ... ١٣٣  
قرار صادر في ٢ يونيو سنة ١٩١٤ بإعتماد اللائحة الجديدة لمدرسة الطب البيطرى ... ١٣٤  
قرار صادر في ٩ مايو سنة ١٩١٤ بإنشاء مجلس إدارة لمدرسة الطب البيطرى ... ١٤٠  
قرار صادر في ١٧ يونيو سنة ١٩١٤ بتعديل تأليف مجلس إدارة مدرسة الطب البيطرى المنشأ  
بالقرار الصادر في ٩ مايو سنة ١٩١٤ ... .. ١٤١

خريطة مبيّنة لحد الفاصل بين الوجهين النجوي والقبلي لنقل القطن الغير المحلوج

MAP SHOWING THE BOUNDARY BEYOND WHICH UNGINNED COTTON MAY NOT BE TRANSPORTED FROM LOWER TO UPPER EGYPT & VICE VERSA (1914-15)



Reproduced by the Photo-mech. Process of the Survey Dept. Egypt, 1914 (249-86) (19/590).

مصلحة عمود المساحة بمصر ١٩١٤

Scale 1:250,000

مقياس الرسم 1:250,000

Kilometres 0 1 2 3 4 5 10 20 Kilometres  
 كيلومتر ٠ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ١٠ ٢٠ كيلومتر



قوانين وأوامر عالية وقرارات خاصة بالمسائل الزراعية

## (قوانين إدارية)

إنشاء مصلحة الزراعة ثم تحويلها الى نقارة

قانون نمرة ٣٤ لسنة ١٩١٠

بإنشاء مصلحة الزراعة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس النظار؛

وبعد موافقة رأى مجلس النظار؛

أمرنا بما هوآت :

المادة ١ — تنشأ مصلحة للزراعة .

المادة ٢ — دين مستر جيال د نادجون مديرا عاما لمصلحة الزراعة اعتبارا من أول

نوفمبر سنة ١٩١٠ .

المادة ٣ — تلى رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى المنزه في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٢٨ ( ١٠ نوفمبر سنة ١٩١٠ )

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

## قرار

صادر من رئاسة مجلس النظار في ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠  
بجعل مصلحة الزراعة تابعة لنظارة الأشغال العمومية

قرر مجلس النظار في جلسته المنعقدة يوم السبت ٨ ذى الحجة مسنة ١٣٢٨  
(١٠ ديسمبر سنة ١٩١٠) جعل مصلحة الزراعة التي صدر بإنشائها الأمر العالي  
في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٢٨ (١١ نوفمبر سنة ١٩١٠) تابعة لنظارة الأشغال العمومية .

”الوقائع المصرية“ عدد ١٤٤ لسنة ١٩١٠

## أمر عال

صادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة الزراعة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٨٩٨ بتوزيع مهنالح  
الحكومة بين النظارات ؛

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٣٤ لسنة ١٩١٠ بإنشاء مصلحة للزراعة ؛

وبما ان رغائبنا متجهة على الدوام الى البحث والتنقيب عن كل الوسائل التي  
تؤدي الى ازدياد الثروة في هذه الديار ؛

ونظرا للحالة الخاصة بهذا القطر الذي هو قطر زراعي بطبيعته بحيث يجب بذل أقصى  
الاهتمام بتنظيم أعمال مصلحة الزراعة وتوسيع نطاقها حتى يكون لها أثر فعال في السبر  
بالبلاد في طريق الرفاهة والارتقاء أكثر من ذي قبل ؛

فبعد موافقة رأى مجلس النظار ؛



## أمرنا بما هوأت :

- المادة ١ - تكون مصلحة الزراعة نظارة يتولى إدارتها ناظر يعاونه وكيل نظارة .
- المادة ٢ - على رئيس مجلس النظار تنفيذ أمرنا هذا ويكون العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية فـأ

صدر برأى القبة فى ٢١ ذى الحجة سنة ١٣٣١ (٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٢)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار  
محمد سعيد

"الوقائع المصرية" عدد ١٣٠ لسنة ١٩١٢

مجلس استشارى الزراعة

## قرار

صادر فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٤ بشأن تشكيل مجلس  
استشارى للزراعة (\*)

## لناظر الزراعة

رغبة فى العمل على ترقية مرافق البلاد الزراعية ونظرا لأن من أنجح الوسائل المؤدية  
الى هذه الغاية الاستعانة على فخص المشروعات الزراعية الهامة برأى هيئة تتألف  
من بعض ذوى الدراية والاختبار من المزارعين والمشتغلين بشؤون الزراعة ؛

وبعد تصديق مجلس النظار بجلسته المتعقدة فى ٩ يونيه سنة ١٩١٤

## قرر ما هوأت :

- المادة ١ - يشكل بنظارة الزراعة مجلس يدعى المجلس الاستشارى للزراعة .  
المادة ٢ - يؤلف المجلس المذكور من :

(١) ناظر الزراعة، رئيس (وعند	(٦) على شعراوى باشا
تغذر حضوره تكون الرياسة	(٧) محمود أبو حسين باشا
نوكيل النظارة)	(٨) ابراهيم مراد باشا
(٢) الزراعى الاستشارى بنظارة	(٩) محمد المتناوى بك
الزراعة :	(١٠) سليمان زيتون بك
(٣) المدير العام لمصلحة الأملاك	(١١) بشرى حنا بك
الأميرية	(١٢) محمد أبو الفتوح بك
(٤) المفتش العام المقيم بنظارة	(١٣) المسيو ه . نوس بك
الأمشغال العمومية	(١٤) » حبيب أنطونيوس
(٥) مدير القسم البيطرى بنظارة	(١٥) » فيكتور موصيرى
الزراعة	(١٦) » أجاتون يرقانت بك

ويصدر ناظر الزراعة فى أول نوفمبر من كل سنة قرارا . بتجديد تعيين أعضاء هـ . هذا المجلس المعينين بأسمائهم دون المعينين بسبب وظائفهم .  
المادة ٣ - يختص المجلس الاستشارى بفحص كافة المسائل التى يعرضها عليه ناظر الزراعة وعلى الأخص مشاريع القوانين والأوامر المتعلقة بالزراعة .  
المادة ٤ - للمجلس الاستشارى بناء على طلب أعضائه أن يفحص المسائل المتعلقة بالزراعة وأن يبدى رغبات أو آراء بشأنها .

المادة ٥ - يعقد المجلس كلما رأى الرئيس لزوما لذلك .

المادة ٦ - للمجلس الاستشارى أن يشكل من بين أعضائه لجا الفحص بعض المسائل الزراعية وله أن يضم الى هذه اللجان أشخاصا خارجين عن هيئته من ذوى الدراية الذين يرى فائدة فى استشارتهم ويجوز له أيضا أن يدعو للحضور فى الجلسات العمومية كل من يرى ضرورة حضوره لاعطاء استعلامات عن المسائل المعروضة عليه ما تحريرا بالقاهرة فى ١٠ يونيو سنة ١٩١٤

اسماعيل صدق

» » تربية النباتات بوزارة الزراعة .

## أعضاء معينون لغير سبب وظائفهم :

المسيو فيكتور موصيرى	بوغوص نوبار باشا
حسن فوده باشا	محمود أبو حسين باشا
عبد البدر راوى فاشور باشا	ابراهيم مراد باشا
الكاهن ويستروب مدير البنك الزراعى المصرى	عبد المنياوى بك
المستترالف كارفر من محل اخوان كارفر وشركائهم	سليمان زيتون بك
» فوستر مدير شركة البحيرة المساهمة	بشرى حنا بك
طلبة سعودى باشا	عبد أبو الفتوح بك
بولص حنا بك	المسيو ه . نوص بك
	حبيب أنطونيوس بك

المادة ٢ — تجديد تعيين الأعضاء المعينين لغير سبب وظائفهم الذى يجب اجراؤه فى اول نوفمبر المقبل طبقا لحكم المادة الثانية من القرار الصادر فى ١٠ يونيه سنة ١٩١٤ السالف الذكر يؤجل الى اول نوفمبر سنة ١٩٢٠ م  
القاهرة فى ٢١ يونيه سنة ١٩١٩

عبد الرحيم صبرى

”الوقائع المصرية“ عدد ٥٩ لسنة ١٩١٩

## مجلس التأديب

## قرار

صادر فى ٢٥ أبريل سنة ١٩١٧ بشأن تعديل إنشاء مجلس  
التأديب بوزارة الزراعة

## وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة السابعة من الأمر العالى الصادر فى ٢٤ مايو سنة ١٨٨٥  
بتعديل أحكام الأمر العالى الصادر فى ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ بشأن إنشاء مجالس  
التأديب وأعمالها ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩١٥ بإنشاء مجلس تاديب  
بوزارة الزراعة ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ أبريل سنة ١٩١٧ ؛

### قـرر ما هوأت :

المادة ١ - يؤلف مجلس تاديب وزارة الزراعة والمصالح التابعة اليها من :

المفتش العام بوزارة الزراعة	.....	رئيس
أحد نواب المستشار السلطاني	.....	أعضاء
مدير قسم الطب البيطري بوزارة الزراعة	.....	
ناظر مدرسة الزراعة العليا بالجيزة	.....	
مدير قسم الإدارة والاحصاء بوزارة الزراعة	.....	
التعليم الزراعي بالأقاليم	.....	

المادة ٢ - [في حالة غياب أو حصول مانع يمنع الرئيس أو أجد أعضاء المجلس  
عن الحضور ينتخب الوزير من بين أعضاء هذا المجلس من ينوب عن الرئيس ويتدب  
موظفاً يحمل محل العضو الغائب .

المادة ٣ - لا تكون قرارات مجلس التاديب صحيحة الا اذا حضر الجلسة ثلاثة  
من الأعضاء على الأقل .

وتصدر القرارات بأغلبية الآراء . وعند تساويها يرجح الجانب الذي ينضم اليه  
الرئيس .

المادة ٤ - يلغى القرار الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩١٥ السالف الذكر ؛

تحريراً بالقاهرة في ٢٥ أبريل سنة ١٩١٧

أحمد حلي

## (قوانين لوقاية القطن)

نقل القطن غير المحلوج

## قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٣

لتحديد منطقة نقل القطن غير المحلوج

نحن خديو مصر

حيث من المقتضى تعديل أحكام القانون نمرة ١٨ الصادر في سنة ١٩١٢ بمنع خلط القطن الذى يزرع عادة في الوجه القبلى بقطن الدلتا بطريق الغش في أثناء حياجه؛ وبناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين؛

وبعد الاطلاع على ماقررته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ١٩ أبريل سنة ١٩١٣ طبقاً للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩؛

أمرنا بما هو آت:

المادة ١ — لأجل تنفيذ هذا القانون يصدر ناظر الأشغال العمومية في كل سنة قبل أول يوليه قراراً ينشر في الجريدة الرسمية يبين فيه ضمن حدود مديرية الجيزة الخط الذى يكون في أثناء زراعة القطن في السنة التالية الحد الفاصل بين الوجه القبلى والوجه البحرى .

المادة ٢ — لا يجوز الاقدام على عمل من الأعمال الآتى ذكرها الا برخصة بالكتابة من عامل مفوض لذلك من نظارة الأشغال العمومية وهذه الأعمال هي :

(أولاً) نقل قطن غير محلوج من بحرى الخط المعين بالمادة المتقدم ذكرها الى قبلى ذلك الخط وبالعكس؛

(ثانيا) نقل قطن غير محلوج بطريق النهر من بحرى كوبرى الروضة (عباس الثانى) الى قبله وبالعكس ؛

(ثالثا) شحن أو تفريغ القطن الغير المحلوج فى المسافة الواقعة بين الخط وكوبرى الروضة المتقدم ذكرهما .

يجوز للسلطة الادارية منع كل ما يخالف أحكام هذه المادة وذلك بأن تمنع مرور الاس وعربات السكة الحديدية والسفن والمراكب والكاركات ودواب الجمولة وغير ذلك من وسائل نقل القطن الغير المحلوج .

المادة ٣ — من يخالف أحكام المادة المتقدم ذكرها يعاقب بغرامة لا تتجاوز جنهما مصريا وبالحبس مدة لاتزيد عن أسبوع أو بأحدى هاتين العقوبتين . أما القطن الناشئة عنه المخالفة فيضبط لجانب الحكومة .

المادة ٤ — يلغى القانون نمرة ١٨ المتقدم ذكره الصادر فى سنة ١٩١٢ ويستعاض عنه بهذا القانون .

المادة ٥ — على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر برأى رأس التين فى ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٣١ (١٥ مايو سنة ١٩١٣) .

عباس حلمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سميد

ناظر الأشغال العمومية

اسماعيل سرى

## قرار

صادر في ١٧ مايو سنة ١٩١٩ بتعيين الحد الفاصل بين الوجه القبلي والوجه البحري في فصل زراعة القطن في سنة ١٩٢٠

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٣ لتحديد منطقة نقل القطن غير المحلوج ؛

وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء وزارة الزراعة ؛

### قرر ما يأتي :

مادة فردة - يكون الخط الفاصل بين الوجه القبلي والوجه البحري في فصل زراعة القطن المقبل كما يأتي :

يتبدئ هذا الخط من النهاية الغربية للجسر المعروف بصليبة دهبور غربي النيل متبعاً تقاريج ذلك الجسر في وجهة شرقية ويحتاز مصرف المحيط عند الكوبرى المقام عليه ويواصل السير بإزاء ذلك الجسر الى أن يبلغ خط السكة الحديدية الأميرية عند المزلقان الموجود بالكيلومتر ٤١,٤٧١ ثم يمتد ذلك الخط ويقطع ترعة الجيزاوية على كوبرى المبرود ومن ثم يتبع جسر النيل في وجهة بحرية شرقية في مسافة طولها ٤١٢ متراً الى نقطة منه تعين بعلامة تقام على مسافة نحو ٥٠٠ متر قبلي ناحية أبو رجوان القبلي ومن هناك يتبع ساحل النيل الغربي الى كوبرى الروضة (عباس الثاني) ومن ثم ينعطف الى الجهة القبليّة ويسير بإزاء ساحل النيل الشرق الى نقطة تعين بعلامة تقام غربي كوبرى ترعة الخشاب على مسافة نحو كيلو متر قبلي ناحية كفر العلو ثم يسير بإزاء مسقاة واقعة بتلك الجهة معروفة بترعة الدائرة ومن هناك الى ترعة التين ثم يسير مستقيماً الى ضريح سيدى محفوظ أبو قربة م

تحريراً في ١٧ مايو سنة ١٩١٩

عن وزير الزراعة

ج . لانجلي



دودة القطن

## قانون نمرة ٦ لسنة ١٩١٣

لمنع انتشار دودة القطن  
من زراعة البرسيم

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

## أمرنا بما هوآت :

المادة ١ — يجمع رى البرسيم المسقاوى بعد اليوم العاشر من شهر مايو في كل سنة .  
ويتحدد سنويا تاريخ بعد اليوم العاشر من شهر مايو لبعض الأراضى التى تئيب  
بقرار من ناظر الأشغال العمومية .

المادة ٢ — كل مخالفة لأحكام المادة المتقدم ذكرها يعاقب عليها بالحبس مدة  
لا تتجاوز شهرين أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنيها مصريا .  
ويثبت المخالفات عمال . صاحبى الرى والزراعة وتصدر الأحكام فيها من اللجنة  
الإدارية المنصوص عنها في المادة الثامنة والثلاثين من الأمر العالى الصادر في ٢٢ فبراير  
سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور (\*) .

(\*) المادة الثامنة والثلاثون من الأمر السالى الصادر في ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٤ بشأن الترع والجسور  
الدومية والمساقى الخصوصية وما يتعلق بها (راجع "الوقائع المصرية" عدد ٢٥ الصادر في ٢٨ فبراير سنة ١٨٩٤) .  
المادة ٣٨ — تصدر الأحكام لجنة إدارية تشكل من المدير والباشهندس أو من ينوب عنه وثلاثة  
من عمد المديرية نفسها تمينهم نظارة الداخلية ويكون حكم تلك اللجنة بأغلبية الآراء .

"ولا يقبل أدنى ممانعة إذا كان الحكم صادرا بالفراة فقط وفي حالة صدور الحكم بالحبس يجوز للحكوم  
عليه استئناف الحكم أمام لجنة مخصوصة تشكل في نظارة الداخلية من وكيل هذه النظارة بصفة رئيس و  
مستشار خديوى ومن مندوب من نظارة الأشغال العمومية ويرفع الاستئناف باعلان يقدم للدرية أو للناظرة  
في خلال الثلاثة أيام التالية لتاريخ صدور الحكم ولا يقبل الا اذا أثبت المبتأئف عند تقديم الاعلان أنه دفع  
ما حكم عليه به من الفراة ويصار في إعادة الشئ الى أصله مع حفظ جقه برخط اليه اذا برئت ساحة ."

أما المخالفات التي يرتكبها العمد والمشايخ فتحال على اللجنة المنصوص عنها في المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بخصوص العمد والمشايخ (٢).

المادة ٣ - متى تحقق وجود دودة القطن في أرض مزروعة برسمها وتكون كثيرة المدد حتى ينشأ عنها خطر عام فالمدبر أو المحافظ إصدار الأمر بتقليع البرسيم أو حرث الأرض بالمحراث وتعين على أصحاب الأرض أو وكلائهم أو المستأجرين إجراء هذا العمل وإلا فالسلطة الإدارية تباشره من تلقاء نفسها وتحصل النفقات بالطرق الإدارية

(٢) المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ١٦ مارس سنة ١٨٩٥ بخصوص العمد والمشايخ ("الوقائع المصرية" عدد ٣٣ الصادر في ١٨ مارس سنة ١٨٩٥).

"المادة ٢ - تشكل في كل مديرية لجنة لانتخاب العمد والمشايخ بناء على كشف عمره المديرية حاربا أسماء الأشخاص المتوفرة فيهم الشروط المطلوبة في المادة الأولى .  
"وتنظر هذه اللجنة في كافة المسائل التي تعرض عليها من المدير أو نظارة الداخلية بشأن العمد والمشايخ وأعمالهم .

"وتجتمع مرة في كل شهرين في أوقات معينة تحددها نظارة الداخلية وذلك في أحوال الاستثنائية التي يطلب فيها المدير انعقادها لأعمال مستعجلة .

"وتتألف من المدير أو وكيله بصفة رئيس ومن مندوب من نظارة الداخلية ومن أحد وكلاء النيابة العمومية ومن أربعة من أعيان المديرية أو عمدتها ينتخبهم المدير من بين الأشخاص الذين يسمون بالصفة الآتية :

"ينتخب عمد كل مركز من مراكز المديرية مندوبا واحدا أو مندوبين حسب العدد الذي تحدده نظارة الداخلية ويجب تصديق النظارة على هذا الانتخاب فإن لم يصدق عليه يباد مرة ثانية .

"وتكون مأمورية هؤلاء المندوبين لسنة واحدة على أنه يجوز لنظارة الداخلية إيقافهم سنة ثانية وعند اقتضاها يتم تجديد الانتخاب .

"ويحصل الانتخاب الأول في شهر يناير سنة ١٨٩٦ إنما يكون انتخاب الأربعة أعيان أو العمد لعضوية اللجنة بمعرفة المدير بناء على كشف قد اعتمدته نظارة الداخلية وذلك لحكم وقى إلى أن يحل الميعاد المذكور .

"ولكي تكون مداورات اللجنة صحيحة يجب أن يحضرها الرئيس ومندوب نظارة الداخلية واثنان من الأعيان أو العمد على الأقل ويكون في هذه اللجنة نائب من المركز كلما دعت الحال لتعيين عمدة أو شيخ لإحدى البلاد التابعة له .

"ويجب أن يكون حاضرا في اللجنة أحد وكلاء النيابة كلما اقتضت الحال بجزء من الأجزاء المنصوص عليها في المادة الخامسة من أمرنا هذا .

"وتكون قرارات اللجنة بأغلبية الآراء المطلقة وإذا تساوت الآراء فربح الجانب الذي فيه الرئيس .

"وعلى اللجنة قبل الانعقاد على تعيين عمدة أن تأخذ رأى مأمور المركز فإذا كان المطلوب تعيين أحد المشايخ فتأخذ أيضا رأى عمدة الناحية وإذا كانت البلدة كلها أو بعضها تابعة لأحد تقاضى مصلحة الأراضي الأميرية أو الدائرة السنية فتأخذ اللجنة أيضا رأى المفتش .

"ولا يكون تعيين العمد والمشايخ نهائيا إلا بعد تصديق نظارة الداخلية .

"فإن لم تصادق على من انتخبه اللجنة أعادت الأوراق إليها لانتخاب غيره من المترشحين ."

طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ولكن لا يجوز إتباع  
البرسيم من الأرض أو حرث تلك الأرض بالمحراث إلا بناء على أمر يوقع عليه المدير  
أو المحافظ .

وعلى المدير أو المحافظ أو وكيل المديرية أو المحافظة أو مفتش مصلحة الزراعة أن  
يثبتوا كتابة بأنهم رأوا عيانا أن البرسيم هو فى حالة تستوجب التقليل أو حرث الأرض  
بالمحراث .

المادة ٤ — على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما  
فيما يخصه ويجرى العمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما  
صدر برأى رأس التين فى ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٣١ (٩ أبريل سنة ١٩١٣)

عباس حلى

ناظر الأشغال العمومية      بأمر الحضرة الخديوية  
اسماعيل سرى      رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية  
محمد سعيد

”الوقائع المصرية“ عدد ٤٥ لسنة ١٩١٣ .

## قانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٨

بالتدابير التى تتخذ لمقاومة دودة القطن

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القوانين نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ ونمرة ٣ ونمرة ١٤ لسنة ١٩٠٦  
ونمرة ٩ لسنة ١٩١٠ ونمرة ١٣ لسنة ١٩١٢ الخاصة بالإجراءات اللازمة لاتخاذها  
لإبادة دودة القطن ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — متى ظهرت فى أية أرض دودة القطن أو ظهر بيضاها أو غير ذلك  
من الحشرات أو الأمراض التى يعتبرها وزير الزراعة بمقتضى قرار يصدره ضارة بشجيرات  
القطن وجب تبليغ عمدة البلد أو شيخه بلا تأخير وبعلى العمدة أو الشيخ إيصال البلاغ

في الحال الى عامل وزارة الزراعة المكلف بالاشراف على أعمال دودة القطن في البلد .

المادة ٢ — بمجرد ظهور بيض دودة القطن يجب في الحال نزع واحراق أوراق شجر القطن التي يظهر عليها ذلك البيض .  
وفي حالة الفقس يجب أيضا نزع واحراق الأوراق المصابة بالدود الصغير .  
أما في دور نمو الدود بعد ذلك فإن الدود هو الذي يجب جمعه وحراره .

المادة ٣ — يفرض العمل بالأحكام المنصوص عليها في الساتين السابقة على مالك الأرض أو مستأجرها فإذا كان للمالك أو المستأجر وكيل يتولى شؤون الزراعة فيها أو يلاحظ الأرض فإن العمل بهذه الأحكام يتعين على ذلك الوكيل .  
وللمالك أو المستأجر أو الوكيل أن يلجأ الى السلطة الادارية للحصول على العمال اللازمين للقيام بالعمل المفروض في المادة الثانية مقابل دفع المبالغ اللازمة للسلطة المذكورة سلفا يوما فيوما لسد أجور العمال ونفقات ثقلهم .

المادة ٤ — اذا رفض المالك أو المستأجر أو الوكيل القيام بالأعمال المذكورة أو أهمل مباشرتها أو لم يباشرها بالسرعة المطلوبة أو اذا كان عند عدم قدرته على القيام بها لم يعتمد الى العمل بمقتضى الفقرة الثانية من المادة الثالثة فعلى السلطة الادارية بعد تحرير المحضر بإثبات المخالفة أن تباشر العمل بنفسها وفي هذه الحالة يكون تحصيل النفقات بالطريقة الادارية طبقا لأحكام الأمر الأعلى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أن لا تزيد هذه النفقات على أربعين قرشا صحيحا عن كل فدان واحد تم تنظيفه وعن كل عملية من عمليات التنظيف .

المادة ٥ — يجوز للسلطة الادارية أن تكلف كل ذكر يزيد عمره عن تسع سنوات ولا يتجاوز خمسا وعشرين سنة كاملة ويكون معتادا على أشغال الزراعة بأن يشتغل في القيام بالأعمال المذكورة بأجرة تقديرها وزارة الزراعة لكل مركز حسب السعر الجاري فيه بعد أخذ رأى المدير .

المادة ٦ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا واحدا مع التشغيل أو بغرامة لا تزيد عن ثلاثة جنيهات مصرية :

( أ أولا ) كل شخص فرض عليه التبليغ أو إيصال البلاغ المنصوص عليه في المادة الأولى وقصر في ذلك ما لم يقدم عذرا مقبولا ؛

(ثانيا) كل مالك أو مستأجر أو وكيل لم يتم بتنفيذ الاجراءات المفروضة في المادة الثانية أو أهمل أو تأخر في تنفيذها ؛

(ثالثا) كل من أفلت شخصا من التكليف المنصوص عليه في المادة الخامسة .  
المادة ٧ — يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا واحدا أو بغرامة لا تزيد عن

جنيه مصرى واحد :

(أولا) كل شخص كلف بالعمل بمقتضى المادة الخامسة فلم يمتثل بمجرد تكليفه أو حاول التخلص من العمل ؛

(ثانيا) كل شخص كلف بالعمل في نزع الأوراق أو نقلها أو إحراقها فوقع منه إهمال يمكن أن يترتب عليه عدم إحراقها في الوقت المناسب .

المادة ٨ — على عمد البلاد ومشايعها ملاحظة تنفيذ أحكام هذا القانون بمساعدة الخفراء وتحت إشراف المديرين وأمورى المراكز ومفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم ومعاونيهم وغيرهم من العمال الذين يمتثلون لهذا الغرض .

المادة ٩ — يشهد الخالقات التى تربى ضد أحكام هذا القانون رجال الطبعية القضائية أو عمال وزارة الزراعة الذين يندبون لهذا الغرض .

المادة ١٠ — تلغى القوانين نمرة ١٣ لسنة ١٩٠٥ ونمرة ٣ ونمرة ١٤ لسنة ١٩٠٩ ونمرة ٩ لسنة ١٩١٠ ونمرة ١٣ لسنة ١٩١٢ المتقدم ذكرها .

المادة ١١ — على وزراء الداخلية والزراعة والمالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به بعد نشره في الجريدة الرسمية بثمانية أيام فـأصدر برأى الرمل السلطانية في ٢٦ شبان سنة ١٣٣٦ (٦ يونيه ١٩١٨)

فسـؤاذ

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير الزراعة

أحمد حلى

وزير المالية

يوسف وهبه

وزير الحقانية

ثروت

القوانين المصرية لسنة ١٩١٨

## قرار

صادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٨ خاص بممرض من القطن  
(الندوة العسلية) الذي يصيب شجيرات القطن

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الأولى من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٨ المشتمل على التدابير  
التي تتخذ لمقاومة دودة القطن ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ - يعتبر من القطن (الندوة العسلية) من الحشرات الضارة بشجيرات  
القطن .

المادة ٢ - متى ظهر من القطن (الندوة العسلية) السالف ذكره في أية أرض  
سواء على شجيرات القطن أو البامية أو التيل أو نباتات المقات وجب التبليغ عن ذلك  
الى عمدة البلد أو شيخه بلا تأخير وعلى العمدة أو الشيخ ايصال هذا البلاغ في الحال  
الى مفتش وزارة الزراعة في المديرية .

المادة ٣ - يسمي العمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما  
تحريرا بالقاهرة في ٥ أكتوبر سنة ١٩١٨

أحمد حلمي

”الوقائع المصرية“ عدد ٨٢ لسنة ١٩١٨

## قرار

صادر في ١٥ فبراير سنة ١٩١٩ بشأن مرض بق الهيبوسكس الدقيق

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٨ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة دودة القطن ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ - يعتبر مرض بق الهيبوسكس الدقيق مرضا ضارا بشجيرات القطن .

المادة ٢ — طبقا للمادة الأولى من القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٨ المذكور متى ظهر في أية أرض مرض الهيبوسكس الدقيقى على شجيرات القطن أو البامية أو التيل أو شجيرات الهيبوسكس الخاصة بالزينة أو التوت أو التين أو أى نوع آخر من النباتات وجب تبليغ عمدة البلد أو شيخه بدون تأخير وعلى العمدة أو الشيخ ابصال البلاغ فى الحال الى مفتش وزارة الزراعة بالمديرية .

المادة ٣ — يمسرى العمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية م  
القاهرة فى ١٥ فبراير سنة ١٩١٩  
أحمد حلى

”الوقائع المصرية“ عدد ١٧ لسنة ١٩١٩ .

#### دود لوز القطن

١ الاحتياطات التى تتخذ لإبادة دود لوز وبذرة القطن بالحقول

قانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ .

بالاحتياطات التى تتخذ لإبادة دود لوز القطن .(\*)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٢ المعدل بالقانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٤  
بين الاحتياطات التى يجب اتخاذها لإبادة دود لوز القطن ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لحكمة الاستئناف المختطلة فى ٢٤ يونيه  
سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — تقلع جذور شجيرات القطن والتيل والبامية أو تقطع الى ما تحت سطح الأرض بحيث لا تخلف نباتا وذلك فى كل عام قبل اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر فى مديريات بنى سويف والفيوم والمثيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان وقبل اليوم الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر فى مديريات الجيزة والقليوبية والشرقية والغربية والدقهلية والمنوفية والبحيرة .

(\*) عدل بالقوانين نمرة ١٥ و ١٢ لسنة ١٩١٧ ونمرة ١٩ لسنة ١٩١٨ (صفحات ٢٤-٢٧)

يستثنى من ذلك المراكز الآتية التي يكون الميعاد بالنسبة لها لغاية الخامس عشر من شهر يناير وهي عمرا كرفوة ودسوق وكفر الشيخ وشربين (بالغربية) ومرا كرفشيد وكفر الدؤار وأبو حمص (بالبحيرة) ومركزا دكرنس وفارسكور (بالدقهلية) .

المادة ٢ (٣) - جميع اللوزات التي تبقى ملتصقة بشجيرات القطن يجب نزعها والتي توجد متثرة على الأرض يجب جمعها وذلك في كل عام بعد جنى الم محصول مباشرة وعلى أى حال قبل التواريخ التي تحدد سنويا لكل مركز أو منطقة بقرار يصدره وزير الزراعة بعد استشارة مجالس المديرية .

واللوزات التي تنزع وتجمع على وجه ما تقدم يجب إعدامها في الحال بإحدى الوسائل التي تعين لذلك في قرار يصدره وزير الزراعة .

ويجب أن يحصل نزع اللوزات وإعدامها على كل حال قبل الشروع في تقليم أو قطع جذور شجيرات القطن المنصوص عليه في المادة السابقة .

المادة ٣ - على صاحب الأرض أو مستأجرها العمل بالأحكام الواردة في المادتين السابقتين فإذا كان لذلك أو المستأجر وكل يتولى شؤون الزراعة فيها أو يلاحظ تلك الأرض فعل ذلك الوكيل العمل بتلك الأحكام .

وكل مخالفة لأحكام المادتين السابقتين يرتب عليها العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على جنيه مصرى واحد أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ٤ - فضلا عن كل محاكمة جنائية تقوم السلطة المحلية أو عمال وزارة الزراعة الذين يندبون لهذا الغرض بما يأتى :

(١) عند مخالفة أحكام المادة الأولى اجراء تقليم الشجيرات تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة ؛

(٢) عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الثانية اجراء نزع اللوزات وجمعها وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة ؛

(٣) عند مخالفة أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية ضبط اللوزات وإعدامها ؛

(٤) عند مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية ضبط الشجيرات وإعدامها .  
وتحصل نفقات العمليات المتقدم ذكرها بالطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أن لا يطلب ويحصل عن نفقات العملية المبينة فى الفقرة الثانية من هذه المادة ما يزيد على خمسين قرشا عن فقدان الواحد فى أى حال .

(\*) عدلت بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ (صفحة ٢٠ و ٢١)

(†) عدلت بالقانونين نمره ١٥ لسنة ١٩١٧ (صفحة ٢١ و ٢٢) ونمرة ١٩ لسنة ١٩١٨ (صفحة ٢٣ و ٢٤)



المادة ٥ — كل من ينقل أو يبيع أو يعرض للبيع أو يشتري أولا أحطاب القطن التي زعت من الأرض ولكنها لم تجرد من اللوزات وثانيا اللوزات التي كان يجب إعدادها بمقتضى الأحكام المتقدمة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة الثالثة المتقدمة ذكرها .

(٩) وفضلا عن كل محاكمة جنائية تضبط الأحطاب واللوزات وتعدم في الحال بواسطة السلطة المحلية أو العمال الذين تنبههم وزارة الزراعة لهذا الغرض .

المادة ٦ — يراقب العمدة والمشايخ تنفيذ أحكام هذا القانون بمساعدة الخفراء تحت ملاحظة مفتشى وزارة الزراعة وكلاء مفتشيها ومعاونيها والمديرين ومأموري المراكز والعمال الآخرين الذين يعمنون لهذا الغرض .

المادة ٧ — رجال الضبطية القضائية أو عمال وزارة الزراعة الذين يندبون لذلك هم الذين يحرز لهم اثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون .

المادة ٨ — يلغى القانونان نمرة ١٩ لسنة ١٩١٢ ونمرة ٤ لسنة ١٩١٤ المتقدم ذكرهما .

المادة ٩ — على وزراء الداخلية والزراعة والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مـدبـر سـراى رآس التـين فى ١٢ يـولـى سـة ١٩١٦

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير المالية

وزير الحفانية

وزير الزراعة

يوسف وهبه

عبد الخالق ثروت

أحمد حلمى

(ترجمة)

"الوقائع المصرية" عدد ٦٣ لسنة ١٩١٦

(٩) عدلت بالقانونين نمرة ١٥ لسنة ١٩١٧ (صفحتا ٢١ و ٢٢) ونمرة ١٩ لسنة ١٩١٨ (صفحتا ٢٣

## قرار

صادر في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ بتعيين وسائل لإعدام لوز القطن  
وزير الزراعة

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩١٦ ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ - اللوزات التي تترع عن شجيرات القطن أو تجمع من الأرض بعد الجني يجب إعدامها في الحال إما بالحرق أو الدفن وكلا العمليتين يجب إجراؤهما على كل حال في نفس أرض المزارع في المراكز التي يعينها لتلك عمال وزارة الزراعة وعلى الوجه الذي يقرره العمال المذكورون .

ويجب إجراء الحرق بطريقة تضمن إعدام اللوزات إعداماً تاماً وإجراء الدفن على عمق يكفي لتغطية اللوزات المدفونة بطبقة من التراب يجب ألا يقل سمكها عن متر واحد .

المادة ٢ - يسرى العمل بهذا القرار من يوم نشره في الجريدة الرسمية ما  
تحريراً في ٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ أحمد حليمي

"الوقائع المصرية" عدد ٧٨ لسنة ١٩١٦

## قانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧

بتعديل المادة الثانية من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦  
بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود لوز القطن

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ بالاحتياطات التي تتخذ لإبادة دود  
لوز القطن ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٣٠ يونيه سنة ١٩١٧ بالتطبيق للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

### رسمنا بما هوأت :

المادة ١ — يضاف الى المادة الثانية من القانون المتقدم ذكره فقرة أخيرة بالنص الآتى :

”وبمع ذلك فلوزارة الزراعة أن تمنح رخصا خصوصية كلما رأت أنه يمكن نزع اللوز واعدامه على وجه أتم بعد قلع أو قطع الجذور. وكل مخالفة لشروط هذه الرخص تعتبر كأنها مخالفة لأحكام هذا القانون .“

المادة ٢ — على وزراء الداخلية والزراعة والمالية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

مدر به مصر جبارس في ٤ أغسطس سنة ١٩١٧ حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير الزراعة

وزير المالية

وزير الحقانية

أحمد حلى

يوسف وهبه

عبد الحالى ثروت

(ترجمة)

”الوقائع المصرية“ عدد ٦٦ لسنة ١٩١٧

## قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١٧

بتعديل القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون

نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ بالاحتياجات التى تتخذ لإبادة دود لوز القطن

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ بالاحتياجات التى تتخذ لإبادة دود لوز القطن ؛ .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
وبعد الاطلاع على ما تفرته الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ نوفمبر  
سنة ١٩١٧ بالتطبيق للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

### رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — تعطل الفقرة (٤) من المادة الرابعة من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦  
المعدل بالقانون نمرة ١٢ لسنة ١٩١٧ كما يأتي :

“(٤) عند مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية ضبط الشجيرات وإعدامها  
أو إجراء نزع أو جمع اللوزات وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال  
فبواسطة مباشرة .”

المادة ٢ — تعطل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور كما يأتي :  
“(٢) فضلا عن كل محاكمة جنائية تقوم السلطة المحلية أو العمال الذين تشدهم  
وزارة الزراعة لهذا الغرض بما يأتي :

“(١) عند مخالفة الجزء الأول من الفقرة السابقة ضبط الأحطاب وإعدامها أو إجراء  
نزع اللوزات وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطة مباشرة .  
وتحصل نفقات هذه العمليات بالطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر العالى  
الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ ؛

“(٢) عند مخالفة الجزء الثانى من الفقرة المذكورة ضبط اللوزات وإعدامها .”  
المادة ٣ — على وزراء الداخلية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون ككل منهم  
فيما يخصه . ويسرى العمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية ما

مدرسراى ما بين في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩١٧

فؤاد

أمر الحضرة السلطانية

وزير المالية وزير الزراعة رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

يوسف وهبة أحمد حلمى حسين رشدى

(ترجمة)

“الوقائع المصرية” عدد ١٠٢ لسنة ١٩١٧

(٣) عدلت بالقانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٨ (مقتضا ٢٣ و ٢٤)

## قانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٨ بتعديل القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ الخاص بالاحتياطات التي تتخذ لآبادة دود لوز القطن

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانونين نمرة ١٣ ونمرة ١٥ لسنة ١٩١٧ الخاص بالاحتياطات التي تتخذ لآبادة دود لوز القطن ؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٨ بالتطبيق للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — تعدل الفقرة (٤) من المادة الرابعة من القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ المعدل بالقانونين نمرة ١٣ ونمرة ١٥ لسنة ١٩١٧ كما يأتي :

“(٤) عند مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية ضبط الشجيرات واعدامها أو اجراء نزع اللوزات وجمعها واعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة أو ضبط الشجيرات ومصادرتها لحانب الحكومة .

”وتحصل نفقات العمليات المتقدم ذكرها بالطرق الادارية طبقا لأحكام الأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أن لا يطالب ويحصل عن نفقات العملية المبينة في الفقرة (٢) من هذه المادة ما يزيد على خمسين قرشا صاغا عن الفدان الواحد في أى حال وذلك فيما حدا حالة المصادرة فان نفقاتها تتحملها الحكومة .“

المادة ٢ — تعدل الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور كما يأتي :

”وفضلا عن كل حاكمية جنائية تقوم السلطة المحلية أو العمال الذين تتقدمهم وزارة الزراعة لهذا الغرض بما يأتي :

” (١) عند مخالفة الجزء الأول من الفقرة السابقة ضبط الأخطاب واعدامها أو إجراء نزع اللوزات وجمعها واعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال قبواستطهم مباشرة أو ضبط الأخطاب ومصادرتها لحانب الحكومة .

”وتحصل نفقات هذه العمليات بالطرق الادارية طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وذلك فيما عدا حالة المصادرة فإن نفقاتها تتحملها الحكومة ؛

” (٢) عند مخالفة الجزء الثاني من الفقرة المذكورة ضبط اللوزات واعدامها ؛  
المادة ٣ — على وزراء الداخلية والزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويسرى العمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ما

مديرى الرمل في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٨

## فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدى

وزير الزراعة

وزير المالية

أحمد حلمى

يوسف وهبه

(ترجمة)

”الوقائع المصرية“ عدد ٨٤ لسنة ١٩١٨

(صورة)

القانون نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦

بالاحتياطات التى تتخذ لإبادة دود لوز القطن

(حسب التعديلات التى أدخلتها عليه القوانين نمرة ١٢ و ١٥ لسنة ١٩١٧ ونمرة ١٩ لسنة ١٩١٨)

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٩ لسنة ١٩١٢ المعدل بالقانون نمرة ٤ لسنة ١٩١٤  
بيان الاحتياطات التى يجب اتخاذها لإبادة دود لوز القطن ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢٤ يونيو  
سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

### رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — تقلم جذور شجيرات القطن والتيل والبامية أو تقطع الى ما تحت سطح  
الأرض بحيث لا تخلف نباتا وذلك في كل عام قبل اليوم الخامس عشر من شهر ديسمبر  
في مديريات بنى مسوف والنيوم والمنيا وأسيوط وجرجا وقنا وأسوان وقبل اليوم  
الحادى والثلاثين من شهر ديسمبر في مديريات الجيزة والقليوبية والشرقية والغربية  
والدقهلية والمنوفية والبحيرة .

يستثنى من ذلك المراكز الآتية التى يكون الميعاد بالنسبة لها لغاية الخامس عشر من  
شهر يناير وهى مراكز فوة ودسوق وكفر الشيخ وشرين (بالغربية) ومراكز وشيد  
وكفر الدقار وأبو حمص (بالبحيرة) ومركزا دكرنس وفارسكور (بالدقهلية) .

المادة ٢ — جميع اللوزات التى تبقى ملتصقة بشجيرات القطن يجب نزعها والتى  
توجد منشورة على الأرض يجب جمعها وذلك فى كل عام بعد جنى المحصول مباشرة وعلى  
أى حال قبل التواريخ التى تحددها سنويا لكل مركز أو منطقة بقرار يصدره وزير الزراعة  
بعد استشارة مجالس المديريات .

واللوزات التى تنزع وتجمع على وجه ما تقدم يجب إعدامها فى الحال بأحدى الوسائل  
التي يبين لذلك في قرار يصدره وزير الزراعة .

ويجب أن يحصل نزع اللوزات وإعدامها على كل حال قبل الشروع فى قلع أو قطع  
جذور شجيرات القطن المنصوص عليه فى المادة السابقة .

ومع ذلك فلوزارة الزراعة أن تمنح رخصا خصوصية كلما رأت انه يمكن نزع اللوز  
وإعدامه على وجه أتم بعد قلع أو قطع الجذور وكل مخالفة لشروط هذه الرخص تعتبر  
كلها مخالفة لأحكام هذا القانون .

المادة ٣ — على صاحب الأرض أو مستأجرها العمل بالأحكام الواردة في المادتين السابقتين فإذا كان للمالك أو المستأجر وكيل يتولى شؤون الزراعة فيها أو يلاحظ تلك الأراضي فعلى ذلك الوكيل العمل بتلك الأحكام .

وكل مخالفة لأحكام المادتين السابقتين يترتب عليها العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على جنيه مصرية واحد أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ٤ — فضلاً عن كل محاكمة جنائية تقوم السلطة المحلية أو عمال وزارة الزراعة الذين يندبون لهذا الغرض بما يأتى :

(١) عند مخالفة أحكام المادة الأولى إجراء تهليل الشجيرات تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة ؛

(٢) عند مخالفة أحكام الفقرة الأولى من المادة الثانية إجراء نزع اللوزات وجمعها وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة ؛

(٣) عند مخالفة أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية ضبط اللوزات وإعدامها .

(٤) عند مخالفة أحكام الفقرة الثالثة من المادة الثانية ضبط الشجيرات وإعدامها وإجراء نزع اللوزات وجمعها وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة أو ضبط الشجيرات ومصادرتها لحانب الحكومة .

وتحصل نفقات العمليات المتقدم ذكرها بالطرق الإدارية طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ على أن لا يطلب ويحصل عن نفقات العملية المبينة فى الفقرة (٢) من هذه المادة ما يزيد على خمسين قرشاً صاعداً عن الفدان الواحد فى أى حال وذلك فيما عدا حالة المصادرة فإن نفقاتها تتحملها الحكومة .

المادة ٥ — كل من ينقل أو يبيع أو يعرض للبيع أو يبيع أو يشتري أو لا أحطاب القطن التى نزع من الأرض ولكنها لم تجرد من اللوزات وثانياً اللوزات التى كانت يجب إعدامها بمقتضى الأحكام المتقدمة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها فى المادة الثالثة المتقدم ذكرها .

وفضلاً عن كل محاكمة جنائية تقوم السلطة المحلية أو العمال الذين تقتديهم وزارة الزراعة لهذا الغرض بما يأتى :



(١) عند مخالفة الجزء الأول من الفقرة السابقة ضبط الأخطاب وإعدامها أو إجراء نزع اللوزات وجمعها وإعدامها تحت مراقبتهم وإن اقتضت الحال فبواسطتهم مباشرة أو ضبط الأخطاب ومصادرتها بجانب الحكومة .

وتحصل نفقات هذه العمليات بالطرق الإدارية طبقاً لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وذلك فيما عدا حالة المصادرة فإن نفقاتها تتحملها الحكومة .

(٢) عند مخالفة الجزء الثاني من الفقرة المذكورة ضبط اللوزات وإعدامها .

المادة ٦ — يراقب العمدة والمشايخ تنفيذ أحكام هذا القانون بمساعدة الخفرات تحت ملاحظة مفتش وزارة الزراعة وكلاء مفتشيها ومعاونيها والمديرين ومأموري المراكز والعمال الآخرين الذين يعينون لهذا الغرض .

المادة ٧ — رجال الضبطية القضائية أو عمال وزارة الزراعة الذين يندوبون لذلك هم الذين يجوز لهم اثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون .

المادة ٨ — يلغى القانونان نمرة ١٩ لسنة ١٩١٢ ونمرة ٤ لسنة ١٩١٤ المتقدم ذكرهما .

المادة ٩ — على وزراء الداخلية والزراعة والمالية والحفانية تنفيذ هذا القانون . كل منهم فيما يخصه ويسرى العمل به بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برأى رأس الدين في ١٢ يولي سنة ١٩١٦

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين رشدي

وزير المالية

وزير الحفانية

وزير الزراعة

يوسف وهبه

عبد الحفيظ ثروت

أحمد حلمي

(ترجمة)

(هذه التوقعات هي التي وردت على القانون الأصلي نمرة ١٧ لسنة ١٩١٦ لا على القوانين المعدلة له)

٢ التدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن بالمحالج والمخازن

## قانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦

بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ الصادر بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة  
بذرة القطن القرنفلية ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ١٨ نوفمبر  
و ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ - يمنع حفظ بذرة القطن والقطن الغير المحلوج ما بين أول مايو وأول  
أغسطس من كل سنة خارج المخزن العمومية أو الخصوصية التي ترخص بها وزارة  
الزراعة ولا تمنح هذه الرخصة إلا للمخازن التي تتوفر فيها الضمانات التي تطلبها الوزارة  
لمنع تسرب فراش الدودة القرنفلية منها .

المادة ٢ - ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩١٧ يجب أن تخضع جميع معامل حلج  
القطن أجهزة خاصة تقزمها وزارة الزراعة لمعالجة البذرة واعداد الدودة القرنفلية الكامنة  
فيها وتتناول هذه المعالجة كل البذرة الخارجة من المحالج .

المادة ٣ - يصدر وزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء قرارات ينص فيها على  
شروط تطبيق هذا القانون .

المادة ٤ - يقع التكليف بتنفيذ التدابير التي تهضى بها المادتان الأولى والثانية  
والقرارات المشار إليها في المادة السابقة على المالك أو على المستأجر . فإذا كان لملك  
أو لاستأجر وكلاء يمثلونه وقع ذلك التكليف عليهم .

المادة ٥ - رجال الضبطية القضائية أو عمال وزارة الزراعة الذين يندبون لذلك  
هم الذين يجوز لهم إثبات كل مخالفة لأحكام هذا القانون . وبناء عليه يجوز لهم دخول

كل مخزن عمومي أو خصوصي وكل معمل حلج للتحقق من أن الشروط التي ينص عليها هذا القانون والقرارات المتقدمة ذكرها متبعة مرعية .

ولا تتناول المعايينة الأماكن المخصصة سواء للسكنى أو لمكاتب الإدارة دون ١٠ أعا ذلك من الأغراض .

المادة ٦ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المتقدمة ذكرها يترتب عليها العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ٧ — اذا أقيمت الدعوى ضد أجنب ووطنين مما عن مخالفة واحدة فإن النظر فيها يكون من اختصاص القضاء المختلط عن جميع المتهمين .

المادة ٨ — في أحوال المخالفات التي ترتكب ضد أحكام المادة الأولى يأمر القاضي بإعدام البذرة والقطن الغير المحلوج الذي يوجد خارج المخازن المرخص بها أو في مخازن لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة وفي أحوال المخالفات التي ترتكب ضد أحكام المادة الثانية يأمر بإعدام البذرة التي لم تعالج أو التي عولجت علاجاً غير وافي ويكون الأمر في الحالتين اذا طلبت النيابة العمومية منه ذلك .

المادة ٩ — يأمر القاضي بإغلاق المخازن الغير المرخص بها بانطبيق للسادة الأولى والمخازن المرخص بها التي لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة .

ويجوز الطعن في الأحكام التي تأمر بالإغلاق أو برفضه بطريق الاستئناف من الخصوم ومن النيابة العمومية ويحصل الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ميعاد عشرة أيام ويبدأ هذا الميعاد بالنسبة للأحكام الغائية من اليوم الذي يبطل فيه جواز قبول المعارضة طبقاً لأحكام قانون تحقيق الجنايات ومن يوم النطق بالحكم بالنسبة للأحكام الحضورية وللأحكام الغائية الصادرة في المعارضة .

ويرفع الاستئناف الى محكمة الاستئناف التي تحكم فيه بطريق الاستعجال .

المادة ١٠ — للوزارة ولوقبل صدور الحكم أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الدودة على نفقة مرتكب المخالفة ولها بنوع خاص أن تعدم البذرة والقطن الغير المحلوج الذي يوجد خارج المخازن المرخص بها أو في مخازن لم تعد تتوافر فيها الضمانات المطلوبة وذلك في أحوال المخالفات التي ترتكب ضد أحكام المادة الأولى وأن تعاقب

آلات الحليج وتعدم البذرة التي لم تعالج أو التي عولجت بعلاجا غير وافي وذلك في أحوال المخالفات التي ترتكب ضد أحكام المادة الثانية .

وتحصل النفقات بالطريقة الادارية طبقا لأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

المادة ١٠١ - يلغى القانون نمرة ٢٦ لسنة ١٩١٦ المتقدم ذكره ويستبدل بالقانون الحاضر .

المادة ١٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ، ويسرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بالبحث فيروز السلطاني في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٦

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدي

وزير الزراعة

أحمد حلمي

(ترجمة)

”الوقائع المصرية“ دد ١١٠ لسنة ١٩١٦

## قرار

صادر في ١٧ يناير سنة ١٩١٧ بشروط تطبيق القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ القاضي بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادتين الأولى والثالثة من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ القاضي بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ — كل طلب رخصة للمخازن المعدة لحزن بذرة القطن والقطن غير المحلوج ما بين أول مايو وأول أغسطس يجب أن يقدم الى وزارة الزراعة قبل آخر فبراير من السنة التي تطلب الرخصة عنها .

ويجب أن تكتب الطلبات على مطبوع خاص يعطى بلا مقابل من وزارة الزراعة أو من أى مفتش من مفتشيها . ويجب أن تدون في ذلك المطبوع جميع البيانات المطلوبة فيه بتمامها وبطريقة صحيحة .

وكل مخزن تطلب له رخصة يجب أن يقدم عنه طلب على حدة .

المادة ٢ — لا تمنح الرخصة إلا اذا استوفيت الشروط الآتية على الوجه الذى يرضاه وزارة الزراعة ، وهى :

(أ) يجب أن تغطى الشبابيك ونوافذ الهواء ومنافذ المداخل وجميع الفتحات الأخرى التى فى المخزن ، ما عدا الأبواب ، تغطية تامة بشبك مصنوع من المعدن أو الخيط ذى عشر عيون على الأقل فى السنتيمتر الواحد أو أن تقفل إقفالا تاما ؛

(ب) يجب أن تكون الأبواب محكمة الاتصال ؛

(ت) يجب اتخاذ جميع التدابير الأخرى التى تفرضها الوزارة .

المادة ٣ — يجب استمرار بقاء المخازن المرخص بها طول المدة الواقعة ما بين أول مايو وأول أغسطس على الحالة التى كانت عليها وقت منح الرخصة .

المادة ٤ — يجب أن تقفل جميع أبواب المخازن المرخص بها من مغيب الشمس إلى مطلعها طول المدة الواقعة بين أول مايو وأول أغسطس .

المادة ٥ — لا يعمل بالرخصة إلا فى السنة التى منحت عنها .

المادة ٦ — يسرى العمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة فى ١٧ يناير سنة ١٩١٧

أحمد حلى

## قرار

صادر في ١٩ فبراير سنة ١٩١٨ بتحديد مواعيد إقامة الأجهزة  
الخاصة لمعالجة بذرة القطن في الوجهين القبلي والبحري

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادتين الثانية والثالثة من القانون نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٦ الصادر  
بالتدابير التي تتخذ لإبادة دودة بذرة القطن القرنفلية ؛

وبعد الاطلاع على قرارى مجلس الوزراء الصادرين في ٢٤ أبريل و ٢٩ أغسطس  
سنة ١٩١٧ بتأجيل ميعاد إقامة الأجهزة التي نص عليها القانون المتقدم ذكره في الوجهين  
البحري والقبلي على التعاقب ؛

وبما أنه يوجد الآن في القطر عدد من الأجهزة التي أقرتها وزارة الزراعة يكفي  
لسد حاجة معامل حلب القطن في الوجه القبلي قبل موسم الحلب المقبل ، وإن هناك محلا  
لالمل بأن معامل الحلب في الوجه البحري تتمكن من استحضار الأجهزة اللازمة لأقامتها  
فيها قبل موسم حلب سنة ١٩١٩ ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

### قرر ما يأتى :

مادة وجيدة — حدد ميعاد إقامة الأجهزة التي نص عليها القانون المتقدم ذكره  
بالنسبة لمعامل حلب القطن في الوجه القبلي بيوم ١٥ يولية سنة ١٩١٨ ، وبالنسبة  
لمعامل حلب القطن في الوجه البحري بيوم ١٥ يولية سنة ١٩١٩ م

أحمد حلى

القاهرة في ١٩ فبراير سنة ١٩١٨

## (وقاية المزروعات من الآفات المتقلة من الخارج)

### قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦

#### لوقاية المزروعات من الآفات المتقلة من الخارج

نحى سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٣ الخاص بوقاية المزروعات من الآفات المتقلة من الخارج ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ووافق رأى مجلس الوزراء ؛

#### رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — لا يجوز إدخال ما يأتى فى القطر المصرى :

(أولاً) شجيرات القطن والقطن المحلوج والغير المحلوج وبذرة القطن وحطبه ؛

(ثانياً) ورق العنب . واء كان واردا كفضاضة أو مستعملا فى حزم طرود وارده ؛

(ثالثاً) الحشرات الحية وبويضاتها وديدانها وشراستها وفراسها ؛

(رابعاً) مستنبتات البكتيريا والفطريات الضارة بالنبات .

المادة ٢ — لا يجوز إدخال ما يأتى فى القطر المصرى إلا بمقتضى ترخيص من وزارة الزراعة وبحسب الشروط التى تدون بذلك الترخيص :

(أولاً) النخل وشجر الموز (موزاسيه) وقصب السكر وكل نبات حتى آخر يصدر فى شأنه قرار بهذا المعنى من تلك الوزارة ؛

(ثانياً) دود الحرير ؛

(ثالثاً) النحل .

وتسرى هذه المادة أيضاً على مرور القطن سواء كان محلولاً أو غير محلول وبذرة  
فى القطر المصرى .

المادة ٣ — لووزير الزراعة ان يصدر قرارا بإضافة الفواكه والخضر والبذور التي قد ينشأ عن إدخالها في القطر المصرى خطر يهدد الزراعة ولا ينجح فيها التبخير الى الأنواع المبيئة في الفترة (أولا) من المادة السابقة .

المادة ٤ — الطرود الواردة من الخارج التي يكون إدخالها الى القطر المصرى ممنوعة بموجب الأحكام المتقدمة يجب تصديرها في مدى خمسة عشر يوما فاذا انقضى هذا الميعاد ولم تصدر يسوغ إعدادها دون أن يكون لصاحبها حق المطالبة بتعويض ما .

المادة ٥ — تفحص البطاطس الواردة الى الجمرک فاذا اتضح لعمال وزارة الزراعة أنها مصابة بأفة القشرة السوداء ( *Chrysophlyctis endobiotica*, Schilb. ) تعدم ولا يجوز لأصحابها حق المطالبة بتعويض ما واذا تبين أنها مصابة بأفة *Phthorimaca operculella*, Zell. فتطهر بالتبخير على نفقة مستوردها .

المادة ٦ — النباتات الحية التي تجلب الى القطر المصرى مما لم ينو عنه في الموانئ المتقدمة (ويشمل ذلك السوق والبصيلات والرؤوس «درنات» وجميع أجزاء النبات الأخرى القابلة للنبات ماعدا البذور) تطهر بالتبخير على نفقة مستوردها ماعدا النباتات الواردة في طرود بوسته فانها تطهر بالتبخير على نفقة الوزارة .

المادة ٧ — يطهر بالتبخير أيضا كل ما يرد من الفواكه والخضر والبذور عند وصولها الى الجمرک متى اتضح بعد فحصها بمعرفة عمال وزارة الزراعة أن بها آفات أو فطريات صدر بشأنها قرار بهذا المعنى من وزارة الزراعة .

ولووزير الزراعة أن يصدر قرارا يعين فيه البلاد الأجنبية الملوثة بآفات أو فطريات صدر بشأنها قرار وزارى مما هو منوّه عنه في الفقرة السابقة مع تعيين الفواكه والخضر والبذور التي يمكن أن تكون وسيلة لإدخال تلك الآفات والفطريات الى القطر . وفى هذه الحالة تطهر الفواكه والخضر والبذور المذكورة الواردة من تلك البلاد أو من مصدر غير معلوم بدون لزوم لاثبات تلوثها .

المادة ٨ — يجب أن تكون النباتات والفواكه والخضر والبذور الواردة من الخارج الواجب تبخيرها محزومة بكيفية تسهل الكشف عليها وتطهيرها بالتبخير اذا اقتضت الحال وإلا فيجوز فتح الطرود على مسؤولية مستوردها خاصة .

المادة ٩ — النباتات والفواكه والخضر والبذور الواجب تبخيرها اذا وردت الى ميناء لا توجد فيه جهايزات تبخير أو فيه جهايزات حجمها غير واف تصدر ثانيا بطريق البحر على نفقة مستوردها الى الاسكندرية أو بور سعيد أو السويس .



المادة ١٠ — تنفذ أحكام هذا القانون في الجمرک بواسطة عمال وزارة الزراعة أو مصلحة الجمارک أو مصلحة البوستة وإذا كانت واردة بطريق البر فينفذ تلك الأحکام عمال وزارة الزراعة في أول نقطة من القطر المصرى ترد تلك الطرود إليها .

المادة ١١ — لانتناول أحكام هذا القانون النباتات والحشرات والمواد الأخرى التى تجلبها وزارة الزراعة لغرض علمى .

المادة ١٢ — يلغى القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٣ المتقدم ذكره .

المادة ١٣ — على وزيرى الزراعة والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويتبدئ العمل به من أول يناير سنة ١٩١٦ م

صدر برأى عابدين فى ٢٨ صفر سنة ١٣٣٤ (٤ يناير سنة ١٩١٦)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

وزير المالية	وزير الزراعة	رئيس مجلس الوزراء
يوسف وهبه	أحمد حلمى	حسين رشدى

”الوقائع المصرية“ عدد ٢ لسنة ١٩١٦

## قرار

صادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ باعتبار بعض البلاد الاجنبية مصابة بأمراض ضارة بالقواکه وبالاحتياطات التى تتخذ نحو القواکه التى ترد الى القطر المصرى وتنتضح إصابتها بهذه الأمراض

## وزير الزراعة

بعد الاطلاع على الفقرة (أولاً) من المادة الثانية وعلى المادة الثالثة من القانون

رقم ١ لسنة ١٩١٦ ؛

وبعد الاطلاع على المادة السابعة من القانون المذكور ؛

وبناء على ما عرضه مدير قسم الحشرات ؛

### قرر ما هوأت :

المادة ١ (\*) — تضاف المانحة الى الأنواع المبينة بالفقرة (أولا) من المادة الثانية من القانون رقم ١ لسنة ١٩١٦ .

ولا يعطى الترخيص من وزارة الزراعة باستيراد هذه الفاكهة إلا في حالة ما تكون مصحوبة بشهادة من مصلحة الزراعة في البلاد التي صدرت منها تثبت أن تلك البلاد أو البلاد التي غرست فيها خالية من الحشرة المسماة "*Dacus persicae*" ومن أية حشرة أخرى من فصيلتها مما يصيب المانحة .

المادة ٢ — تعتبر كل من إيطاليا واليونان وسوريا مصابة بالحشرة القشرية المسماة "*Parlatoria zizyphi*" التي تصيب النباتات .

وتعتبر أيضا بلاد تركيا وجزيرة كريت ورووس مصابة بالحشرة المسماة "*Mytilaspis beckeri*" التي تصيب الحوامض .

وتعتبر كل من إيطاليا وسوريا وجزيرة قبرص مصابة بالحشرة المسماة "*Aspidiotus heredae*" التي تصيب النباتات .

وتبخر فاكهة البرتقال واليوسفي والحوامض على نفقة المستوردين عند وصولها الى الجمرک متى اتضح لدى فحصها بمعرفة عمال وزارة الزراعة أنها مصابة بهذه الحشرات أو أنها مصدرها من الجهات المذكورة آنفا أو من جهات أخرى غير معروفة .

المادة ٣ — تعتبر جزائر كاريبا (الخالديات) وزنجبار ومدغشقر ملوثة بالأمراض التي تصيب الموز بواسطة الحشرات المسماة :

"*Icerya seychellarum*," "*Aspidiotus destructor*,"

"*Pseudococcus citri*," و "*Pseudococcus aonidium*."

ويجوز الموز على نفقة مستورديه عند وصوله الى الجمرک متى اتضح لدى فحصه بمعرفة عمال وزارة الزراعة أنه مصاب بإحدى هذه الحشرات أو أن مصدره تلك الجزائر أو أية جهة أخرى غير معلومة ما

بحريرا بالقاهرة في ٢٠ يناير سنة ١٩١٦

أحمد حلي

"الوقائع المصرية" عدد ٨ لسنة ١٩١٦

(\*) هذه المادة أُلغيت واستبدلت بموجب المادة ٢ من القرار الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩ (مصحف ٣٧ و ٢٨)

## قرار

صادر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٦ بمنع إدخال قاكهة الخوخ  
في القطر المصرى الا بترخيص من وزارة الزراعة

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ الخاص بوقاية  
المزروعات من الآفات المتقلة من الخارج ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ — يضاف الخوخ الى الأنواع المبينة في الفقرة (أولا) من المادة الثانية  
من القانون المذكور .

المادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار من يوم نشره في الجريدة الرسمية ؛

تصريفا بالاسكندرية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩١٦

أحمد حلمي

“الوقائع المصرية” عدد ٧٥ لسنة ١٩١٦

## قرار

صادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩١٩ باضافة بعض أنواع الفاكهة  
والخضر الى الأنواع الممنوع استيرادها من الخارج إلا بشروط معينة

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ بشأن وقاية المزروعات من الآفات  
المتقلة من الخارج ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ باعتبار بعض البلاد  
الأجنبية مصابة بأمراض ضارة بالقواكه وبالاختياطات التي تتخذ نحو القواكه التي  
ترد الى القطر المصرى وتوضح إصابتها بهذه الأمراض ؛

## قرر ما هوآت :

المادة ١ - تضاف الفواكه والخضراوات من الفصيلة القرعية الى الأنواع المبينة بالفقرة (أولا) من المادة الثانية من القانون المذكور .

ولا يعطى الترخيص من وزارة الزراعة باستيراد هذه الفواكه والخضراوات إلا :  
(أولا) اذا كانت الجهات التي زرعت فيها أو صدرت منها ليست من بلاد القارة الآسيوية ؛

(ثانياً) اذا كانت الجهات التي زرعت فيها أو صدرت منها هي من بلاد القارة الآسيوية وكانت تلك الفواكه أو الخضراوات مصحوبة بشهادة من قسم الحشرات في البلاد التي صدرت منها تثبت أن تلك البلاد أو البلاد التي غرست فيها خالية من أية فصيلة من فصائل الحشرة المسماة "Dacus" مما يصيب فواكه وخضراوات القرعية .

المادة ٢ - تلغى المادة الأولى من القرار الصادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ السالف الذكر وتستبدل بالآتي :

" تضاف المانجة ونواتها الى الأنواع المبينة بالفقرة (أولا) من المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ .

"ولا يعطى الترخيص من وزارة الزراعة باستيراد فاكهة المانجة ونواتها إلا اذا كانت مصحوبة بشهادة من قسم الحشرات في البلاد التي صدرت منها تثبت أن تلك البلاد أو البلاد التي غرست فيها خالية من أية فصيلة من فصائل الحشرات المسماة "Dacus" و "Cryptorhynchus" مما يصيب فاكهة المانجة ونواتها . "

المادة ٣ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

القاهرة في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩

عبد الرحيم صبرى

"الوقائع المصرية" عدد ٥٩ لسنة ١٩١٩

(٥) حلت بالقرار الصادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ (ملحق ٣٩)

## قرار

صادر في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٩ بتعديل الفقرة (ثانيا)  
من المادة الأولى من القرار الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩  
بإضافة بعض أنواع الفاكهة والخضر  
الى الأنواع الممنوع استيرادها من الخارج إلا بشروط معينة

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ بشأن وقاية المزروعات من الآفات  
المتنقلة من الخارج ؛  
وبعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩١٩ بإضافة بعض أنواع  
الفاكهة والخضر الى الأنواع الممنوع استيرادها من الخارج الا بشروط معينة ؛

### قرر ما هوآت :

مادة فردة — يضاف الى الفقرة (ثانيا) من المادة الأولى من القرار سالف الذكر،  
بعد كلمة *Dacus* ما يأتي :  
”أو النوع المعروف باسم *Myiopardalis pardalina* الذي لم وجوده في بلاد  
بلوخرستان والهندستان وفلسطين.“

شفيق

(ترجمة)

”الوقائع المصرية“ عدد ١١٤ لسنة ١٩١٩

## قرار

صادر في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩ بالترخيص بادخال بعض النباتات  
الى القطر المصرى دون تجيير

### وزير الزراعة :

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ١ لسنة ١٩١٦ الخاص بوقاية  
المزروعات من الآفات المتنقلة من الخارج ؛  
وبناء على ما عرضه مدير قسم الحشرات ؛

## قررها هآت :

المادة ١ - يرخص بادخال النباتات الآتى بيانها بعد الى القطر المصرى بدون  
تغيير سابق :

(١) القوقلاريا ... المعروفة باللاتينية باسم *Convallaria*

(ب) الزنبق ... *Syringa*

(ج) الأظالية ... *Azalia*

(د) العرطينا ... *Cyclamen*

(هـ) الزوندية (في نصارى) *Orchideae*

(و) اليجونيا ... *Begonia*

(ز) السرخس ... *Filicales*

(ح) الهورتيا (في نصارى) *Hortensia*

المادة ٢ - لا يرخص بادخال نبات القوقلاريا إلا اذا كان النبات مجردا من  
الطين أو الرمل واتضح بعد فحصه أنه سليم من كل مرض .

أما نباتات الزنبق والأظالية والعرطينا والزوندية واليجونيا والسرخس  
والهورتسيا فلا يرخص بادخالها إلا :

(١) اذا كانت تلك النباتات مصحوبة بشهادة من الاختصاصى الرسمى في علم الحشرات  
التابع للبلاد التى صدرت منها تثبت أنه فحص بنفسه جميع هذه النباتات  
فوجدتها سليمة من كل مرض ؛

(٢) اذا وجدت بعد فحصها عند وصولها للقطر المصرى سليمة من كل مرض .

المادة ٣ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ما

القاهرة فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩١٩

شفيق

“الوقائع المصرية” عدد ١٠٩ لسنة ١٩١٩

## (الأمراض الضارة بأشجار الفاكهة)

قانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦

خاص بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة

نحن سلطان مصر

نظرا لما أصاب أشجار الفاكهة من التلف بسبب الأمراض الناشئة عن الحشرات أو عن الفطريات ، وبما أن الضرورة تهيئ بملافاة ذلك التلف ؛

فبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختطة في ١٩ يونيه سنة ١٩١٦ بالتطبيق للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ - فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون :

(أ) تكون لفظة "أشجار الفاكهة" شاملة لشجيرات الفاكهة ما لم يرد نص ينافي ذلك ؛

(ب) توجد حالة "المرض" يجرّد ظهور الحشرات أو الفطريات الضارة على أشجار الفاكهة ؛

(ج) تكون لفظة "بستان" شاملة لكل حديقة أو جنيّة أو مشتل (أرض معدّة لتربية الشجر) أو المواضع الأخرى التى تكون فيها أشجار الفاكهة مجتمعة أو متفرقة .

المادة ٢ - يكون تطبيق هذا القانون قاصرا على أمراض أشجار الفاكهة التى يبيتها وزير الزراعة فى قرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

وهذا القرار يجب أن يشتمل على بيان أشجار الفاكهة القابلة للإصابة ويجوز تعميم سريانه على أشجار أخرى غير أشجار الفاكهة تكون قابلة لنقل المرض .

المادة ٣ — لووزير الزراعة أن يصدر قرارا بتعيين الأقسام التي يعتبرها ملوثة بمرض معين مع بيان حدود تلك الأقسام بالدقة في القرار .  
وله أن يصدر فيها بعد قرارات أخرى يغير فيها حدود تلك الأقسام الملوثة .  
وله أيضا أن يعتبر بعض أجزاء قسم من الأقسام الملوثة بل بعض البساتين المنعزلة سالمة من المرض .

ثم له أن يقرر أن كل أو بعض أجزاء القسم الملوث قد دخل في دور التطهر .  
المادة ٤ — لووزير الزراعة أن يصدر قرارا بمنع نقل أشجار الفاكهة من قسم ملوث الى قسم آخر وكذلك ثمار تلك الأشجار وأوراقها وعقلها وسائر أجزائها والسلال وأدوات الحزم وجميع الأشياء الأخرى القابلة لنشر المرض .  
وله أن يعمل ما يريد من الخارج من أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى المتقدم ذكرها خاضعا أثناء مروره في قسم ملوث للشروط الكافلة منع سريان العدوى إليها بل يجوز له أن يمنع هذا المرور بتاتا أو يمنع استعمال بعض وسائل النقل فقط .

المادة ٥ — اذا كانت منطقة من مناطق القطر معتبرة سليمة ودعت الحال لوقايتها من مرض معين منتشر في بعض أنحاء القطر الأخرى فلوزير الزراعة بعد موافقة مجلس الوزراء أن يصدر قرارا بمنع إدخال أشجار الفاكهة أو غيرها من الأشياء المذكورة في الفقرة الأولى من المادة السابقة الى المنطقة المذكورة مهما كان مصدر تلك الأشجار أو الأشياء .

المادة ٦ — اذا دخل جزء من أحد الأقسام الملوثة في دور التطهر فلوزير الزراعة أن يمنع بقية الأجزاء الأخرى من ذلك القسم الملوث من إدخال أشجار الفاكهة والأشياء الأخرى المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة الرابعة الى ذلك الجزء الذي في دور التطهر .

وله أيضا أن يشترط الشروط التي يرى لزومها لنقل أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى السابق ذكرها من مكان الى مكان آخر في دائرة جزء دخل في دور التطهر .

المادة ٧ — يسوغ أن تستغنى من أحكام الفقرة الأولى من المادة الرابعة والمادة الخامسة والفقرة الأولى من المادة السادسة أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى التي تعترف وزارة الزراعة بسلامتها من المرض أو التي يحصل تطهيرها تطهيرا ترضاه الوزارة المذكورة .



ويجب أن يحصل الفحص أو التطهير قبل خروج أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى من البستان الذى نتجت منه وفضلا عن ذلك فإن منح هذه التسميلات المتقدم ذكرها يجوز أن يكون معلقا على قبول المالك مراقبة الوزارة لبستانه مراقبة مستديرة .

ويتكفل أرباب البساتين فى جميع الأحوال بنفقة مراقبة البساتين أو فحص أو تطهير أشجار الفاكهة أو الأشياء الأخرى الناتجة من البساتين .

المادة ٨ — لو وزير الزراعة أن يصدر قرارا يأمر فيه باتخاذ إجراءات الوقاية الآتى بيانها فى جميع البساتين الكائنة فى قسم ماوٲ سواء كانت تلك البساتين ملوثة أم لا :

- (أ) فصل الأشجار بعضها عن بعض على بعد مناسب ؛
- (ب) تقليم الأشجار تقليا نظاميا يسمح بحرية مرور الهواء فيها ؛
- (ج) غسل الأشجار فى مواعيد دورية أو دهنها بمحاليل وافية بالغرض ؛
- (د) عزق الأرض أو حرثها .

المادة ٩ — لو وزير الزراعة أن يصدر قرارا يأمر فيه باتخاذ الإجراءات الآتية كلها أو بعضها فى البساتين الملوثة فى قسم ماوٲ :

- (أ) الإجراءات المنصوص عليها فى المادة السابقة ؛
- (ب) بتر أى جزء من شجرة فاكهة تظهر عليه أعراض المرض وذلك إما على الفور وإما فى الفصل المناسب ؛
- (ج) معالجة الأمراض بمحاليل أو مواد كيمياوية وافية بالغرض ؛
- (د) إستئصال الشجيرات المصابة ؛
- (هـ) تدخين الأشجار المصابة ؛
- (و) إحراق عقل أشجار الفاكهة وغصونها التى قطعت عند التقليم وسائر ما يتخلف عنها سواء كانت تلك الأشجار مصابة أم لا .

وفضلا عن ذلك فلوزير الزراعة أن يصدر بعد موافقة مجلس الوزراء قرارا يرخض فيه باتخاذ الإجراءات الآتية فى شأن البساتين المعنية فى الأواصر التى يصدرها المديرون أو المحافظون لهذا الغرض ؛

(١) استئصال أشجار الفاكهة (ما عدا الشجيرات) المصابة بمرض لا ينبغي فيه العلاج أو المصابة بمرض يستدعى التدخين ولكن زيادة مخاضها تحول دون هذه العملية ؛

(ب) إحراق الأشجار المستأصلة بالصورة المتقدم بيانها ؛

(ج) تحريم زراعة بعض أنواع أشجار الفاكهة في البستان مدة معينة .

المادة ١٠ — إذا كان البستان مصابا إصابة تباغ من اتساع النطاق . بلغا يحول دون علاجها علاجا ناجما وكانت تلك الإصابة مصدر خطر يهدد البساتين الكائنة في الجهة نفسها أو كان البستان واقعا في قسم دخل في دور التطهر فيسوغ حينئذ صدور الأمر باستئصال كل أشجار الفاكهة الموجودة وذلك بموجب قرار من مجلس الوزراء بناء على طلب وزير الزراعة بعد تنبيه المالك بالطرق الإدارية الى تقديم ملاحظاته في هذا الشأن .

المادة ١١ — فضلا عن أحكام المادتين الثامنة والتاسعة المتقدمتين يكون كل مالك مكلفا باتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة فيما يتعلق بأشجار الفاكهة التي في حوزته حتى لا تصبح بيئة عدوى للبساتين الأخرى الموجودة في الجهة نفسها .

ومع ذلك فلا تتخذ الاجراءات القانونية بسبب مخالفة أحكام هذه المادة بغير تنبيه سابق ترسله الوزارة الى المالك وتبين له فيه الاحتياطات التي تقتضيها الحالة مع تعيين ميعاد معقول لاتباعها .

المادة ١٢ — إذا ورد الخبر عن ظهور مرض في بستان كائن في جهة لم تكن معتبرة ملوثة فلوزير الزراعة أن يأمر باخطار المالك بوجوب اتخاذ جميع الاحتياطات التي كان يجب أن يؤمر بها فيما لو كان صدر قرار باعتبار القسم الذي فيه ذلك البستان ملوثا .

وله فوق ذلك أن يصدر قرارا يفرض فيه على مالكي البساتين الكائنة على بعد خمسة كيلومترات من البستان الملوث أن يبلغوا فوراً عن ظهور المرض نفسه في بساتينهم .

المادة ١٣ — تقوم وزارة الزراعة بتنفيذ جميع الاحتياطات التي تتطلب استعمال جهازات خاصة في كل بستان من البساتين التي يقضى هذا القانون بخضوعها لتلك الاحتياطات وذلك بناء على طلب يقدمه المالك بالكتابة لهذا الغرض .

ويجب على المالك أن يتعهد في طلبه بتحمل جميع نفقات تلك العمليات وأن يدفع لهذا الغرض المبلغ الذي تعينه الوزارة على ذمة الانفاق منه في هذا السبيل .

فان كانت تلك الاحتياطات مما فرضته قرارات ذات تطبيق عام وجب تقديم الطلب قبل اثبات وقوع أية مخالفة وإلا فقد سقط الحق فيه . أما اذا كانت الاحتياطات خاصة ببستان واحد فانه يجب تقديم الطلب في ظرف الثلاثة الأيام التالية ليوم التنبيه على المالك باتخاذ الاحتياطات المذكورة .

المادة ١٤ — تكون أبواب البساتين التي بها أشجار الفاكهة مفتوحة على الدوام لمفتشي وزارة الزراعة ووكلاء مفتشيها .

على أنه اذا كان حول البستان حظيرة أو كان ملاصقا لمسكن ولم يقع الانشقاق مع المالك على التفتيش وجب إخطاره عن اليوم والساعة اللذين يكون فيهما إجراء التفتيش قبل حصوله بثلاثة أيام على الأقل .

وتتخفف من هذه الثلاثة الأيام المتأتم ذكرها الى أربع وعشرين ساعة في الأحوال المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة .

المادة ١٥ — على مالكي البساتين أن يقوموا بما يقتضيه الحال من تسهيل اجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة السابقة والاحتياطات التي يتخذها عمال وزارة الزراعة تنفيذا لهذا القانون .

المادة ١٦ — ينشر وزير الزراعة تعريفه لكل جهة ببيان رسوم العمليات التي قد تقوم بها الوزارة على نفقة الملاك تنفيذا لهذا القانون .  
وتعرض التعريفات المذكورة على مجلس الوزراء ليوافق عليها .

المادة ١٧ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا يحظر فيه عرض الفاكهة المصابة بأمراض معينة للبيع في أية جهة كانت .

المادة ١٨ — لوزير الزراعة أن يصدر قرارا ينص فيه على القواعد الخاصة بالأبعاد اللازمة بين أشجار الفاكهة وهذه القواعد يتحم اتباعها في كل بستان يحصل غرضه بعد تاريخ العمل بالقرار المذكور .

المادة ١٩ — جميع أشجار الفاكهة والبواكه والأشياء الأخرى المنقولة والمعروضة للبيع خلافا لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يجوز ضبطها وبصادرتها بالطرق الإدارية .

المادة ٢٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لقرار صدر تنفيذا لهذا القانون يعاقب مرتكبها بـرامة لا تتجاوز جنبها مصريا واحدا .

فاذا تكررت المخالفة مرة ثانية في مدى ثلاثة أشهر من التاريخ الذي أصبح فيه الحكم الصادر بشأن الادانة الأولى نهائيا جاز أن يكون العقاب الحبس مدة لا تزيد على أسبع واحد .

وعلى كل خان الحكم الصادر بالعقوبة يجب أن يكون متضمنا الأمر بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لازالة أسباب المخالفة وذلك بواسطة عمال وزارة الزراعة وعلى نفقة المخالف ويجوز اذا اقتضى الحال أن يكون الحكم شاملا للأمر باعدام أشجار الفاكهة التي هي موضوع المخالفة .

المادة ٢١ — المخالفات التي تقع ضد أحكام هذا القانون وأحكام القرارات التي تصدر تنفيذا له يكون اثباتها بمعرفة مفتشى وزارة الزراعة وكلاء مفتشها .

المادة ٢٢ — التكاليف المفروضة على مالكي البساتين بمقتضى هذا القانون وبمقتضى قرارات الصادر بتنفيذا له تكتشى سواء بسواء على المتفعين أو المستأجرين أو الحائزين الآخرين وعند عدم وجودهم تكتشى على وكلائهم المكلفين خصيصا بزراعة البساتين أو بالاشراف عليها .

المادة ٢٣ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدر برأى رأس التين في ٢٧ يونيو سنة ١٩١٦

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزير الزراعة

أحمد حلمى

(ترجمة)

## قرار

صادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ عن الحشرة القشرية التي  
تصيب البرتقال (المعروفة باسم "أسيد يوتس أونيدم")

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة بأشجار  
الفاكهة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

## قرر ما هو آت :

المادة ١ - يعتبر المرض الذي تحدثه حشرة البرتقال المسماة باللاتينية "أسيد يوتس  
أونيدم" مرضاً ضاراً بأشجار الفاكهة .

المادة ٢ - الأشجار القابلة للإصابة بهذا المرض أو القابلة لقله هي الأشجار الحمضية  
على العموم وأشجار المانجو والموز والكرام والتين وكافة الأشجار الأخرى التي من الفصيلة  
التينية والورد والكافور وأشجار الزينة المسماة باللاتينية "ليجسترم" (*Ligustrum*) .

المادة ٣ - يعتبر كل الاقليم الواقع شمال الحد الجنوبي لمديرية بنى سويف  
ما عدا مديرية الفيوم مؤثراً بمرض حشرة البرتقال .

ويعتبر مركزا بنى سويف والأوسطى في دور التطور .

المادة ٤ - يمنع نقل الأشجار الحمضية وثمارها سواء بالطرق البرية أو بالسكك  
الحديدية أو بطريق النيل بين الجهات المبينة بعد :

(أ) من الاقليم المؤثراً المذكور في المادة السابقة الى أية جهة واقعة جنوبي

الحد الجنوبي لمديرية بنى سويف ؛

(ب) من المنطقة الواقعة شمال الحد الشمالي لمديرية بنى سويف الى أية جهة واقعة

في دائرة المديرية المذكورة .

ومع ذلك يسوغ إجراء هذا النقل بترخيص من وزارة الزراعة وبمقتضى الشروط التى يشمل عليها ذلك الترخيص .

المادة ٥ - جميع البساتين الملوثة الكائنة فى المراكز التى فى دور التطهير يجب معالجتها سنويا بين شهرى نوفمبر وفبراير باحدى العمليات المبينة بعد الى أن تقرر وزارة الزراعة على سلامتها من المرض :

- (١) غسل الأشجار بحاليل وافية بالفرض ؛
- (٢) تدخين الأشجار المصابة ؛
- (٣) إستئصال واحراق أشجار الفاكهة كلها أو بعضها .

المادة ٦ - حددت رسوم العمليات المنصوص عليها فى المادة السابقة بحسب التعريفة الملحقة بهذا القرار .

المادة ٧ - يمنع عرض الفاكهة المصابة بمرض حشرة البرتقال للبيع فيما لى مديرية بنى سويف جنوبا وفى مديرية الفيوم .

المادة ٨ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية .

القاهرة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦

أحمد حلى

### ملحق

تعريفة برسوم العمليات المنصوص عليها فى المادة الخامسة من القرار المتقدم ذكره

أولا - رسوم غسل الشجر بحاليل وافية بالفرض :

بمزيج الجير والكبريت :

مليم

٥ ..... ثمن الترم من المحلول

١٠٠ ..... ايجار المضخة فى اليوم الواحد

ثانيا - رسوم التدخين (\*) :

(١) الأشجار الحفزية

٥٠٠ مليم جنيه  
٢ عن كل مائة شجرة أو ما دون المائة مما لا يزيد ارتفاعها على مترين و

٥ عن كل مائة شجرة أو ما دون المائة مما يزيد ارتفاعها على مترين ولا يتجاوز أربعة أمتار ؛

١٠٠ — عن كل شجرة حمضية يزيد ارتفاعها على أربعة أمتار ولا يتجاوز سبعة أمتار ؛

١٠ — عن تدخين المتر المكعب من السياج .

والأشجار المزروعة بذرا والليمون البلدى يمكن تدخينها بالاتفاق مع وزارة الزراعة ولكن رسومها لا تقل عن ضعفى الرسوم السالفة الذكر .

(ب) المناجحة

١٠٠ مليم  
عن كل شجرة .

ثالثا - رسوم الاستئصال والاحراق (٢) :

أجرة العمال :

٥٠ مليم  
أجرة النفر الواحد في اليوم

ولا تشمل هذه التعريفة نفقات نقل المهمات بالسكك الحديدية ونفقات النقل بين المحطة والهستان فان المالك يجب أن يتكفل بها .

(٢) الأشجار التى تزيد على سبعة أمتار لا يمكن تدخينها بواسطة وزارة الزراعة .

(٣) بما أن استئصال واحراق الأشجار ليس من العمليات الفنية فلا أصحاب البساتين أن يتولوا اجراءها بأنفسهم تحت مراقبة عمال وزارة الزراعة ؛ وفى هذه الحالة يعنى المالك من الرسوم الخاصة بها .

## مذكرة

## عن القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦

قد صدر قرار وزاري بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ قضى بعدة أحكام من بينها علاج جميع النباتات والأشجار المصابة بالحشرة القشرية المعروفة باسم "أسبيديوس أونيديم" علاجا إلزاميا في سائر مديريات الوجه القبلي ما عدا مديرية الجيزة .

والحشرة المذكورة تصيب غالبا أشجار البرتقال وأنواعا أخرى من الأشجار الحمضية وأشجار المانجة والموز والنخل وكثيرا ما تفتك فضلا عن ذلك بأشجار الزينة مثل الورد والياسمين والغار والفاغية (نبات يشبه نبات الحناء) وغيرها من أشجار الفصيلة التيلية التي تزرع عادة على جوانب الطرقات .

وقد فتكت هذه الحشرة ببساتين البرتقال في الوجه البحري وفي مديرية الجيزة فحكا ذريعا غير أنها لحسن الحظ لم تنتشر في الوجه القبلي الى الآن ولم يظهر لها أثر إلا في بضعة بساتين متفرقة والغرض من هذا القانون ومن القرار الوزاري المشار اليه بنوع خاص هو صيانة الأقاليم السليمة من تسرب المرض اليها والعناية بتطهير الأقاليم المصابة تدريجيا .

وقد قسم القرار الوزاري المذكور أراضي القطر الى ثلاث مناطق :

(أولا) المنطقة الغير الملوثة التي لم يعرف للحشرة وجود فيها ؛

(ثانيا) المنطقة التي في دور التطهر وهذه يكون العلاج فيها إلزاميا ؛

(ثالثا) المنطقة الملوثة حيث لا يكون العلاج إجباريا ولكنه يجدر بأصحاب

البساتين المصابة فيها أن يطلبوا علاجها رغبة في إصلاح حالها .

وتعتبر جميع مديريات الوجه القبلي جنوب مديرية بنى سويف وكذلك مديرية الفيوم خالية من المرض . ففى ظهرت أعراض المرض فى أى مكان بها تقوم الوزارة بعلاج البساتين المصابة بصفة إلزامية كالتبج فى الأقسام التى دخلت فى دور التطهر .

أما مديرية بنى سويف ما عدا مركز بنى سويف ففى دور التطهر على أن البساتين المصابة بهذه المديرية لم تزل قليلة العدد وسيعلن أصحاب البساتين المصابة أثناء الشتاء بضرورة علاج بساتينهم بالطريقة التى تقررها الوزارة . وتقوم وزارة الزراعة بإجراء العمل مقابل



أجور شفاها . ومما تجب الإشارة إليه أن تكرار عملية العلاج هو من الأمور التي لا غنى عنها إلى أن تستأصل شأفة المرض . ومضى رأيت وزارة الزراعة أن القسم الذي في دور التطهر وهو الذي يحصل العلاج فيه بصفة إجبارية أصبح خاليا من المرض يصدر قرار باعتباره كذلك . ثم يشرع في وضع قسم جديد تحت المعالجة الإجبارية وهلم جرا حتى تستأصل شأفة المرض شيئا فشيئا .

ومن البديهي أنه لا فائدة من محاولة تطهير قسم ملوث أو حفظ قسم سليما من المرض إلا إذا اتخذت الاحتياطات اللازمة لمنع ادخال المرض إليه . ولذلك قد منع نقل الفاكهة من المناطق الملوثة إلى المناطق السليمة أو إلى الأقسام التي في دور التطهر غير أنه لم توضع أية عقبة في سبيل ارسال الفاكهة أو النباتات من الأقاليم السليمة إلى الأقسام التي في دور التطهر أو الأقاليم الملوثة . وغير ممنوع أيضا ارسال الأشجار أو الفاكهة من أقسام في دور التطهر إلى الأقاليم الملوثة .

ووزارة الزراعة تشير على جميع زراعي أشجار البرتقال بقراءة القانون والقرار الوزاري بأمان وتدبر ما جاء بهما .

وتصحح للذين يرغبون في غرس بساتين جديدة في جهات خالية من المرض وإن كانت واقعة في أقاليم ملوثة بأن يحصلوا على الأشجار التي يرومون غرسها من بساتين خالية من المرض أو يذخروا هذه الأشجار قبل غرسها .

هذا وقد سبق للوزارة نشر بيانات وافية عن التدخين وغرس أشجار البرتقال ونحوه وهي مستعدة لارسالها لمن يطلبها .

## ق ر ا ر -

صادر في ١٠ يناير سنة ١٩١٧ باعتبار مרכזي العياط والصنف  
في دور التطهر من الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم  
"أسيد يوتس أونيلدم"

## وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة بأشجار  
الفاكهة ؛

وبعد الاطلاع على القرار الخاص بمرض حشرة البرتقال الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ ، بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

### قـسـرـمـا هـو آت :

المادة ١ - يعتبر مركزا العياط والصف في دور التطهر من مرض حشرة البرتقال "أسيد يوتس أ أونيدم" .

المادة ٢ - يكون منع نقل الأشجار الحمضية وثمارها المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من القرار المتقدم ذكره . من المنطقة الواقعة شمالي الحد الشمالي لمركز العياط الى أية جهة واقعة جنوبه حتى الحد الجنوبي لمديرية بنى سويف .

المادة ٣ - يترك لراى وزارة الزراعة تطبيق أية عملية من بين العمليات المنصوص عليها في المادة الخامسة من القرار المتقدم ذكره .

المادة ٤ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ما

تحريرا بالقاهرة في ١٠ يناير سنة ١٩١٧

أحمد حلمي

"الوقائع المصرية" عدد ٥ لسنة ١٩١٧

## اعلان

خاص بنقل الأشجار الحمضية وفواكهها من جهات القطر الواقعة شمالي محطة الحوامدية الى تلك المحطة والجهات التي تليها جنوبا

انه بناء على أحكام القرارات الوزارية الصادرين في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ و ١٠ يناير سنة ١٩١٧ بمقتضى القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ قد حظر نقل الأشجار الحمضية بالسكك الحديدية أو بالطرق البرية أو بالنيل من جهات القطر الواقعة شمالي محطة الحوامدية الى تلك المحطة والجهات التي تليها جنوبا . غير أن وزارة الزراعة مستعجلة لأن تمنح رخصا خصوصية لنقل الأشجار الحمضية طبقا لنص المادة ٧ من القانون المذكور .

فليكن معلوما لدى جميع الأشخاص للذين يرغبون الحصول على الرخص أنها لا تمنح قبل استيفاء الشروط الآتية :

أولاً — يفحص البستان المزروعة فيه الأشجار بواسطة وزارة الزراعة لتقرير سلامته من حشرة البرتقال لدرجة مقبولة .

ثانياً — تدخن الأشجار المراد نقلها .

ثالثاً — على طالب النقل أن يقدم لوزارة الزراعة البيانات الآتية :

( أ ) إيضاح اسم الجهة التي سيفرس فيها الشجر المراد نقله واسم صاحب البستان ؛

( ب ) تعهد صاحب البستان باخطار وزارة الزراعة عند غرس الأشجار بوقت الفرس ومكانه .

وقد أعدت وزارة الزراعة استمارات خاصة لطلب الرخصة يجب ملؤها وتقديمها عن كل رسالة ؛ وهي تطلب بدون مقابل من ديوان الوزارة بالقاهرة أو من مفتشيها بالأقاليم .

والفرض من الإيضاحات التي تطلبها الوزارة في الشرط الثالث هو تسهيل فحص الأشجار المحضية التي تنقل من الوجه البحرى الى الوجه القبلى في أوقات معينة في غضون السنتين التاليتين لنقلها وذلك لاتخاذ الاحتياطات اللازمة لمقاومة أية إصابة حديثة بحشرة البرتقال القشرية بمجرد ظهورها وقبل أن يتسع نطاقها ، ويحصل تدخين الأشجار لأجل نقلها الى الوجه القبلى إما في البستان المغروسة فيه أو في حديقة ديوان وزارة الزراعة . وفي الحالة الأولى يجب أن يقدم طلب التدخين قبل ميعاد النقل بأسبوع حتى يتسنى لوزارة الزراعة اجراء الترتيب اللازم لذلك . وأما في الحالة الثانية فتقدم الطلبات قبل الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم الذى يراد اجراء التدخين فيه ما عدا يوم الجمعة فان الطلبات تقدم عنه في اليوم السابق له . وفي كلتا الحالتين تقوم الوزارة باجراء التدخين بدون مقابل .

وتقدم طلبات فحص الأشجار أو تدخينها الى مدير قسم الحشرات بوزارة الزراعة بالقاهرة .

## قرار

صادر في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧ بالتدابير التي تُتخذ للوقاية من مرض  
حشرة البرتقال "أسيد يوتس أونيدم"

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ الخاص بالأمراض الضارة بأشجار  
الفاكهة ؛

وبعد الاطلاع على القرار الخاص بمرض حشرة البرتقال "أسيد يوتس أونيدم"  
الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ ، بعد موافقة مجلس الوزراء ؛

وبعد الاطلاع على القرار الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩١٧ القاضي باعتبار مركزي  
العياط والصف في دور التطهر من الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم  
"أسيد يوتس أونيدم" ؛

### قرر ما هو آت :

المادة ١ - يعتبر مركزا الواسطي وبني سويف اللذان هما في دور التطهر من  
الحشرة القشرية التي تصيب البرتقال المعروفة باسم "أسيد يوتس أونيدم" سليمين  
من هذا المرض .

وتعتبر أيضا مديريات بني سويف والقيوم والمنيا وأسبوط وجرجا وقنا وأسوان  
سليمة من المرض المذكور .

المادة ٢ - يعتبر مركز الخيزرة ما عدا الجزء الكائن شرق خط السكة الحديدية  
ما بين كوبري امبابة ومحطة الخيزرة وكذلك مركز امبابة وقسم حلوان والجزء الواقع شرق  
النيل بين قسم حلوان ونقطة بوليس ساحل أثر النني (قسم مصر القديمة) في دور التطهر  
من مرض حشرة البرتقال المذكور .

المادة ٣ - يضاف شجر القشدة وشجر الياسمين الى الاشجار القابلة للاصابة بحشرة  
البرتقال المعروفة باسم "أسيد يوتس أونيدم" ،

المادة ٤ - يمنع نقل الأشجار القابلة للإصابة بمرض حشرة البرتقال الواردة في المادة السابقة والمادة الثانية من القرار الوزاري الصادر في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١٦ المذكور آنفا وثمارها سواء بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية أو بطريق النيل بين الجهات المبينة بعد :

(أ) من الأقليم الواقع شمال الحد الجنوبي لمديرية الجيزة الى أية جهة واقعة جنوبي الحد المذكور ؛

(ب) من أية جهة واقعة خارج المناطق المعتبرة في دور التطهر أو خارج المناطق المعتبرة سليمة الى أية جهة داخل الجهات المذكورة .

ومع ذلك يسوغ اجراء هذا النقل بترخيص من وزارة الزراعة وبمقتضى الشروط التي يشتمل عليها ذلك الترخيص .

المادة ٥ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره في الجريدة الرسمية ؛

القاهرة في ١٦ أكتوبر سنة ١٩١٧

أحمد حلمي

”الوقائع المصرية“ عدد ٩٤ لسنة ١٩١٧

## قرار

صادر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩ بشأن مرض بق الهيبوسكس الدقيق

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ١٦ لسنة ١٩١٦ انلخاص بالأمراض الضارة بأشجار الفاكهة ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ - يعتبر بق الهيبوسكس الدقيق آفة ضارة بأشجار الفاكهة ومسببة لحالة المرض المنصوص عليها في المادة الأولى من القانون المذكور .

المادة ٢ - تقبل الإصابة بهذا المرض أو نقل عدواه جميع النباتات ما عدا التي هي من فصيلة البرخس وغيرها من العديمة الأزهار والمخروطية .

المادة ٣ - تعتبر ملوثة بهذا المرض المنطقة المشتملة على حدود بوليس مدينة القاهرة وعلى الجزء التابع لمركز الجيزة الواقع غربى نهر النيل الذى يحده النهر شرقا ويحده شمالا وغربا خط سكة حديد الحكومة من كوبرى امبابه الى أنف يتقاطع مع شارع الاهرام (مع دخول الخط ضمن الحد) ويحده جنوبا شارع الاهرام (مع دخوله فى الحد) وذلك من نقطة التقاطع المذكورة الى كوبرى عباس الثانى .

المادة ٤ - يمنع نقل جميع النباتات والفواكه ما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القرار سواء كان بالطرق البرية أو بالسكك الحديدية أو بطريق النيل من المنطقة الملوثة بالمرض المبينة في المادة السابقة الى أية جهة أخرى واقعة خارج هذه المنطقة .

ومع ذلك يسوغ إجراء هذا النقل بترخيص من وزارة الزراعة وبمقتضى الشروط التى يشتمل عليها ذلك الترخيص .

المادة ٥ - يمنع عرض الفاكهة المصابة بمرض بق الهيبوسكس الدقيق للبيع فى جميع أنحاء القطر المصرى .

المادة ٦ - يعمل بهذا القرار بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ما

تحريرا فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩١٩

عبد الرحيم صبرى

## (وقاية الطيور النافعة للزراعة)

قانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢  
لوقاية الطيور النافعة للزراعة

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس النظار ، وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

وبعد الاطلاع على قرارى الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختلطة بتاريخ ٢ أبريل و ١٥ مايو سنة ١٩١٢ طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

أمرنا بما هوأت :

المادة ١ — تمتنع الأمور الآتى بيانها وهى :

(أولاً) صيد الطيور المقيمة فى ملحق هذا القانون على الإطلاق أو القبض عليها أو قتلها ؛

(ثانياً) نقل هذه الطيور أو التجول بها للبيع أو حبسها أو عرضها للبيع أو بيعها أو شراؤها حية كانت أو ميتة ؛

(ثالثاً) صيد هذه الطيور بالدبق (أو قضبان الخيط) .

المادة ٢ — لناظر الأشغال العمومية أن يضيف الى ملحق هذا القانون أى نوع من الطيور النافعة للزراعة .

المادة ٣ — لا يتناول المنع المقرر فى المادة الأولى من هذا القانون من يكون بيده رخصة من نظارة الأشغال العمومية بالقبض على الطيور وحبسها وعمل مجموعات منها لفرض من الأغراض العامة .

المادة ٤ — من يخالف أحكام هذا القانون يعاقب بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرى فإذا هو أقدم عليها ثانية فى مدى سنة واحدة من التاريخ الذى فيه تصبح العقوبة الأولى نهائية يعاقب بالحبس مدة لا تتعدى أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ٥ — كل طير استحصل عليه بخالفة أحكام هذا القانون أو وقعت المخالفة بسببه يضبط ويصبح ملكا للحكومة وكذا الشباك والأدوات والفخاخ والأسلحة النارية التي تكون قد استعملت في مخالفة أحكام هذا القانون .

المادة ٦ — اذا أقيمت الدعوى في آن واحد على الأجانب والأهالى عن مخالفة واحدة يكون النظر في تلك المخالفة من اختصاص القضاء المختلط لجميع المتهمين .

المادة ٧ — يلغى من قرار ناظر الداخلية الصادر في ٢٣ يونيه سنة ١٩٠٣ بشأن الصيد ما يخالف هذا القانون .

المادة ٨ — على ناظرى الحفانية والأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويبتدئ العمل به بعد نشره بأسبوع في الجريدة الرسمية ما

مدبرى رأى رأس التين في ١٥ مايسة ١٩١٢

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الحفانية

حسين رشدى

ناظر الأشغال العمومية

اسماعيل مبرى

### الملحق

وروار	قنبرة
أبو قردان	أبو فصادة
هدد	كروان
زقزاق مطوق	عصفور مغنى
» بلدى	» مسيكولا
» شامى	» آكل الذباب
	» يلبيت
	عصفور التين (البكفيك)
	(ترجمة)



## قرار رقم ٤٦ (إدارة)

صادر في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢ باضافة الصقير

الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة

ناظر الاشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٩ الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٢ بشأن وقاية الطيور النافعة للزراعة ؛

قد قررنا ما يأتى :

- المادة ١ — يضاف الى ملحق القانون المذكور الطير المعروف باسم "صقير".
- المادة ٢ — على جناب مدير مصلحة الزراعة العام تنفيذ قرارنا هذا ما

القاهرة في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٢

اسماعيل سرى

"الوقائع المصرية" عدد ١٤٣ لسنة ١٩١٢

## قرار

صادر في ١٦ مايو سنة ١٩١٥ باضافة اللقلق (المعروف عند العوام باسم "أبي مغازل" أو "عنز" أو "الحاج قاسم") الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ لوقاية الطيور النافعة للزراعة

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على المادة الثانية من القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ ؛  
وحيث ان اللقلق (المعروف عند العوام باسم "أبي مغازل" أو "عنز" أو "الحاج قاسم" طير نافع للزراعة ؛

## قرار ما هوآت :

المادة ١ — يضاف "القتلاق" الى ملحق القانون نمرة ٩ لسنة ١٩١٢ الشامل لأسماء الطيور النافعة للزراعة .

المادة ٢ — يعمل بهذا القرار بعد نشره في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

صدر بالقاهرة في ١٦ مايو سنة ١٩١٥

أحمد حلى

"الوقائع المصرية" عدد ٥٢ لسنة ١٩١٥

## لائحة

مبادرة في ٤ مايو سنة ١٩١٢ بشأن الصيد

## ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختاطة الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٩٠٠ طبقا للأمر المالى المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

## قرار ما هوآت :

المادة ١ — لا يجوز لأحد مباشرة الصيد بدون الحصول على رخصة من محافظ أو مدير الجهة التى يقيم فيها مقابل دفع مبلغ مائة قرش صاغ .  
وهذه الرخصة يسرى مفعولها فى كافة أنحاء القطر المصرى مدة عام واحد ابتداءه أول يونيه من كل سنة وهى شخصية لا يجوز التنازل عنها للغير .

المادة ٢ — ينبغى إبراز هذه الرخصة عند كل طلب من مندوبى الحكومة .

المادة ٣ — تخول رخصة الصيد حاملها حق الصيد مدة النهار من شروق الشمس الى غروبها سواء كان الصيد بالبندقية أو بالشباك .

المادة ٤ — لا يجوز الصيد :

- ( أ ) فى أملاك الغير ما لم يسمح به مالكها أو مأموره ؛
- ( ب ) ضمن حدود المدن والقرى والكفور والعرب وبوجه عام على مسافة تقل عن مائتين وخمسين مترا من أى مسكن ؛
- ( ج ) بالشباك فى أراضى الغير التى لم يحن محصولها بعد ؛
- ( د ) صيد الحمام أو غيره من الطيور الداجنة أو أى نوع من الطيور والحيوانات المملوكة للغير .

المادة ٥ — لاتصرف رخص الصيد لأحد من الآتى ذكرهم :

- (١) الأشخاص الذين لم يبلغوا من العمر ثمانى عشرة سنة كاملة ؛
- (٢) الأشخاص المحكوم عليهم بالحرمان من الحقوق الوطنية ؛
- (٣) الأشخاص المحكوم عليهم فى مواد التشرد أو المرقعة أو النصب أو الخيانة أو العصيان أو التعدى على رجال السلطة العمومية ؛
- (٤) الأشخاص المحكوم عليهم والموضوعون تحت مراقبة البوليس .

المادة ٦ — تسحب رخص الصيد من الأشخاص الذين تصدر عليهم بعلم الحصول عليها أحكام ، من قبيل ما توضح فى المادة السابقة .

المادة ٧ — ينتهى الحق فى رفض إعطاء رخص الصيد للأشخاص المحكوم عليهم المنزه عنهم بالفقرتين الثالثة والرابعة من المادة الخامسة بعد مضى خمس سنوات من انتهاء مدة العقوبة .

المادة ٨ — يكون للديرين فى المديرية الحق المطلق فى إعطاء وعدم إعطاء رخص الصيد لأهالى البنادر والقرى بحسب ما يترأى لهم .

المادة ٩ — للحفاظين والمديرين الحق فى إصدار قرارات خصوصية يعينون بها ابتداء وانتهاء فصل الصيد فى كل جهة وأنواع الطيور والحوانات التى لا يجوز صيدها . ولم أيضا أن يمنعوا الصيد فى جهات معينة أو يقيدوه بشروط خاصة .

المادة ١٠ — كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من عشرين الى مائة قرش صاغ وفى حالة العودة الى ارتكاب المخالفة فى خلال السنة يجوز الحكم بالحبس لغاية سبعة أيام وانما فى حالة الصيد بملك الغير بدون رضى المالك فلا بد من تقديم الشكوى من صاحب الشأن .

ويجوز للقاضى بمصادرة الأسلحة وآلات الصيد فى حالة العود للمخالفة وفى الحالة المنصوص عليها فى المادة السادسة وفى مثل هذه الحالة يحكم على المخالف باستحضار تلك الأسلحة والآلات أو بدفع ثمنها بحسب ما يقدره القاضى لها بحيث أن لا يقل هذا الثمن عن مائة قرش صاغ .

المادة ١١ — يسرى مفعول هذا القرار بعد نشره فى الجريدة الرسمية ثلاثين يوما

١٩١٢ (١٧ جادى الأولى سنة ١٣٣٠)

محمد سعيد

## (إبادة الجراد)

## أمر عال

صادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ خاص بإبادة الجراد (٣)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوأت :

المادة ١ — يجوز للديرين والمحافظين ومأمورى المراكز أن يستحضروا كل شخص قادر على العمل للمعاونة على إبادة الجراد وفقس هذه الحشرات .

ويكون استحضار الأشخاص من أقرب الجهات للعمل المراد إبادة الجراد منه .

ويجوز لمن لم يرغب التوجه بنفسه أن يستحضر بالحال شخصا بدله بأجرة من طرفه ويشترط فى هذا البذل أن يكون من البلاد الغير مكلفة أهاليها بالخروج لإبادة الجراد نظرا لبعدها عن الجهات الموجود فيها هذه الحشرات .

المادة ٢ — كل من يرفض المعاونة فى الأحوال اللازم احضاره فيها المبينة فى المادة السابقة يعاقب بالحبس من عشرة أيام الى ثلاثين يوما أو بغرامة من عشرين الى مائتى قرش .

ويحكم بهذه العقوبة أيضا على كل من يمنع أحد الأشخاص المطلوبين من المعاونة .

المادة ٣ (٤) — يكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قومسيون تحت رياسة المدير أو وكيله ويشكل من باشمهندس المديرية أو مندوبه ومن اثنين من أعضاء مجلس المديرية ينتخبهما ويعينهما المدير .

(٣) نكل بالأمر العالي الصادر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ (أنظر صفحتى ٦٣ و ٦٤) وعمل بالمرسوم

الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩١٥ (أنظر صفحة ٦٥)

(٤) عدلت بالمرسوم الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٩١٥ (أنظر صفحة ٦٥)

ويكون القومسيون المذكور في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ويؤلف من الباشمهندس أو مندوبه ومن اثنين من أعيان المدينة ينتخبهما ويعينهما المحافظ . وإذا تساوت الآراء يكون رأى الرئيس مرجحا .

ولا تكون أحكام القومسيون قابلة للنقض ولا للاستئناف .

المادة ٤ — ينفذ المديرون والمحافظون الأحكام الصادرة من القومسيونات ويكون تحصيل الغرامات بمقتضى الأحكام المقررة فى أمرنا الصادر فى ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ .

المادة ٥ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ما

مدرى رأى رأس التين فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ (١٦ يونيو سنة ١٨٩١)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية  
مصطفى فهمى

“الوقائع المصرية” عدد ٦٩ لسنة ١٨٩٢

## أمر عال

صادر فى ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ — مخططات لإبادة الجراد

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٦ يونيو سنة ١٨٩١ المختص بتكليف

الأهالى بإبادة الجراد ؛

وبالنظر لظهور هذه الحشرات الآن ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية ومواقفة رأى مجلس النظار ؛

وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما هوآت :

المادة ١ — كل أرض يبيض الجراد فيها مقدارا يترتب عليه خطر عام يجوز للمديرين والمحافظين ومأمورى المراكز أن يأمرؤا بمحوشها بالمحارث بطريقة تؤدى الى تدمير البويضات للهواء وأما الأراضى المترعة خضارا ومقاتى أو قطنا أو قسبا فتحترق بالنفاس فقط بقدر ما يمكن استيفاء حرثها بدون قلع النبات .

المادة ٢ — يجوز تكليف الأشخاص القادرين على الشغل بالمساعدة في هذا العمل بالشروط المنصوص عليها في الأمر العالي المشار إليه آنفاً وتحت العقوبات المقررة فيه . ويجوز أيضاً طاب استعمال الآلات والمواشي الزراعية .

المادة ٣ — على ناظر الداخلية تنفيذ أمرنا هذا ويكون العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية م

صدر برأى نابدين في ١٠ صفر سنة ١٣٢٢ (٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظائر وناظر الداخلية  
مصطفى فهمي

”الوقائع المصرية“ عدد ٤٨ لسنة ١٩٠٤

## قرار

صادر في ٢٢ مارس سنة ١٩١٥ باضافة عمل إبادة الجراد وبويضاته وفقسه على أنواع الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدني

### وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادتين ٢٧١ و ٢٧٢ من قانون تحقيق الجنائيات ؛ وعلى القرار الوزاري الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ بتعيين الأشغال التي يجوز أن يكلف بها الأشخاص المقتضى التنفيذ عليهم بالاكراه البدني والمكمل بقرار وزاري صادر في ٥ مايو سنة ١٩١٢ ؛ وبعد الاطلاع على الأمر العالي الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ المختص بتكليف الأهالي بإبادة الجراد ؛ وعلى الأمر العالي الصادر في ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤ المشتمل على تحوطات لإبادة الجراد ؛ وبعد الاتفاق مع سعادة وزير الحقانية ؛

### قررنا ما هوأت :

يضاف العمل الآتي الى الاعمال الميمنة بالمادة الأولى من قرار ١٨ يناير سنة ١٩٠٥ : ”إبادة الجراد وبويضاته وفقسه وهو العمل المنصوص عليه في الأمرين العالين الصادرين في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ و ٢٦ أبريل سنة ١٩٠٤“

تحريراً في ٢٢ مارس سنة ١٩١٥ (٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٣)

حسين رشدي

”الوقائع المصرية“ عدد ٣٥ لسنة ١٩١٥

## مرسوم

صادر في ١٨ مايو سنة ١٩١٥ بتعديل الأمر العالي الصادر في ١٦  
يونيه سنة ١٨٩١ الخاص بتكليف الأهالي بإبادة الجراد

## نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالي الصادر في ١٦ يونيه سنة ١٨٩١  
الخاص بتكليف الأهالي بإبادة الجراد ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

## رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — تعدل الفقرتان الأولى والثانية من المادة الثالثة من الأمر العالي  
المشار إليه كالآتي :

”المادة ٣ — يكون الحكم بالعقوبات المذكورة من قوميون تحت رئاسة  
المدير أو وكيله ويشكل من مندوب من وزارة الزراعة ومن اثنين من أعضاء مجلس  
المديرية ينتخبهما ويعينهما المدير .

”ويكون القوميون المذكور في المحافظات تحت رئاسة المحافظ أو وكيله ويؤلف  
من مندوب من وزارة الزراعة ومن اثنين من أعيان المدينة ينتخبهما ويعينهما المحافظ .“  
المادة ٢ — على وزيرى الداخلية والزراعة تنفيذ هذا المرسوم كل منهما فيما يخصه  
ويسرى مفعوله ابتداء من نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بسراى عايدى في ٤ رجب سنة ١٣٣٣ (١٨ مايو سنة ١٩١٥)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

حسين وشدى

وزير الزراعة

أحمد حلمى

”الوقائع المصرية“ عدد ٣٥ لسنة ١٩١٥

## (التعليم الزراعى)

إلحاق مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر بنظارة الزراعة

## أمر عال

صادر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ إلحاق مدرسة الزراعة  
العليا بالجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر بنظارة الزراعة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتعيين اختصاصات  
كل نظارة ؛

وبعد الاطلاع على أمرنا المؤرخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة الزراعة ؛  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الزراعة وموافقة رأى مجلس النظار ؛

## أمرنا بما هوأت :

المادة ١ — تفصل مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ومدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر  
من نظارة المعارف العمومية (إدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى) وتلحق  
بنظارة الزراعة .

المادة ٢ — على نظار المعارف العمومية والمالية والزراعة تنفيذ أمرنا هذا كل منهم  
فما يخصه ويعمل به اعتبارا من أول يناير سنة ١٩١٤ م

صدر برأى القبة فى ٣ صفر سنة ١٣٣٢ (٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر الزراعة ناظر المالية ناظر المعارف العمومية

محمد محب سعيد ذوالفقار أحمد حلى



## (مدرسة الزراعة العليا بالجيزة)

## قانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢

## بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة (\*)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠ ؛  
وعلى ما رآه مجلس المعارف الأعلى بمجلسه المتعقد في ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ؛  
وبناء على ما عرضه علينا فاضل المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس النظار ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

## أمرنا بما هو آت :

المادة ١ — الغرض من مدرسة الزراعة تعليم المعلوم الخاصة بالزراعة وما يتعلق بها الغرض من المدرسة نظريا وعمليا بدرجة راقية لمن يريدون الاشتغال بالزراعة خاصة أو الالتحاق بالوظائف التي تفيد فيها المعلومات الزراعية .

تعتبر مدرسة الزراعة بالجيزة من المدارس العليا التابعة لنظارة المعارف العمومية .

المادة ٢ — لا يقبل بالمدرسة الا الحاصلون على شهادة الدراسة الثانوية .

ولا يقبل من زاد عمره عن خمس وعشرين سنة الا بقرار من فاضل المعارف العمومية .

المادة ٣ — مدة الدراسة بهذه المدرسة أربع سنوات ثلثوها سنة أخرى تمريرية

طبقا لآلة العاشرة من هذا القانون .

المادة ٤ (٢) — تقبل المدرسة طلبة داخليين وخارجيين بالسنتين الأولى والثانية .  
ولا يكون بها الا طلبة داخليون بالسنتين الثالثة والرابعة .

والمصروفات المدرسية في السنة هي أربعون جنيا مصرية للطلبة الداخليين وخمسة عشر جنيا للطلبة الخارجيين .

الطلبة الداخليون  
والخارجيون  
المصروفات  
المدرسية

(\*) مثل القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦ (أنظر صفحة ٧٥)

(٢) هذه المادة استبدلت (أنظر القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦ ، صفحة ٧٥)

المادة ٥ - لغة التعليم هي اللغة العربية .  
مواد التعليم وعدد الحصص المخصصة لكل منها في الأسبوع مبينة بالجدول الآتي :

لغة التعليم  
مواد التعلم

مواد الدراسة					عدد الحصص في الأسبوع	
الاسم	الترتيب	الاسم	الترتيب	الاسم	الترتيب	الاسم
١	زراعة عملية وقلاحة بسايتين عملية بما في ذلك أشغال العزبة والمصنع	١٢	٨	٨	٨	١٢
٢	زراعة وقلاحة بسايتين	٢	٢	٢	٢	٥
٣	كيمياء	٢	٢	٢	٢	١
٤	كيمياء زراعية	٢	٢	٢	٢	٢
٥	علم النباتات والنباتات الطفيلية	٢	٢	٢	٢	٢
٦	علم الحيوانات الزراعية	٢	٢	٢	٢	٢
٧	علم الحشرات	٢	٢	٢	٢	٢
٨	طبيعة (*)	٢	٢	٢	٢	٢
٩	الطب البيطري	٢	٢	٢	٢	٢
١٠	مساحة وعمل رسومات	٢	٢	٢	٢	٢
١١	هندسة زراعية وميكانيكا زراعية	٢	٢	٢	٢	٢
١٢	محاسبة زراعية	٢	٢	٢	٢	٢
١٣	القوانين واللوائح المعمول بها في الري والزراعة عن العسوم وفي إيجارة الأراضي	٢	٢	٢	٢	١
١٤	المجموع	٢٤	٣٤	٣٤	٣٤	٢٤

المادة ٦ - امتحانات آخر السنة (أو امتحانات الانتقال) لطلبة السنتين الأولى والثانية والثالثة تؤدى أمام لجنة مشكلة من مديري المدرسة تحت رياسة ناظرها يوافق عليها ناظر المعارف العمومية .

امتحانات آخر  
السنة

(\*) في السنة الأشهر الثانية للسنتين الأولى والثانية يخصص لدراسة علم طبقات الأرض والمعادن من الزمن المقرر للطبيعة .

أما امتحان آخر السنة الرابعة فيؤدى أمام لجنة تشكل من غير ملتزمى المدرسة ويكون أحد أعضائها رئيساً لها .

ويكون انتخاب أعضاء هذه اللجنة وتعيين رئيسها بواسطة ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى وتصديق ناظر المعارف العمومية عليه .

المادة ٧ — يكون امتحان آخر كل سنة دراسية من سنى الدراسة الأربع فى المواد المقررة لتلك السنة فقط .

المادة ٨ — نوع الاختبارات والنهاية العظمى للدرجات فى جميع الامتحانات والنسبة المئوية لجميع المواد المقرر على الطالب نيلها حتى ينتقل فى آخر السنتين الأولى والثانية والثالثة الى فرقة أعلى من فرقته ويعتبر ناجحاً فى امتحان آخر السنة الرابعة كل ذلك مبين بالجدول الآتى :

المواد	نوع الاختبارات	الدرجات الحصول عليها لتنجح فى امتحان آخر السنة
١ زراعة وفلاحة نباتين ... ..	أشغال عملية أثناء السنة ... .. اختبار شفهي وعمل ... .. اختبار تحريري ... ..	٣٠ % ٥٠ ٢٠ % ٥٠ ٤٠ % ٥٠
٢ كيمياء ... ..		٤٠ % ٥٠
٣ كيمياء زراعية ... ..		٤٠ % ٥٠
٤ علم النباتات والنباتات الطفيلية	يكون لكل نوع اختبار واحد تحريري وآخر	٤٠ % ٥٠
٥ علم الحشرات ... ..	بالعمل يشمل ايضا حشرات شفوية	٤٠ % ٥٠
٦ علم الحيوانات الزراعية ... ..		٢٠ % ٤٠
٧ الكيمياء ... ..		٣ % ٤٠
٨ علم طبقات الارض والمعادن		٢٠ % ٤٠
٩ الطب البيطرى ... ..	اختبار تحريري واختبار عمل يشمل ايضا حشرات شفوية	٢٠ % ٤٠
١٠ مساحة وعمل رسومات ... ..	اختبار تحريري يشمل فن الرسم واختبار عملي يشمل ايضا حشرات شفوية	٣٠ % ٤٠
١١ هندسة زراعية وميكانيكا زراعية	اختبار تحريري واختبار عمل يشمل ايضا حشرات شفوية	٢٠ % ٤٠
١٢ محاسبة زراعية ... ..	اختبار تحريري ... ..	٢٠ % ٤٠
١٣ (القوانين واللوائح المعمول بها فى الزى والزراعة على العموم وإدارة الاراضى	اختبار تحريري ... ..	٢٠ % ٤٠

يقرر ناظر المعارف العمومية فى كل حالة على حلتها إما نقل التلميذ من فرقة الى أخرى منها أو بقاءه فى فرقته للاعادة أو فصله من المدرسة بحسب نتيجة الامتحانات .

المادة ٩ - يقدر ناظر المدرسة درجات السلوك والمواظبة في آخر السنة المكتتية على مقتضى الدرجات التي أعطيت أثناء السنة المذكورة .

درجات السلوك  
والمواظبة

وكل طالب حصل في السلوك أو المواظبة على أقل من  $\frac{2}{3}$  ينقل مع ذلك إلى الفرقة التي هي أرق مباشرة من فرقته بشرط أن يكون ناجحاً في امتحان الانتقال لكنه يفصل من المدرسة إذا بقيت درجته في السلوك أو المواظبة أقل من عشرين في امتحان منتصف وأخر السنة المكتتية التالية مباشرة للسنة التي انتقل فيها .

المادة ١٠ - كل طالب نجح في امتحان آخر السنة الرابعة يجب عليه لنيل الدبلوم أن يشغل بالزراعة مدة سنة بمصلحة أميرية أو خصوصية أو باحدى الدوائر الزراعية أو بمدرسة زراعية وبالأجمال بأي محل آخر يوافق عليه ناظر المعارف العمومية ويتسنى له أن يكتسب فيه خبرة في الأشغال الزراعية .

السنة العميرية

والطلبة أن يترحوا على المدرسة المحال التي يرغبون قضاء سنتهم التمرينية بها ولا فعل المدرسة إيجاد محلات لهم في المصالح أو الدوائر الزراعية التي يستفيدون فيها أكثر من غيرها .

ويجب عليهم في مدة تمرينهم أن يراعوا نظام المصالح والدوائر التي يعملون فيها . ومن يخصص نفسه منهم للتعليم بالمدارس الزراعية يسوغ له أن يمضي سنته التمرينية إما بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة وإما بمدرسة زراعية أخرى خاضعة لتفتيش النظارة .

المادة ١١ - يستمر الطلبة تحت مراقبة المدرسة أثناء سنتهم التمرينية .

مراقبة الطلبة في  
السنة التمرينية  
منح الدبلوم

ولا تعطى الدبلوم لأحد منهم إلا إذا قضى سنة التمرين مواظباً على العمل .

المادة ١٢ - كل طالب لا يقوم في مدة السنتين التاليتين لتجابه في امتحان آخر السنة الرابعة بالوفاء بالشروط المنصوص عليها في المادتين العاشرة والحادية عشرة لأي سبب غير المرض الشابت بشهادة طبية يعتبر مفصولاً من المدرسة ويسقط حقه في الحصول على الدبلوم .

الجرمان من  
الدبلوم

المادة ١٣ - العقوبات التي يمكن تقريرها على الطلبة هي :

العقوبات المنك  
تقريرها

( أولاً ) التوبيخ على أفراد ؛

( ثانياً ) التوبيخ بحضور طلبة الفرقة ؛

(ثالثا) الابعاد من المدرسة مؤقتا من يوم الى ثمانية أيام ؛

(رابعاً) المنع من التقدم لامتحان آخر السنة الحاضرة ؛

(خامساً) الفصل نهائياً من المدرسة .

والعقوبات الثلاث الأولى هى من اختصاصات ناظر المدرسة وللترس معاقبة الطلبة بالعقوبتين الأوليين .

وأما العقوبتان الأخيرتان فيقررهما ناظر المعارف العمومية بناء على طلب يقدم من المدير العام لإدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى ويبين فيه الأسباب .

وإذا فصل أى طالب من المدرسة بسبب ارتكاب ذنب خطير جداً فلناظر المعارف العمومية عدا ذلك أن يمنعه من الدخول بباقي المدارس الأميرية .

المادة ١٤ — يسرى هذا التماون ابتداء من السنة المكتنية الحاضرة على طلبة <sup>سرى هذا القانون</sup> السنة الأولى وابتداء من السنة المكتنية المقبلة على طلبة السنتين الأولى والثانية وهكذا . <sup>على طلبة المدرسة</sup>

ويلغى كل ماخالف هذا القانون من اللوائح السابق صدورها بشأن مدرسة الزراعة <sup>إلغاء الواع</sup> بالجيزة . <sup>السابقة</sup>

المادة ١٥ — على ناظر المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون م

صدر بالاسكندرية فى ٢٩ رجب سنة ١٣٣٠ (١٤ يولييه سنة ١٩١٢)

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

محمد سعيد

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر المعارف العمومية

أحمد حشمت

## قرار رقم ١٦٤٥

صادر في أول أغسطس ١٩١٢ باللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢٠  
لسنة ١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة

## ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠ ؛  
وعلى ما قرره مجلس النظائر في ٢٧ يولييه سنة ١٩١١ ؛  
وعلى ما اقترحت اللجنة العلمية الادارية في ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ يناير سنة ١٩١٢ ؛  
وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ؛  
وعلى ما قرره مجلس النظائر في جلسته المنعقدة في يوم ١٤ يولييه سنة ١٩١٢ ؛  
وعلى القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ الخاص بتنظيم مدرسة الزراعة العليا بالجيزة ؛

## قرر ما هو آت :

المادة ١ - على من يريد الدخول بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة أن يقدم لناظرها  
في الميعاد الذي يعلن عنه بالجريدة الرسمية الأوراق الآتية :

شروط الالتحاق  
بالمدرسة

( أولا ) طلب الدخول محررا على ورقة تمغة من فئة ثلاثة القروش مشفوعا بنسخة  
من استمارة رقم ٣٤ مكتوبة حسب البيانات الواردة بها ؛  
( ثانيا ) شهادة الدراسة الثانوية المعطاة من نظارة المعارف العمومية ؛  
( ثالثا ) شهادة الميلاد ؛

( رابعا ) شهادة حسن السلوك من ناظر المدرسة التي كان بها الطالب أخيرا  
إن كانت غير أميرية أو من جهة الاختصاص إن كان الطالب ممن تلقوا  
دروسهم بمنزلهم .

المادة ٢ - يكشف حكم المدرسة على جميع طالبي الالتحاق بها وعلاوة على ما هو  
منصوص عنه بالمادة ٧٠ من قانون نظام المدارس بين ما اذا كانوا لائقين للعمل  
في الحقول ويعان في الجريدة الرسمية أثناء العطلة الصيفية عن تاريخ الكشف الطبي .

الكشف الطبي

المادة ٣ - عقب الكشف الطبي مباشرة يرسل لادارة التعليم الزراعي والصناعي  
والتجاري كشف عن الطلبة المراد قبولهم مرتبا حسب درجاتهم ومشفوعا بملاحظات  
ناظر المدرسة ويقرر ناظر المعارف العمومية كشف الطلبة الذين يقبلون ،

قبول الطلبة

- المادة ٤ — تحدد مدة السنة الدراسية بقرار وزارى .
- المادة ٥ — تدفع المصروفات المدرسية مقدما على قسطين متساويين كما يأتى :  
القسط الأول يدفع فى أول يوم من السنة الدراسية . وأما التلاميذ المستجدين  
فبدفعونه فى يوم قبولهم بالمدرسة . ولا يقبل أى طالب بفرقة الا اذا دفع القسط الأول .  
والقسط الثانى يدفع من أول يناير لغاية ١٥ منه .  
وكل طالب لا يقوم بأداء المصروفات المدرسية طبقا للشروط المتقدمة يعتبر مفصولا  
وتخطر المدرسة والده أو ولي أمره بذلك .  
ولا يجوز باى حال من الأحوال ولاى سبب كان رد المبالغ السابق دفعها .
- المادة ٦ — يحصل حوالى وسط السنة المكتبية فى الوقت الذى يقترحه ناظر  
المدرسة وتوافق عليه ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى امتحان عمومى لكل فرقة  
يسمى امتحان نصف السنة ويكون اجرائه بمعرفة مدرّس المدرسة تحت رياسة ناظرها .  
امتحان نصف السنة اجبارى وكل طالب لا يحضره يمنع فى السنة المكتبية الجارية  
من التقدم لامتحان آخر السنة أو امتحان الدبلوم ما لم يكن غيابه اسبب قهرى تقزه  
المدرسة أو بناء على ترخيص أعطى له مقدما من الناظر .
- المادة ٧ — يرسل رئيس اللجنة الى ادارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى  
فى آخر كل سنة جدول الامتحانات مبينة به الدرجات التى حصل عليها جميع الطلبة  
الذين أدوا الامتحان .
- وترسل صور من هذا الجدول الى ناظر المدرسة وهو يقترح إما نقل الطلبة الذين  
سقطوا فى الامتحان الى فرقة أعلى من فرقهم أو بقاءهم فى فرقهم للاتادة أو فصلهم .
- المادة ٨ — يقرر ناظر المعارف العمومية أيضا بناء على جدول امتحانات السنة  
الرابعة أسماء الطلبة الذين يقضون السنة التمهيدية كى ينالوا الدبلوم .
- البادة ٩ — يعطى لكل طالب عند دخوله المدرسة قطعة أرض مساحتها ربع فدان  
تبقى معه أثناء السنتين الثانية والثالثة الدراسيتين فيصرف جزء من الزمن المخصص للاشغال  
العملية مدة هذه السنوات الثلاث فى زراعتها بنفسه بدون أن يستعين على العمل فيها  
بأجير ما .
- أما المواشى والآلات الزراعية اللازمة ومياه الري فتكون من قبل المدرسة  
بدون مقابل .

السنة الدراسية

دفع المصروفات  
المدرسية

امتحان نصف  
السنة

نتائج الامتحانات

الاشغال العملية

الطلبة فى أراضيهم  
وفى عزبة المدرسة

ويجوز لناظر المدرسة أن يرخص للطلبة الذين يكون عملهم وسلوكهم على ما يرام بالتصرف في محصول أرضهم بعد خصم ثمن البذور والأسمدة التي تصرف لهم .  
ويشارك طلبة كل من السنين الأولى والثانية والثالثة في أشغال الحديقة والمصانع والعزبة كلما طلب منهم ذلك .

أما طلبة السنة الرابعة فيساعدون على إدارة الأعمال بأراضي التجارب بعزبة المدرسة وفي أثناء الحصص المخصصة للأشغال العملية يشتغلون في التجارب الزراعية وفي معمل الألبان والاسطبلات والحديقة والعزبة وفضلا عن ذلك يتخذ كل منهم دفترًا يدون فيه بالتفصيل جميع الأعمال اليومية في العزبة ويوزع أيضا على هؤلاء الطلبة قطع أرض لزراعة الخضراوات فيشتغلون فيها بنفس الثمرات التي يزرعون بمقتضاها ربع الفدان .  
إذا احتاج الطلبة بحسب فصول السنة لأن يقضوا في أشغال العزبة زمنا أكثر من المقرر في خطة الدراسة الواردة بالمادة الخامسة من القانون السالف الذكر تعطل الدروس كلها أو بعضها ويصرفون كل زمنهم في هذه الأشغال .

المادة ١٠ - طلبة السنة الثالثة الذين يجتوبون في امتحان الانتقال للسنة الرابعة أحكام خاصة بمساحة الصيف يجب عليهم أن يقضوا بالمدرسة بطريق التناوب جزءا من المساعات التي بين آخر السنة الثالثة وأول السنة الرابعة للاشتراك أثناء هذه المدة في أشغال العزبة والزراعة ولذلك يقسم هؤلاء الطلبة الى ثلاثة أقسام يسمح كل قسم في دوره ثلثي عطلة الصيف .  
أما طلبة السنة الرابعة فيبقون بالمدرسة بطريق التناوب أيضا بعد ظهر يوم الخميس ويوم الجمعة بأكمله وهذه الغاية يقسمون الى جماعات تتألف كل منها من أربعة طلبة أو خمسة .

المادة ١١ - تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من نظارة المعارف العمومية على مدرسة الزراعة العليا بالجيزة الا فيما يخالف هذه اللائحة .  
تطبيق قانون نظام المدارس

المادة ١٢ - يعمل بهذه اللائحة ابتداء من السنة المكتوبة ١٩١٢ - ١٩١٣ م  
تحريرا في ١٨ شعبان سنة ١٣٣٠ (أول أغسطس سنة ١٩١٢)

ناظر المعارف العمومية

(بالتأية)

اسماعيل صري



## قانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦ معدل للمادة الرابعة من القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ بشأن تنظيم مدرسة الزراعة العليا  
بالجيزة ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — ألغيت المادة الرابعة من القانون المتقدم ذكره واستبدلت بما يأتى :  
”المادة ٤ — تتحدد المصروفات المدرسية السنوية بقرار يصدره وزير الزراعة  
بعد تصديق مجلس الوزراء .

”ولو وزير الزراعة أن يمنح عددا من المحال المجانية بحسب الشروط التى تعين لذلك  
بقرار يصدر بعد تصديق مجلس الوزراء .“

المادة ٢ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من يوم نشره  
بالجريدة الرسمية .

صدر بمرأى رأس العين فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٣٤ (٧ سبتمبر ١٩١٦)

حسين كامل

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزير الزراعة

أحمد حابى

## قرار رقم ٧٦ (تعليم)

صادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ بتعديل المصروفات المدرسية  
بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة

## وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦ المعدل للمادة الرابعة من القانون  
نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ ؛

وبعد تصديق مجلس الوزراء بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ ؛

## قررهاوات :

المادة ١ — المصروفات المدرسية السنوية الواجب تحصيلها في مدرسة الزراعة  
العليا بالجيزة حددت بثلاثين جنيا مصريا للطلبة الخارجيين .

المادة ٢ — يعمل بهذا القرار ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٦ — ١٩١٧ .

المادة ٣ — لا تسمى أحكام المادتين السابق ذكرهما على الطلبة الذين التحقوا  
بالمدرسة قبل العمل بهذا القرار . حكم مؤقت

على أن الطلبة الذين يضطرون لإعادة دروس فرقتهم لانتعاجهم وزارة الزراعة  
الترخيص بالاعادة إلا إذا دفعوا المصروفات المدرسية الجديدة المقررة في المادة الأولى  
المتقدم ذكرها م

تحريرا بالإسكندرية في ٩ ذي القعدة سنة ١٣٣٤ (٧ سبتمبر سنة ١٩١٦)

أحمد حلي

## قرار رقم ٧٧ (تعليم)

صادر في ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ بشأن المحال المجانية  
بمدرسة الزراعة العليا بالجيزة

### وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٢ لسنة ١٩١٦ المعدل للمادة الرابعة من القانون  
نمرة ٢٠ لسنة ١٩١٢ ؛

وبعد تصديق مجلس الوزراء بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ ؛

### قرر ما هو آت :

المادة ١ — تخصص في كل سنة محال مجانية لطلبة السنة الأولى بمدرسة الزراعة  
العليا بالجيزة التابعة لوزارة الزراعة .

المادة ٢ — لا يقبل طلب الحصول على محل مجاني الا اذا أثبت مقدمه عدم  
قدرته على دفع المصروفات المدرسية واستجمع جلاوة على ذلك الشروط اللازمة للقبول  
في المدرسة .

المادة ٣ — يجوز منح المحال المجانية الى المذكورين بعد :

( أ ) التلاميذ الذين أتموا دراستهم في المدارس الثانوية الأميرية ؛

( ب ) تلاميذ المدارس الثانوية الأهلية الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية .  
على أنه يجب ألا يتجاوز سن أى طالب من النوعين المذكورين عشرين سنة  
في أول السنة المدرسية .

المادة ٤ — اذا كان التلميذ المراد قبوله مجانا من أتموا دراستهم مجانا بالمدارس  
الثانوية الأميرية تكون قيمة المحل المجاني له معادلة لقيمة المصروفات المدرسية  
السنواتية .

أما اذا كان من تلاميذ المدارس الثانوية الأميرية غير المذكورين قبل أو من  
تلاميذ المدارس الأهلية الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف العمومية فتكون قيمة المحل  
المجاني له معادلة لما تزيده قيمة المصروفات المدرسية السنوية عن قيمة المصروفات  
المدرسية السنوية للمدارس الثانوية الأميرية ويكون ذلك على حسب اللوائح المتبعة  
في ذلك الوقت .

المادة ٥ - يجب تقديم طلب الحصول على المحل المجاني الى ناظر المدرسة مع الأوراق اللازمة للقبول ويكتب الطلب على استمارة المجانية التي يمكن الحصول عليها من المدرسة نظير أداء ثلاثة قروش قيمة الدفعة .

وهذه الاستمارة يوقع عليها الطالب ووالده أو ولي أمره ويجب أن يبين فيها مقدار إيراد الطالب انخاص به اذا كان له إيراد ومقدار إيراد كل إنسان ملزم بالاتفاق عليه .

ويجب أن يشهد بصحة هذا البيان موظفان في الحكومة لا يقل مرتب كل منهما عن عشرين جنيا في الشهر أو اثنان من الأعيان المستجمعين لشروط الانتخاب بمجلس المديرية يكونان مقيمين في دائرة الانتخاب التي يقيم فيها الطالب أو والده أو ولي أمره ويلزم أن يتعهد الموقعان على الشهادة بأنهما يدفعان لوزارة الزراعة مجموع ما خصص للمحل المجاني طول مدة تمتع الطالب بالمجانبة اذا اتضح عدم صحة أى شئ من البيان الوارد فيها .

وبعد أن ينتخب ناظر المدرسة مؤقنا الطلبة المراد التحاقهم بالمحل المجانية تفخذ الوزارة الوسائل اللازمة لكي يشرع المدير أو المحافظ في التحرى عن الحالة المالية لكل طالب حصل انتخابه وعن صحة البيان الوارد بالاستمارة الآتفة الذكر ثم يقدم المدير أو المحافظ الى وزارة الزراعة عن كل حالة تقريرا بما أجراه من التحريات مشفوعا بالأوراق الخاصة بذلك وبعد ذلك ترسل الأوراق انخاصة بكل حالة الى المدير أو المحافظ قبل ابتداء كل سنة مدرسية لكي يتحقق من أن الطالب لم يتحسن حالته المالية ولو الى درجة تجعله غير مستحق لاستمرار التمتع بالمجانبة ثم يخطر الوزارة بذلك .

المادة ٦ - تعين وزارة الزراعة سنويا عدد الطلبة الذين يمكن قبولهم مجانا في السنة الأولى على شرط أنها لا تتجاوز مبلغا يوازي مجموع ما يلزم لمنح المجانية الكاملة الى خمسة في المائة (٥/١) من مجموع عدد طلبة تلك السنة .

المادة ٧ - يكون منح المحل المجانية بناء على ما يقترحه ناظر المدرسة بالتطبيق لهذا القرار ولا يعتبر الطالب مستحقا لمحل مجاني الا اذا حصل في امتحان شهادة الدراسة الثانوية ( القسم الثانى ) على ٦٠ في المائة على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات وكان ترتيبه في هذا الامتحان يؤهله للقبول ضمن طالبي الدخول بالمدرسة .

المادة ٨ — يجوز أيضا بصفة استثنائية منح محال مجانية أثناء السنة الدراسية الى طلبة من ذوى المصروفات بناء على اقتراح ناظر المدرسة اذا انتابهم كوارث تجعلهم عاجزين عن الاستمرار على دفع المصروفات المدرسية بشرط أن يتبعوا أحكام المادة الخامسة المتقدم ذكرها ويكونوا ممن امتازوا بحسن السير والنجاح في دروسهم وقيمة ما يخصص للحل المجانى بالنسبة لهؤلاء الطلبة يكون معادلا لقيمة المصروفات المدرسية السنوية .

المادة ٩ — يرسل ناظر المدرسة الى الوزارة فى نهاية كل سنة مدرسية تقريرا عن سير الطلبة المجانيين وعن عملهم وعن درجة تقدمهم .

المادة ١٠ — تمنح المحال المجانية عن جميع مدة الدراسة ولكنها تلتفى بقرار وزارى اذا أصبح الشرط المتعلق بعدم القدرة على دفع المصروفات المدرسية غير متحقق فى التلميذ المجانى .

ويجوز أيضا إلغاء المجانية بقرار وزارى فى الحالتين الآتيتين :

( أ ) اذا أوضع ناظر المدرسة فى التقرير السنوى أو فى تقرير خصوصى أمرا خطيا بوجوب عدم الرضاء عن سلوك الطالب المجانى أو عن عمله أو عن درجة تقدمه ؛

( ب ) اذا لم ينجح الطالب المجانى فى أحد الامتحانات المقررة واستوجب ذلك إعادة دروس فرقة .

غير أنه اذا كان الطالب قد انقطع عن الدراسة مدة طويلة بسبب إجازة مرضية أو بأى سبب آخر مقبول فانه يجوز له البقاء مجانا ويكون الفصل فى ذلك للوزارة دون غيرها وعلى الناظر أن يبين فى الطلب المختص بذلك مدة غياب الطالب أو أن يصحب به صورة الشهادة الطبية الرسمية اذا كان الغياب لمرض .

المادة ١١ — يسرى العمل بهذا القرار ابتداء من السنة المدرسية ١٩١٦-١٩١٧ م

تحريرا بالاسكندرية فى ٩ ذى القعدة سنة ١٣٣٤ ( ٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ )

أحمد حلى

مدرسة الزراعة المتوسطة بمشعر**قانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢****بشأن إنشاء مدرسة زراعية متوسطة****نحن خديو مصر**

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠ ؛  
وعلى ما رآه مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة يوم ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ؛  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس النظر ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

**أمرنا بما هوآت :**

المادة ١ - أنشئت مدرسة زراعية متوسطة ابتداء من السنة المكتوبة إنشاء المدرسة  
١٩١١-١٩١٢ .

والفرض من هذه المدرسة تعليم العلوم الزراعية نظريا وعمليا من يريد الاشتغال بالزراعة أو الالتحاق بالوظائف التي تستلزم معرفة المعلومات الزراعية .  
تعتبر هذه المدرسة من المدارس الخصوصية التابعة لنظارة المعارف العمومية .  
الدرج من المدرسة

المادة ٢ - لا يقبل بالمدرسة الا الحاصلون على شهادة الدراسة الابتدائية .  
ولا يقبل من زاد عمره عن ثلاث وعشرين سنة الا بقرار من ناظر المعارف العمومية .  
المادة ٣ - مدة الدراسة بهذه المدرسة ثلاث سنوات تتلوها سنة أخرى تمهيلية طبقا للادة العاشرة من هذا القانون .  
الشهادة  
اللازمة للقبول  
السنة  
المحددة للقبول  
مدة الدراسة

المادة ٤ - لا يقبل في المدرسة الا تلاميذ داخلون .  
والمعروفات المدرسية هي ٢٥ جنيها مصريا في السنة .  
قبول تلاميذ  
داخلة فقط  
المعروفات  
المدرسية

المادة ٥ - لغة التعليم هي اللغة العربية .  
لغة التعليم

مواد التعليم  
وعدد الحصص  
في الاسبوع

مواد التعليم وعدد الحصص المخصصة لكل منها في الاسبوع مبنية في الجدول الآتي:

مواد التعليم			عدد الحصص في الاسبوع	
			السنة الأولى	السنة الثانية
			السنة الأولى	السنة الثانية
١	دروس في الزراعة وأشغال الغربة	٣	٤	٥
٢	علوم عمومية أولية مع مبادئ على الكيمياء والنباتات	٧ (*)	—	—
٣	رياضة وقياس السطوح والأجسام	٥	٣	—
٤	رسم هندسي نظري ورسم تصميات	٢	—	—
٥	لغة عربية	٢	٢	—
٦	(١) علم النباتات ؟ (ب) مبادئ علم الحشرات مع دراسة أمراض النباتات المزروعة والحشرات المضرّة	—	٣	٣
٧	كيمياء زراعية	—	٣	٢
٨	حساب زراعي وسك الهاتف	—	٢	٢
٩	مساحة الأراضي بما فيها الميزانية وعمل رسومات	—	٣	—
١٠	هندسة زراعية	—	—	٢
١١	الطب البيطري بوجه عام والعناية بالحيوانات الزراعية	—	—	٣
١٢	القوانين واللوائح المعمول بها في الري والزراعة على العموم وإدارة الأراضي	—	—	١
١٣	أشغال عملية (الغربة والزروعات)	—	—	—
			(حسب توزيع الدروس في الاسبوع)	
			٢٠	٢٠
			المجموع ...	

امتحانات آخر  
السنة

المادة ٦ — امتحانات آخر السنة (أو امتحانات الانتقال) لتلاميذ السنتين الأولى والثانية تؤدى أمام لجنة مشكلة من مدرّسي المدرسة تحت إشرافها يوافق عليها ناظر المعارف العمومية .

أما امتحانات آخر السنة الثالثة فتؤدى أمام لجنة تشكل من غير مدرّسي المدرسة ويكون أحد أعضائها رئيساً لها .

ويكون انتخاب أعضاء هذه اللجنة وتعيين رئيسها بواسطة إدارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري وتصديق ناظر المعارف العمومية عليه .

موضوعات  
الامتحان

المادة ٧ — يكون امتحان آخر كل سنة دراسية من سني الدراسة الثلاث في المواد المقررة لتلك السنة فقط .

المادة ٨ — امتحانات نصف السنة الدراسية لا تشمل إلا اختبارات تحريرية وأنواع الامتحانات وعملية أما نوع الاختبارات والنهائية العظمى للدرجات في جميع الامتحانات والنسبة والدرجات اللازمة للتجّاح

(٩) للدراسة ساعتان وللأشغال العملية أربع ساعات وللتحريرات ساعة واحدة .

المثوية لجميع المواد المقررة على الطالب نيلها حتى ينتقل في آخر السنة الأولى وفي آخر السنة الثانية الى فرقة أعلى من فرقته ويعتبر ناجحاً في امتحان آخر السنة الثالثة فكل ذلك معين بالجدول الآتي :

المواد	نوع الاختبارات	الدرجة العظمى	النسبة المئوية
١ دروس في الزراعة وأشغال الحربة ...	اختبار تحريري واختباران لامتحان آخر السنة الثالثة	٤٠	٥٠ %
٢ علوم عمومية أولية مع مبادئ علمي الكيمياء والنباتات	اختبار تحريري واختبار عملي بالمعمل ويشمل ايضاحات شفوية	٤٠	٤٠ %
٣ رياضة وقياس السطوح والأحجام ...	اختبار تحريري ... ..	٣٠	٤٠ %
٤ رسم هندسي ونظري ورسم تصميات	اختبار في الرسم ... ..	٣٠	٤٠ %
٥ لغة عربية ... ..	اختبار تحريري واختبار شفهي ...	٤٠	٥٠ %
٦ (١) علم النباتات ، (ب) مبادئ علم الحشرات مع دراسة أمراض النباتات المزروعة والحشرات المضرّة	اختبار تحريري واختبار بالمعمل ويشمل ايضاحات شفوية	٣٠	٤٠ %
٧ كيمياء زراعية ... ..	اختبار تحريري واختبار بالمعمل ويشمل ايضاحات شفوية	٣٠	٤٠ %
٨ حساب زراعي ... ..	اختبار تحريري ... ..	٢٠	٥٠ %
٩ مساحة الأراضي بما فيها الميراثية وعمل رسومات	اختبار تحريري يشمل على رسم واختبار عملي يشمل ايضاحات شفوية	٣٠	٤٠ %
١٠ هندسة زراعية ... ..	اختبار تحريري واختبار عملي يشمل ايضاحات شفوية	٣٠	٥٠ %
١١ الطب البشري بوجه عام والعناية بالحيوانات	اختبار تحريري واختبار عملي يشمل ايضاحات شفوية	٣٠	٥٠ %
١٢ القوانين واللوائح المعمول بها في الري والزراعة على العموم واجارة الأراضي	اختبار تحريري ... ..	٢٠	٤٠ %
١٣ أشغال عملية (الغربة والمزروعات) ...	(أ) أشغال عملية أثناء السنة ... (ب) اختبار شفهي وعمل ... (ج) اختبار تحريري ...	٣٠ ٢٠ ٤٠	٥٠ % ٥٠ % ٥٠ %

يقترز ناظر المعارف العمومية في كل حالة على حدتها إما نقل التلميذ من فرقة الى أرقى منها أو بقاءه في فرقته للاعادة أو فصله من المدرسة بحسب نتيجة الامتحانات .



درجات السلوك  
والمواظبة

المادة ٩ — يقدّر ناظر المدرسة درجات السلوك والمواظبة فى آخر السنة المكتبية باعتبار الدرجات التى أعطيت فيها أثناء السنة المذكورة .

وكل تلميذ حصل فى السلوك أو المواظبة على أقل من  $\frac{2}{3}$  يتقل مع ذلك الى الفرقة التى هى أرقى مباشرة من فرقته اذا كان قد نجح فى امتحان الانتقال ولكنه يفصل من المدرسة اذا حصل بعد انتقاله الى تلك الفرقة على أقل من  $\frac{2}{3}$  فى السلوك أو المواظبة فى امتحان منتصف أو آخر السنة المكتبية التالية مباشرة للسنة التى انتقل فيها .

السنة التمرينية

المادة ١٠ — كل تلميذ نجح فى امتحان آخر السنة الثالثة يجب عليه لنيل الشهادة المتوسطة الزراعية أن يشتغل بالزراعة مدة سنة بمصاحبة أميرية أو خصوصية أو بأحدى الدوائر الزراعية أو بمدرسة زراعية وبالأجمال بأى محل آخر يوافق عليه ناظر المعارف العمومية ويتسنى له أن يكتسب فيه خبرة من الأشغال الزراعية .

وللتلاميذ أن يقترحوا على المدرسة المحال التى يرغبون تمضية سنتهم التمرينية بها والا فعلى المدرسة إيجاد محلات لهم فى المصالح والدوائر الزراعية التى يستفيدون فيها أكثر من غيرها .

ويجب عليهم فى مدة تمرينهم أن يراعوا نظام المصالح والدوائر الزراعية التى يعملون فيها .

مراقبة التلاميذ  
أثناء السنة  
التمرينية

المادة ١١ — يستمر التلاميذ تحت مراقبة المدرسة أثناء سنتهم التمرينية .  
ولا تعطى الشهادة لأحد منهم الا اذا مضى سنة التمرين مواظبا على العمل .

حرمان التلميذ  
من شهادة المدرسة

المادة ١٢ — كل تلميذ لا يقوم فى مدة السنتين التاليتين لنجاحه فى امتحان آخر السنة الثالثة بالوفاء بالشروط المنصوص عليها فى المادتين ١٠ و ١١ لأى سبب غير المرض الثابت بشهادة طبية يعتبر مفصولا من المدرسة ويسقط حقه فى الحصول على الشهادة .

العقوبات الممكنة  
تفريغها على  
التلاميذ

المادة ١٣ — العقوبات التى يمكن تفريغها على التلاميذ هى :

- (أولا) التوبيخ على انفراد ؛
- (ثانيا) التوبيخ بحضور تلاميذ الفرقة ؛
- (ثالثا) الابعاد من المدرسة مؤقتا من يوم الى ثمانية أيام ؛
- (رابعا) المنع من التقدم لامتحان آخر السنة الحاضرة ؛
- (خامسا) الفصل نهائيا من المدرسة .

والعقوبات الثلاث الأولى هي من اختصاصات ناظر المدرسة وللدرّس معاقبة التلاميذ بالعقوبتين الأوليين .

وأما العقوبتان الأخيرتان فيقررهما ناظر المعارف العمومية بناء على طلب يقدم من المدير العام لإدارة التعليم الزراعي والصناعي والتجاري ويبين فيه الأسباب وإذا فصل أى تلميذ من المدرسة بسبب ارتكاب ذنب خطير جداً فلناظر المعارف العمومية عدا ذلك أن يتمتع من الدخول ببقى المدارس الأميرية .

المادة ١٤ — على ناظر المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ما

صدر بالاسكندرية في ٢٩ رجب سنة ١٣٣٠ (١٤ يولييه سنة ١٩١٢)

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

محمد سعيد

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

محمد سعيد

ناظر المعارف العمومية

أحمد حشمت

”الوقائع المصرية“ عدد ٨٥ لسنة ١٩١٢

## قرار رقم ١٦٤٦

صادر في أول أغسطس سنة ١٩١٢

باللائحة التنفيذية للقانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢

بشأن إنشاء مدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر

### ناظر المعارف العمومية

بعد الاطلاع على القانون نمرة ٥ لسنة ١٩١٠ ؛

وعلى ما قرره مجلس النظار في ٢٧ يولييه سنة ١٩١١ ؛

وعلى ما اقترحت اللجنة العلمية الادارية في ١٧ فبراير سنة ١٩١٢ ؛

وعلى مداولة مجلس المعارف الأعلى في جلسته المنعقدة في ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ؛

وعلى ما قرره مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ١٤ يولييه سنة ١٩١٢ ؛

وعلى القانون نمرة ٢١ لسنة ١٩١٢ الخاص بإنشاء مدرسة زراعية متوسطة ؛

## قرار ما هوأت :

المادة ١ — على من يريد الالتحاق بمدرسة الزراعة المتوسطة بمشهر أن يقدم شروط الالتحاق  
لناظرها فى الميعاد الذى يعلن عنه بالجريدة الرسمية الأوراق الآتية :

- (١) طلب الدخول فى امتحان القبول محررا على ورقة تمغة من فئة الثلاثة قروش  
مصحوبا بنسخة من الاستمارة رقم ٣٤ مكتوبة حسب البيانات الواردة بها ؛
- (٢) شهادة الدراسة الابتدائية ؛
- (٣) شهادة الميلاد ؛

(٤) شهادة بحسن السلوك من ناظر آخر مدرسة كان بها الطالب اذا كانت غير  
أميرية أو من جهة الاختصاص اذا كان الطالب ممن تلقوا دروسهم بمنازلهم .

المادة ٢ — يكشف حكيم المدرسة على جميع طالبى الالتحاق بها وعلاوة على ما هو  
منصوص بالمادة ٧٠ من قانون نظام المدارس بين ما اذا كانوا لائقين للعمل فى الحقول  
ويعلن فى الجريدة الرسمية أثناء العطلة الصيفية عن تاريخ الكشف الطبي .

المادة ٣ — يرسل ناظر المدرسة لإدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى بعد  
امتحان الدخول مباشرة كشفا بأسماء الطلبة المراد قبولهم مرتبا بحسب درجائهم ومشغوا  
بملاحظاته ويقرر ناظر المعارف العمومية الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة .

المادة ٤ — يجب أن يكون لدى التلاميذ ملابس توافى أشغال الزراعة والمدرسة  
هى التى تعين ما تشتمل عليه هذه الملابس .

المادة ٥ — تحدد مدة السنة الدراسية بقرار وزارى .

يجب أن يبق بالمدرسة نصف تلاميذ السنة الثانية بالتناوب مدة المساعدا الصيفية  
السنية بحيث لا يسامح التلميذ سوى نصف عطلة الصيف ولذلك يتقدم التلاميذ  
الى قسمين ويعين الناظر لكل تلميذ القم الذى يسامح معه ولا يجوز لتلاميذ السنة  
الثالثة أن يتغيبوا الا بطريق التناوب أيضا أثناء البسنة الدراسية من ظهر يوم الخميس  
الى صبيحة يوم السبت من كل أسبوع وذلك الملاحظة أعمال الزراعة ومن يتغيب منهم  
أثناء السنة بسبب ما ينقص من إجازته أيام بعد أيام غيابه ما لم يكن غيابه باذن من  
ناظر المدرسة أو لمرض ثابت بشهادة طبية تتمتعها المدرسة .

تناوب التلاميذ  
أثناء مساعدا  
الصيف

- المادة ٦ — تدفع المصروفات المدرسية متقدماً إما مرة واحدة أو على قسطين متساويين على الوجه الآتي :
- دفع المصروفات المدرسية
- القسط الأول في أول يوم من السنة المكتبية . أما التلاميذ الجدد فيدفعونه في يوم قبولهم بالمدرسة ولا يقبل تلميذ بفرقته إلا اذا دفع القسط الأول .
- القسط الثاني يدفع من أول يناير لغاية ١٥ منه .
- وكل تلميذ لا يقوم بدفع المصروفات المدرسية في المواعيد المبينة بهذه المادة يعتبر مفصولاً وتبلغ المدرسة والده أو ولي أمره ذلك .
- لا يجوز في أى حال من الأحوال ولأى سبب كان رد المبالغ السابق دفعها سواء كان المدفوع كل المصروفات المدرسية أو جزء منها .
- مرد المصروفات المدرسية
- المادة ٧ — يحصل حوالى وسط السنة الدراسية وفي الوقت الذى يقترحه ناظر المدرسة وتوافق عليه إدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى امتحان عمومى لكل فرقة يسمى امتحان نصف السنة ويكون اجراؤه بمعرفة مديري المدرسة تحت رئاسة ناظرها .
- امتحان نصف السنة
- وتتناول الاختبارات جميع المواد التى درست في الأشهر الماضية .
- المادة ٨ — يرسل ناظر المدرسة الى إدارة التعليم الزراعى والصناعى والتجارى فى آخر كل سنة الجدول العمومى للامتحانات مبينة به الدرجات التى حصل عليها التلاميذ الذين أتموا الامتحان .
- نتائج امتحانات آخر السنة
- ويقترح ناظر المدرسة إما نقل التلاميذ الذين سقطوا فى الامتحان الى فرقة أرقى من فرقتهم أو بقاءهم بفرقتهم لإعادة أوفصلهم .
- المادة ٩ — بناء على جدول امتحانات السنة الثالثة يقرر ناظر المعارف العمومية أيضاً أسماء التلاميذ الذين يقضون سنتهم التدريبية كى ينالوا الشهادة .
- المادة ١٠ — تخصص لكل تلميذ حند التحاقه بالمدرسة قطعة أرض مساحتها ربع فدان تستمر معه في سنتيه الثانية والثالثة الدراسيتين ويصرف جزءاً من الزمن المخصص للتدريس العمل مدة هذه السنتين الثلاث في زراعتها بنفسه بدون أن يستعين بأجير ما وتمتد المدرسة بالماشية والآلات اللازمة وماء الري مجاناً .
- أشغال التلاميذ العملية في أراضيهم في المزرعة

ويجوز لناظر المدرسة أن يرخص للتلاميذ الذين يكون عملهم وسلوكهم على ما يرام بالتصرف فى حاصلات أراضيهم بعد اسقاط ثمن البنور والاشمعة التى تصرف لهم من من تلك الحاصلات .

ويستترك تلاميذ جميع الفرق فى ادارة الأعمال بأراضى التجارب بعزبة المدرسة وفى أثناء الساعات المخصصة للاشغال العمالية يشتغلون فى مصنع الألبان والاسطبلات والحديقة والعزبة والمصانع وفضلا عن ذلك يتخذ كل تلميذ دفتر يومية يهيد فيه بالتفصيل جميع الأعمال التى أجزاها فى العزبة فى كل يوم .

وإذا اقتضت أعمال العزبة نظرا لفصول السنة زمنا أكثر من الزمن المقرر فى خطة الدراسة الواردة بالمادة الخامسة من القانون السالف ذكره يوقف اعطاء الدروس جميعها أو جزء منها ويتفرغ التلاميذ لهذه الأعمال .

يزور تلاميذ السنتين الثانية والثالثة الأسواق والعزب المجاورة تحت قيادة مدرسيهم أو ناظرهم ولا تزيد مدة الزيارة بحال ما عن يوم واحد .

المادة ١١ — تسرى أحكام قانون نظام المدارس الصادر من نظارة المعارف العمومية على مدرسة الزراعة المتوسطة بمشهور إلا فيما يخالف هذه اللائحة .  
مر يان قانون نظام المدارس على المدرسة

المادة ١٢ — يعمل بهذه اللائحة ابتداء من السنة المكتبية ١٩١٢ — ١٩١٣ م

نحرى فى ١٨ شعبان سنة ١٣٣٠ (أول أغسطس سنة ١٩١٢)

ناظر المعارف العمومية

(بالتايه)

اسماعيل مرسى

## قرار رقم ٦١ (تعليم)

صادر في ١٤ مايو سنة ١٩١٦ شامل للأئحة امتحان القبول  
بمدرسة الزراعة المتوسطة بمشتر

## وزير الزراعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٢ بشأن إنشاء مدرسة زراعية متوسطة ؛  
وعلى اللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون والصادر بها قرار وزارة المعارف العمومية  
بتاريخ أول أغسطس سنة ١٩١٢ رقم ١٦٤٦ ؛  
وعلى الأمر العالي الصادر بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٣ بالخلق مدرسة الزراعة  
المتوسطة بمشتر بوزارة الزراعة ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩١٥ الخاص بإلغاء شهادة الدراسة الابتدائية ؛  
وبناء على ما عرضه علينا مدير التعليم الزراعي بالأقاليم ؛

## قرر ما هو آت :

المادة ١ — يعقد في كل سنة امتحان قبول لراغب الالتحاق بمدرسة الزراعة  
المتوسطة بمشتر حوالى نهاية السنة المدرسية في التاريخ والأوقات التي يعلن عنها  
في الجريدة الرسمية وتولاه لجنة تعينها وزارة الزراعة .

المادة ٢ — على كل طالب يرغب الدخول في امتحان القبول أن يقدم لإدارة التعليم  
الزراعي بوزارة الزراعة الأوراق الآتية في التاريخ الذي يعلن عنه في الجريدة الرسمية :  
( أولا ) طلب الالتحاق بالمدرسة مبينا فيه أن الطالب أتم دراسة مطابقة للدراسة  
التي قررتها وزارة المعارف العمومية بمنهج التعليم الابتدائي ويكتب هذا  
الطلب بخط يد الطالب على استمارة خاصة يمكن الحصول عليها من وزارة  
الزراعة نظير دفع ثلاثة قروش قيمة الدفعة .

فاذا كان الطالب تابعا لمدرسة أميرية فعلى ناظر هذه المدرسة أن يشهد  
بأن الاستمارة المذكورة قد كتبت حقيقة بيد الطالب وبأن البيان الوارد فيها  
مطابق للبيان الوارد في سجلات المدرسة . وإذا كان تابعا لمدرسة حرة  
أولم يكن تابعا لمدرسة ما فيشهد والده أو ولي أمره على صحة البيان الوارد  
بالاستمارة ويصتق على امضائه من جهة الاختصاص .

فإذا قدم الطالب طلبه على أنه غير تابع لمدرسة ما أو تابع لمدرسة حرة وكانت قد أمضى باحدى المدارس الأميرية ولو بعض أيام من السنة المكتتبية الحاضرة تعيين عليه أيضا أن يحصل فى الاستمارة على امضاء ناظر المدرسة الأميرية الأخيرة التى كان بها ؛

(ثانيا) شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها مصدقا عليها بمطابقتها لهذه الشهادة ؛  
(ثالثا) شهادة معطاة من طبيب موظف بالحكومة على استمارة مخصصة لذلك دالة على أن الطالب نجح فى الكشف الطبى الرسمى المعد للتحقق من سلامة بنيته . ويمكن الحصول على هذه الاستمارة من وزارة الزراعة ؛  
(رابعا) كشف رسمى من المديرية بيان الأبطالان التى يمتلكها الطالب وعائلته ؛  
(خامسا) شهادة بحسن السلوك من ناظر آخر مدرسة كان بها الطالب أو من اثنين من الأعيان تصدق على امضائهما جهة الاختصاص إذا كانت الطالب لم يلتحق بمدرسة ما .

المادة ٣ — إذا لم تستعمل الأوراق المنصوص عنها فى المادة الثانية على جميع البيانات التامة الحقيقية التى توجبها هذه اللائحة يجوز أن لا يرخص للطالب بالدخول فى الامتحان كما أنه يجوز إلغاء امتحانه فيما لو أدنى جميع الامتحانات أو بعضها .

المادة ٤ — على الطالب أن يدفع الى وزارة الزراعة وقت تقديم طلبه جنيتين مصريين رسم الامتحان . ولا يرد هذا المبلغ لصاحبه بحال من الأحوال .

المادة ٥ — المواضيع التى يتناولها الامتحان هى :

اللغة العربية (أنشاء وخط) ؛

الترجمة من اللغة العربية الى الانجليزية أو الفرنسية وبالعكس ؛

الحساب ؛

الهندسة والرسم .

المادة ٦ — تملأ المحال الخالية بفرقة السنة الأولى بالمدرسة من الناجحين فى الامتحان الذين تخطوهم بذلك وزارة الزراعة .

المادة ٧ — يلغى كل ما يخالف أحكام هذه اللائحة من أحكام اللوائح والقوانين السابقة ؛

القاهرة فى ١٢ رجب سنة ١٣٣٤ (١٤ مايو سنة ١٩١٦)

أحمد حلمى





قوانين وأوامر عالية وقرارات خاصة بالمسائل البيطرية

(إلحاق القسم البيطرى والمدرسة البيطرية بنظارة الزراعة)

## أمر عال

صادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ بإلحاق القسم البيطرى  
والمدرسة البيطرية بنظارة الزراعة

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ بتعيين  
اختصاصات كل نظارة من النظارات ؛

وعلى أمرنا الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة الزراعة ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الزراعة وهو وافقة رأى مجلس النظار ؛

## أمرنا بما هوآت :

المادة ١ — يفصل القسم البيطرى والمدرسة البيطرية من نظارة الداخلية  
(مصلحة الصحة العمومية) ويلحقان بنظارة الزراعة .

المادة ٢ — على نظار الداخلية والمالية والزراعة تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما  
ينحصره ويكون العمل به بمجرد نشره فى الجريدة الرسمية ما

مدر برأى القبة فى ٢٣ صفر سنة ١٣٣٢ (٢٠ يناير سنة ١٩١٤)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

ناظر الزراعة

محمد محب

## (تنفيذ القوانين والأوامر العالية المتعلقة بالقسم البيطرى)

## أمر عال

صادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ بخصوص تنفيذ القوانين  
والأوامر العالية المتعلقة بالقسم البيطرى

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٣ بإنشاء نظارة الزراعة ؛  
وعلى أمرنا الصادر فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ بإلحاق القسم البيطرى والمدرسة  
البيطرية بنظارة الزراعة ؛  
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الزراعة ومواقفة رأى مجلس النظار ؛

## أمرنا بما هو آت :

المادة ١ — تستبدل ألقاب "نظارة الداخلية" و "الإدارة الصحية" بألفاظ  
"نظارة الزراعة" و "الإدارة البيطرية" فى جميع القوانين والأوامر العالية المتعلقة بالنفس  
البيطرى واختصاصاته .

٢ — على ناظر الزراعة تنفيذ أمرنا هذا ويكون العمل به بمجرد نشره فى الجريدة  
الرسمية .

صدر سرائى طابدين فى ٢٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٢ (٢١ أبريل سنة ١٩١٤)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار

حسين رشدى

ناظر الزراعة

اسماعيل صدق

(تسمية الباشمفتش البيطرى "مدير قسم الطب البيطرى")

## قرار

صادر فى ١٧ مايو سنة ١٩١٤ بتغيير لقب الباشمفتش البيطرى

ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٣٣٢ (٢٠ يناير سنة ١٩١٤) بإلحاق القسم البيطرى بنظارة الزراعة ؛

قرر ما يأتى :

مادة وحيدة — من الآن فصاعدا يطلق على المتر و . لتلوود الباشمفتش البيطرى

لقب "مدير قسم الطب البيطرى" ما

تحريرا بالقاهرة فى ١٧ مايو سنة ١٩١٤

اسماعيل صدق

## (دفن ونقل الحيوانات النافقة)

أمر كريم

صادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠ بشأن دفن الحيوانات (\*)

نحن خديو مصر

حيث أنه سبق صدور تعليمات وأرشادات صحية للأهالي عموماً ولذوى الفلاحة خصوصاً قصد اتباعها لتكون سبباً لمنع الأمراض الوبائية عن المواشى التى عليها مدار الزراعة ؛

وحيث قد دلت وقائع الأحوال على أن توالى حدوث الأمراض بالمواشى وكثرة نفوقها منذ سنوات ناشئ عن إهمال أربابها فى وقايتها وعدم اتباعهم التعليمات الصحية وتقصيرهم فى اتخاذ الوسائل والاحتياطات الكافية لذلك ؛

وحيث أن مجلس الصحة رأى لزوم إيجاد لائحة شاملة لما يلزم اتخاذه من الاجراءات مع تقرير جزاءات وتجرىم على من تقع منهم مخالفة أو تقصير فى اتباعها ؛ فبناء على ما رفعه البنا ناظر داخلتنا وواقفة مجلس نظارنا على ذلك ؛

نأمر بما هوأت :

المادة ١ - لا يؤخذ من الآن فصاعدا رسوم على دفن المواشى .

المادة ٢ - الحيوانات التى تنفق يصير دفنها بحسب القواعد الصحية فى محلات مخصوصة تمين لذلك فى كل مدينة أو بندر أو ناحية بمعرفة حاكم النـ أو القسم بالاتحاد مع الضبطية أو المديرية وكل من خالف هذا الأمر ولم يدفن فى المحلات المعينة الحيوان الذى ينفق عنده يصير تجريمه مائة قرش عن كل مرة تقع منه فيها المخالفة . وإذا تساهل مشايخ الأتـمان والبلاد ولم يمنعوا حصول هذه المخالفة أو لم يخبروا عمن وقعت منه يصير تجريم كل واحد منهم مائة قرش .

المادة ٣ - كل شخص يقذف بنهر النيل أو بالترع أو بالمجارى أو بالبرك أو بالطرق رمم الحيوانات النافقة أو يساعد على ذلك يجرى تجريمه مائتى قرش .

المادة ٤ - إذا كانت الحالة التى تقع بها الحيوان داعية للظن بأنه مات بمرض وبائى وجب حينئذ على مالـكه أن يخبر بذلك شيخ النـ أو البلد وعلى الشيخ المذكور

(\*) تلاحظ التـديلات التى أدخلها الأمر المال الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (أنظر صفحة ٩٢)

ينجر حالا بذلك مأمور التبن أو المركز أو ناظر القسم وعلى هذا أن ينجر حكيم التبن القسم أو المركز أو الحكيم البيطرى وكل من أهمل من هؤلاء في التبليغ يصير تجريمه بمائة قرش .

المادة ٥ - إذا تجاوز عدد الحيوانات النافقة في أى جهة كانت العدد الاعتيادى حالة عدم وجود مرض أو ظهر مرض في الحيوانات وجب على المشايخ أن ينجروا كحالا مأمور التبن أو المركز أو ناظر القسم وعلى هذا أن ينجر حكيم التبن أو المركز القسم أو الحكيم البيطرى وكل من أهمل من هؤلاء في التبليغ يصير تجريمه بمائة قرش .

المادة ٦ - جميع ما تقرر في المواد السابقة يسرى أيضا في حق الكفور والعزب لفلانك والأباعد ونظارها ومأموريها وأهاليها وأرباب الحيوانات فيها بلا استثناء .

المادة ٧ - يجب على حكيم التبن أو القسم أو المركز أو الحكيم البيطرى أن يترى عند الاقتضاء عن الحالة التى صار إخباره عنها ويبادر حالا بإشعار الحكيم باشى فاصلا إليه من الأخبار ونزيجة تحقيقاته فيها وعلى الحكيم باشى أن يبايع ذلك فوراً في مجلس الصحة وإلى مفتش الصحة التابع هو إليه فإذا تأخر أحد الحكماء المذكورين في التبليغ يجرى تجريمه أربعمائة قرش وإن عاد أحدهما إلى التأخير مرة أخرى فاقب بالرفق .

المادة ٨ - الجرائم المقررة تحصل بدون مراعاة لأنواع المواشى ولا لأعمارها الحكم بالجرائم خاص بمأمور الضبطية أو المدير ما عدا ما يتعلق بالحكماء فإن الحكم به مختص بمجلس الصحة وما يتحصل من الجرائم يكون إيرادا للصحة ويصرف شؤونها .

المادة ٩ - في حالة وجود مخبر عما يقع من المخالفات يعطى له نصف الجريمة ليحصل .

المادة ١٠ - على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما صدر برأى طابدين في ١٥ شوال سنة ١٢٩٧ (٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

رياض

## قرار

صادر في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٢ بشأن نقل الحيوانات  
التي تنفق في دائرة مدينة القاهرة الى المعمل المعد لتشغيل  
رمم الحيوانات الكائن بأبو السعود بمصر القديمة  
الخلاص بقومانية نقل المواد البرازية

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٨٨٠  
بشأن دفن رمم الحيوانات ؛

وبعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة والثالثة والعشرين من الأمر العالي الصادر  
في أول فبراير سنة ١٨٨٣ - قانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض  
الحيوانات الوبائية ؛

وحيث انه لا يوجد الآن بمدينة القاهرة غير معمل واحد معد لتشغيل رمم الحيوانات  
كائن بأبو السعود بمصر القديمة يخص قومانية نقل المواد البرازية ؛  
وبناء على ما عرضه مدير عام مصلحة الصحة العمومية ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ - جميع الحيوانات التي تنفق في دائرة مدينة القاهرة يجب نقلها الى  
المعمل المذكور المعد لتشغيل رمم الحيوانات .

المادة ٢ - كل مخالفة لأحكام هذا القرار يعاقب مرتكبها بغرامة من خمسة  
قروش الى مائة قرش وبالسجن من يومين الى أسبوع .

المادة ٣ - على محافظ مصر تنفيذ هذا القرار الذي يعمل به بعد درجه في الجريدة  
الرسمية بسبعة أيام ما

تحريرا بالقاهرة في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٢

مصطفى فهمي

(ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية)

## أمر عال

صادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ بخصوص قانون ضبط وربط  
الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية (\*)

نحن خديو مصر

بناء على ما رفعه الناظر داخلية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا ؛

نأمر بما هوآت :

الفصل الأول — في الأحكام المتعلقة بجارة الحيوانات المنزلية ونقلها  
المادة ١ — الحيوانات المنزلية المصابة بالأمراض المعدية أو المشبوهة بها لا يجوز  
الإتجار فيها ولا نقلها .

تعتبر مشبوهة بالأمراض المعدية الحيوانات السليمة التي تكون أنامت مع الماشية  
المريضة في أسطبلات وزرايب واحدة أو رعت معها في مراعى واحدة أو شربت معها  
من حياض سقى واحدة أو يكون قام بخدمتها نفس الأشخاص الذين قاموا بخدمة  
الحيوانات المريضة وذلك الحيوانات التي تنكون علفت في الأواني التي استعملت  
لخلف الماشية المصابة بالمرض المعدى وبالجملة فإن جميع الحيوانات التي خالطت  
هؤا سطة أو بغير واسطة الحيوانات المريضة تعتبر مشبوهة بالمرض .

المادة ٢ — على مصالح الصحة أن تلاحظ في كل وقت الأسواق والمواالد التي  
تباع فيها الماشية وعليها أن تتخذ عند ظهور أمراض معدية في الحيوانات جميع التدابير  
الوسائل اللازمة لمنع انتشارها ويلزمها أن تتخذ بالأخص في هذه الحالة الوسائل والتدابير  
المنصوص عنها في المواد ٥ و ٨ و ١١ من هذا القانون .

(\*) عُدل بالأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ (أنظر صفحة ١٠٤) والأمر العالي الصادر  
في ٢٢ يونيو سنة ١٩٠٥ (أنظر صفحة ١٠٨) وبالقانونين نمرة ٤ لسنة ١٩٠٧ (أنظر صفحة ١١١)  
نمرة ١١ لسنة ١٩١٣ (أنظر صفحة ١١)

وتلاحظ التمديلات الواردة في الأمر العالي الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (أنظر صفحة ٩٢)

المادة ٣ - إذا ظهر مرض معد في قطع من الماشية أثناء نقلها بالسكة الحديد أو بالمراكب يتعين حجز جميع الماشية المذكورة في أقرب الجهات وملاحظتها بمعرفة مصلحة الصحة التي عليها أن تتبع في ذلك نصوص المواد ٥ و ٨ و ١١ .

وأما العربات والمراكب التي استعملت لنقلها فينبغي الاعتناء بتنظيفها وتغييرها .

### الفصل الثاني - فيما يلزم إجراؤه عند ظهور أمراض الحيوانات الوبائية بوجه العموم من الوسائل والتدابير منعا لانتشارها

المادة ٤ - على أرباب الحيوانات المنزلية وخدمتها أو القائمين بحراستها وعلى النظار أو الوكلاء القائمين بإدارة الكفور والعزب والخفاك والأباعد ونحوها أن يبادروا بإشعار رئيس المشيخة أو شيخ البلد بظهور أى مرض يصيب جملة حيوانات في آن واحد ويلزم أن يكون الإشعار المذكور ممضى أو محتوما ويؤخذ به وصل ممن استلمه وعلى رئيس المشيخة أو شيخ البلد أن يبادر بتبليغ ذلك لمصلحة صحة الجهة بالكتابة كما أنه يجب على الحكماء البيطرية والأطباء وسائر مأموري الصحة والضبطيات أن يشعروا بمصلحة الصحة بكل ما يباينهم من الأحوال المشبوهة بأمراض الحيوانات الوبائية .

المادة ٥ - على مصلحة صحة الجهة عند ما يرد لها الإشعار المذكور بالمادة السابقة أن تنوجه بدون تأخير إلى محلات الواقعة لتحقيق من نوع المرض الذى ظهر بها وتأمر بإجراء التدابير والاحتياطات الموافقة لتوقيف انتشاره وسريانه ثم تخبر محافظ أو مدير الجهة بذلك وتشعربه مجلس الصحة العمومية بواسطة التلفزيون .

ويجب على مأموري الحكومة بالجهة أن يبدوا الحمة حين صدور أوامر مجلس الصحة العمومية في عزل الحيوانات المريضة عن الحيوانات السليمة ومنع اختلاطها بأى حيوان كان .

ولا يسوغ لأرباب الحيوانات المريضة أن يرسلوها بأى سبب كان إلى الأسواق أو الموالد ولا إلى المراعى ولا إلى حياض السقى العمومية بل عليهم أن يضعوها في محلات منفردة وأن يقيموا فيها جميع أوامر مصلحة الصحة التي تصدر في شأنها .

وعلى رئيس مجلس الصحة أن يخبر بواسطة أقرب الطرق عاقلية الجهات ومديرى الأقاليم المجاورة بظهور المرض وأن يبين لهم التدابير والوسائل التحفظية المقتضى اتخاذها .



المادة ٦ — على مديري الأقاليم التي لم يكن دخل فيها المرض المذكور أن يأمروا بالتعامل مع مصلحة صحة الجهة بالكشف على زرايب الماشية ومعاينتها كلما يترأى لهم لزوم ذلك وأن يبذلوا الجهد في الملاحظة وأن يتخذوا الوسائل اللازمة لامكان سرعة اجراء سائر التدابير والاحتياطات التي من شأنها توقيف انتشار وباء الحيوانات عند ظهوره وتبخيرها في الحال في جميع الجهات التي يلزم اجرائها بها . (\*)

المادة ٧ — يمنع في زمن وباء الحيوانات الاتجار في الماشية المريضة أو المشبوهة بالمرض وفي الأشياء الخلم التي تنتج منها بحلودها وعظامها وقرونها ورؤوس قرونها وجوافرها وشحموها الغير المذابة وشعورها وأصوافها ونحو ذلك .

وأما لحم الحيوانات المشبوهة بالأمراض الذي يتضح بعد ذبحها انه سليم فيجوز أكله اذا صار اتخاذ الاحتراسات التي بواسطتها لا يمكن أن يترتب على أكله انتشار المرض بأي وجه كان .

المادة ٨ (†) — لمصلحة الصحة أن تأمر بذبح الحيوانات المصابة بالمرض المعدى منعاً لانتشار مرض الحيوانات الوبائي الذي يكون معدياً خطراً ومشهوراً بعدم امكان مداواته .

واذا ظهر المرض في زريبة وأصاب أكثر الماشية الموجودة بها فعلى مصلحة الصحة أن تجرى ذبح جميع الحيوانات التي بالزريبة المذكورة .

وأما اذا امتد المرض وانتشر في جملة زرايب فلا تذبح الا الحيوانات المصابة .

وينبغي تبخير أو حرق الحشائش والتبن والأدوات وأواني الزرايب الغير النظيفة ونحوها والزريبة أيضاً .

المادة ٩ — اذا أمرت مصلحة الصحة بذبح الحيوانات فلا يكون لأربابها حق في أى تعويض عن الحيوانات المصابة وأما الحيوانات التي يصير ذبحها نظراً لشبهتها بالمرض فانه يعطى لأربابها تعويض معادل لقيمتها الحقيقية .

(\*) بعد هذه المادة أضيفت مادتان أخريان بعنوان "المادة ٦ مكررة (١) والمادة ٦ مكررة (ب)" (أنظر القانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٣ ، صفحتا ١١٢ و ١١٣)

(†) عدلت هذه المادة بالأمر العالي الصادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ (أنظر صفحة ١٠٤)

وبصير تحديد قيمة الحيوانات المذكورة بمعرفة من سيدكرون في المادة الآتية ويتخذ أساما لذلك أسعار الماشية بالأسواق الأخيرة التي انعقدت في الجهة أو في الناحية .

المادة ١٠ - على الحكيم البيطرى أو الطبيب في الجهات التي يكون وباء الحيوانات متسلطنا فيها أن يكشف بحضور مأمور الحكومة بها وثلاثة من عمد الجهة على جميع الحيوانات المريضة أو المشبوهة بالمرض وأن يدقغ التي ينبغي ذبحها في الحال نظرا لاصابتها بالمرض ودفعها بالتطبيق لنصوص المادة ١١ .

وأثبت حصول الاجراءات يكون بواسطة محضر يوقع عليه من مأمور الحكومة ومن البيطرى أو الحكيم ومن ثلاثة من عمد الجهة ومن صاحب الماشية .

والمحضر المذكور يوضع فيه تاريخ الأمر الصادر بالذبح ويوم حصوله والدفن واسم وصنعة ومسكن صاحب الماشية المذبوحة وعددها وطولها وسنها والذكور والإناث ونوعها والتمن الذي تقومت به ثم ترسل صورة من المحضر لمجلس الصحة العمومية وصورة للديرية أو المحافظة لتوصيلها منها الى نظارة الداخلية ويكون صرف الثمن لصاحب الماشية من المديرية أو المحافظة التابع لها محل إقامته .

المادة ١١ - الماشية التي يصير ذبحها أو موتها بمرض معد لا ينبغي جزؤها وبجها على الأرض بل يلزم نقلها بمجرد ذبحها أو موتها الى المحل الذي تعينه مصلحة الصحة من أجل دفنها فيه أو يصير تسليمها الى المسلخه ويجرى تطهير العربات أو النقالات التي استعملت في نقلها .

المادة ١٢ - يمنع إلقاء الحيوانات الميتة في الطريق العمومى وفي نهر النيل والترع والمساقى والبرك والسواقي ونحوها وكذلك دفنها في محل آخر خلاف المعين من طرف مصلحة الصحة .

### الفصل الثالث - في اجراءات خصوصية

(الفرع الأول - في الوباء البقرى والجمره الخبيثة والجدرى الضانى والسقاوة والمراجعة)

المادة ١٣ - عند ظهور الوباء البقرى أو الجمره الخبيثة أو الجدرى الضانى أو السقاوة أو المراجعة في أى جهة من جهات القطر المصرى على مصلحة الصحة أن تتخذ خلاف الاجراءات العمومية الموضحة سابقا التدابير والاحتياطات الآتية وهى :

المبادأة بإخبار عموم أهالى الناحية التى يحصل بها المرض بظهوره ومنع الحيوانات من الاختلاط ببعضها والتنبيه بالحجر على الاسطبلات والزرابي حجرا مطلقا ومنع الحيوانات القابلة للعدوى من المرور فى الجهة الموجود بها المرض ومنع خروج أى حيوان كان من الجهة الحاصل فيها المرض وكذلك الجلود الطرية والصوف الخام والهوم والشحم الغير المذاب والقرون والأظافر والعظام والحشائش والتبن والأدوات ونحو ذلك .

### (الفرع الثانى - فى الالتهاب الرئوى المعدى)

المادة ١٤ (\*) - كل حيوان مصاب بالالتهاب الرئوى المعدى يصير ذبحه ودفنه حسب المدون فى المواد ٨ و ١١ .

المادة ١٥ - الحيوانات المشبهة فى إصابتها بالالتهاب الرئوى المعدى يصير حجرجها والتلقيح لها حسب ما هو مدون بقانون الصحة البيطرية .

المادة ١٦ - الحيوانات الملقح لها ينبى وضعها وحدها ومنع اختلاطها بأى حيوان كان من نوع البقر ولا بالجمال ولا يجوز إطلاقها الا بعد تمام الشفاء بمسرين يوما .

المادة ١٧ - اذا لم يرغب صاحب الحيوانات المشبهة فى إصابتها بالالتهاب الرئوى المعدى التلقيح لها فعليه أن يذبحها حالا ويجوز فى هذه الحالة الانتفاع بلحومها للأكل ومن المعلوم أن الحيوانات التى تذبح على هذا الوجه لا يكون لصاحبها حق فى أى تعويض كان .

المادة ١٨ - الاسطبلات والزرابي التى حصل فيها المرض لا يصح أن توضع فيها حيوانات من نوع البقر والجمال الا بعد أن تمضى مدة على تمام تبخيرها من أربعة أسابيع الى اثنى عشر أسبوعا وأما ما يخص بغير ما ذكر من الاجراءات المتعلقة بضبط وربط الصحة وتبخير الأوانى ونحو ذلك فيتبع فيه المدون فى المادتين ٩ و ١٠ وما يتلوها .

(\*) لامتفق المواد المشار إليها فى المادة ١٤ فى النسخة الفرنسية مع هذه الا أن العربية هى الأصح وقد أثبتت

هنا كما وردت فى "الوقائع الميجرية" عدد ١٥٥٦ الهادرة فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٣

## (الفرع الثالث - في الكلب)

المادة ١٩ (\*) - الحيوانات المصابة بالكلب يذبح قتلها في الحال ودفنها وكذلك يصير قتل الكلاب والقطط وغيرهما من الحيوانات التي بعضها حيوان مكروب . وأما التي يوجد منها غثاظا مباشرة مع حيوان مصاب بالكلب ولم يتيسر التحقق من عضه لياؤه فيصير حبسها في مكان مؤمن وملاحظتها مدة ثلاثة شهور تقريبا .

## (الفرع الرابع - في التريخينوس)

المادة ٢٠ - الخنازير وغيرها من الحيوانات المصابة بالتريخينوس يذبح ذبيحتها واعدادها بأى طريقة كانت .

## (الفرع الخامس - في السورلنج أى الحمى القلاعية والجرب)

المادة ٢١ - الحيوانات المصابة بالسورلنج أى الحمى القلاعية أو الجرب يلزم حبسها في الزريبة ومنع اختلاطها بالحيوانات السليمة وللحوم الناتجة من الحيوانات التي تكون مصابة بهذين الداءين يجوز صرفها للأكل .

## الفصل الرابع - في العقوبات والمكافآت

المادة ٢٢ - كل من قصر من أرباب الماشية في اجراء الاشعار المتوّه عنه بالمادة ٢١ يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديوانى وبالحبس من يومين الى أسبوع .

وخدمة الحيوانات وخفراؤها ونظار ووكلاء الكفوف والأبعاد والحقالك ونحوها الذين لا يمحرون الاشعار المذكور يعاقبون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديوانى وبالحبس من يومين الى أسبوع .

ورؤساء المشيخة أو مشايخ البلاد الذين لا يرسلون لمصلحة الصحة الاشعار المتوّه عنه في المادة ٢١ يعاقبون بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديوانى وبالحبس من يومين الى أسبوع .

المادة ٢٣ - كل من يخالف التصوص المذكورة في المواد ٥ و ٧ و ١١ و ١٢ يعاقب بدفع غرامة من خمسة قروش الى مائة قرش ديوانى وبالحبس من يومين الى أسبوع .

(\*) ألفت هذه المادة (أنظر المادة ١٤ من الأمر الحالى الصادر فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥، صفحة ١١٠)

ثم استبدلت بالقانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٧ (أنظر صفحة ١١١)

المادة ٢٤ — يحكم بالعقوبات المذكورة بالسنتين السابقتين من جهات القضاء المختصة بذلك .

المادة ٢٥ — يعطى نصف قيمة كل من الغرامات المذكورة في المواد السابقة على سبيل المكافأة للشخص الذى يخبر بوقوع المخالفة أولئذئوب الضبطية الذى يضبط المخالف حال وقوع المخالفة منه .

المادة ٢٦ — صاحب الماشية الذى يكون من تلقاء نفسه أول مخبر في قسم أومركز أو محافظة بظهور مرض وبائى في ماشيته يكون له الحق في أخذ مكافأة تعادل قيمة كامل ماشيته المصابة أو المشتبه في إصابتها .

المادة ٢٧ — خفراء الماشية وخدمتها الذين يكونون أجروا الاخبار الموضح عنه في المادة السابقة لهم الحق في مكافأة من خمسين الى مائتى قرش .

المادة ٢٨ — على ماورى الحكومة الملكية والعسكرية وأعوان الضبط والربط العموى أن يعاونوا مصلحة الصحة عند ما يطلب منهم ذلك على سرعة إنجاز الاجراءات الملؤونة في هذه اللائحة .

المادة ٢٩ — كل ما كان مخالفًا من جميع الأوامر واللوائح السابق صدورها للأحكام المقررة بهذا الأمر صار لاغيا ومنسوخا .

المادة ٣٠ — على نظار الداخلية والحربية والبحرية والمسالية والحقانية تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ما

صدر بمرأى الاسماعلية في ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ (أول فبراير سنة ١٨٨٢)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الحقانية

نخري

ناظر المالية

حيدر

ناظر الداخلية

اسماعيل أبوب

ناظر الحربية والبحرية

عمر لطفى

## أمر عال

صادر في ١٠ أبريل سنة ١٨٨٣ بتعديل البند الثامن من الأمر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ الخالص بقانون ضبط وربط الصحة البيطرية المتعلقة بأمراض الحيوانات الوبائية (\*)

## نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٠٠ (أول فبراير سنة ١٨٨٣) الشامل لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية لاسميا على البند الثامن منه؛ وبناء على ما رفعه الينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس نظارنا؛

## أمرنا بما هوآت :

المادة ١ - قد صار تعديل البند الثامن من القانون المذكور بالصورة الآتية وهى :

”المادة ٨ - لمصلحة الصحة أن تأمر بذبح الحيوانات المصابة بالمرض المعدى منعا لانتشار مرض الحيوانات الوبائى الذى يكون معديا خطرا ومشهورا بعدم امكان مداواته .

”واذا ظهر المرض فى زريبة وأصاب أكثر المواشى الموجودة بها فعلى مصلحة الصحة أن تجرى ذبح جميع الحيوانات التى بالزريبة المذكورة .

”وأما اذا امتد المرض وانتشر فى جملة زرايب فلا تذبح الا الحيوانات المصابة .

”ووع ذلك اذا انتشر المرض وتسلط فى عدة مواقع من القطر المصرى فيسوغ لناظر الداخلية بناء على طلب مجلس عموم الصحة أن يوقف ذبح الحيوانات المصابة .

”وينبى تخير أو حرق الحشائش والتبن والأدوات وأوانى الزرايب الغير النظيفة ونحوها والزريبة أيضا .“

(\*) تلاحظ التعديلات التى أدخلها الأمر العالى الصادر فى ٢١ جمادى سنة ١٩١٤ (أنظر صفحة ٩٢)

المادة ٢ — على ناظر الداخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا ما  
صدر برأى طابدين في ٣ جمادى الثانية سنة ١٣٠٠ (١٠ أبريل سنة ١٨٨٣)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار

شريف

ناظر الداخلية

اسماعيل أيوب

“الوقائع المصرية” عدد ١٦١٤ لسنة ١٨٨٣

## أمر عال

صادر في ٢٧ يونيه سنة ١٩٠٣ بعقاب كل من يخالف أحكام  
الأوامر الصادرة بشأن أمراض الحيوانات الوبائية وتلقيحها (\*)

نحن خديو مصر

بعد الإطلاع على الأمر العالي الصادر بتاريخ أول فبراير سنة ١٨٨٣ المشتعل على  
قانون ضبط وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الوبائية ؛

وبالنظر لظهور الطاعون البقري في القطر المصري ؛

وبناء على ما عمره ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ؛

أمرنا بما هوأت :

المادة ١ — كل من لا يبلغ في الحال لعمدة الناحية أو للقسم أى مرض أو موت  
يحدث في الحيوانات التى من الفصيلة البقرية (البقر والجاموس) ويكون مالكاً أو حائزاً  
لها أو قائماً بمراستها أو منوطاً بملاحظتها بصفة وكل لئالك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد  
عن الستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

(\*) تلاحظ التدابير التى أدخلها الأمر العالي الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (أنظر صفحة ٩٢)

وإذا كان المالك أو الحائز أو الحارس أو الوكيل هو العمدة نفسه يجب أن يكون هذا البلاغ لأقرب مركز أو لأقرب إدارة صحية .

المادة ٢ - يعاقب بهذه العقوبات نفسها :

(أولاً) كل من أخفى حيواناً أو أكثر من الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) المصابة بمرض أو الناقصة ؛

(ثانياً) كل من باع حيواناً من الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) المصابة بمرض أو المشتبه فيها أو عرض ذلك الحيوان للبيع أو نقله أو أمر ببيعه أو نقله ؛

(ثالثاً) كل من باع أو عرض للبيع لحم الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) الناقصة بمرض أو شيئاً من نتجسلاتها (مثل الجلد والشحم ونحوهما) أو من نتجسلات الحيوانات المشتبه فيها التي تكون ذبحت .

المادة ٣ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن الثلاثة أشهر وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولاً) كل من باع أو عرض للبيع بغير تصريح من الإدارة الصحية لحم الحيوانات التي تكون ذبحت بأمر الإدارة المذكورة ؛

(ثانياً) كل من باع أو عرض للبيع في محل عمومي حيواناً أو أكثر من الفصيلة البقرية (البقر والجواموس) في جهة من الجهات التي تكون أقبلت فيها أسواق المواشى ؛

(ثالثاً) كل من خالف أى حكم آخر من أحكام الأمر العالى الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ .

المادة ٤ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهر واحد وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولاً) كل من خالف أحكام أى قرار يصدر من ناظر الداخلية أو المدير أو المحافظ بقصد منع انتشار المرض ؛

(ثانياً) كل من أبى الامتنال لأمر صادر لهذا الغرض نفسه من الإدارة الصحية .



المادة ٥ — يكون للإدارة الصحية الحق في تلقيح جميع الحيوانات السليمة التي من الفصيلة البقرية (البقر والجاموس) لوقايتها من المرض سواء كانت هذه الحيوانات في جهة موبوءة أو غير موبوءة .

وكل من أخفى حيوانا من الحيوانات التي من الفصيلة البقرية (البقر والجاموس) تخلصا من عملية التلقيح أو حاول إخفاء يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيا مصريا أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

المادة ٦ — إذا حصلت مخالفة لأحكام الأمر العالي الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ أو أمرنا هذا أو أحد القرارات المتوّه عنها في المادة الرابعة يسقط حق صاحب الحيوانات التي ارتكبت بشأنها المخالفة في أى تعويض عن الحيوانات التي تعدم بمقتضى الأمر العالي الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ .

المادة ٧ — يسرى مفعول أمرنا هذا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويبقى نافذ المفعول الى أن يصدر قرار من ناظر الداخلية باعتبار القطر سليما من الطاعون البقري .  
والمخالفات السابقة للقرار المذكور يعاقب عليها طبقا لأحكام أمرنا هذا .

المادة ٨ — على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ أمرنا هذا كل فيما يخصه

صدر بالقاهرة في أول ربيع الثانى سنة ١٣٢١ (٢٧ يونيه سنة ١٩٠٣)

بالنيابة عن الحضرة الخديوية

مصطفى فهمى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

ناظر الحفانية

ابراهيم فؤاد

## أمر عال

صادر في ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥ بشأن الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب (\*)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ؛  
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية لمحنة الاستئناف المختلطة الصادر في ٢٥  
أبريل سنة ١٩٠٥ ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

أمرنا بما يأتي :

الاحتياطات التي يجب اتخاذها في أحوال الكلب

المادة ١ — اذا أصيب كلب بالكلب أو اشتبه في إصابته بهذا الداء وجب  
إبلاغ ذلك جهة الادارة في أقرب وقت والواجب عليه البلاغ هو صاحب الكلب  
وكل شخص مكلف بالاعتناء به أو بحراسته وكل بيطرى دعى لمعالجته . وكل من  
قصر من هؤلاء الأشخاص في هذا البلاغ يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في هذه  
اللائحة مالم يثبت أن تقصيره كان بسبب شرعى .

ويكون البلاغ كما يأتي :

في المحافظات — الى المحافظة أو القسم . وفي الاسماعيلية — الى توكيل المحافظة .  
وفي بنادر المديرية والمراكو — الى المركز .  
وفي النواحي — الى العمدة أو الى أقرب مركز للبوليس .

المادة ٢ — الأشخاص الواجب عليهم البلاغ طبقا للمادة الأولى مكلفون أيضا  
بلا انتظار لتدخل جهة الادارة بقتل الكلب أو بوضعه بمعزل تام عن الناس والحيوانات .

(\*) تلاحظ التعديلات التي أدخلها الأمر العالي الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (أنظر صفحة ٩٢)

المادة ٣ — عند وصول البلاغ لجهة الادارة عن إصابة كلب بالكلب أو الاشتباه بإصابته جاز لرجال الادارة المأذونين بذلك من ناظر الداخلية عمل تحقيق لمعرفة ما اذا كان الكلب المشتبه في إصابته عض كلابا أخرى أو خالطها ولم أيضا في هذه الحالة كل ما للمأمورى الضبطية القضائية من السلطة في أحوال التماس بالختاية من استدعاء شهود وسماع شهادتهم .

المادة ٤ — كل كلب مشتبه فيه يجوز قتله بمعرفة جهة الادارة ولا يترتب على ذلك أدنى عوض ولكن اذا قبل صاحبه دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صاغ في اليوم أمكن وضعه تحت المراقبة في المحل المعد للجرح حتى يتحقق تشخيص الإصابة . فاذا تحققت الإصابة وجب قتل الكلب المصاب والكلاب التي معها .

المادة ٥ — كل كلب خالط كلبا مصابا بالكلب أو مشتبه فيه أو عضه كلب مشتبه في إصابته جاز قتله ولا يترتب على قتله أدنى عوض ما لم يقبل صاحبه دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صاغ في اليوم وفي هذه الحالة يسوغ لجهة الادارة حجز الكلب في المحل المعد للجرح وابقاؤه تحت المراقبة حتى يتحقق تشخيص الإصابة ويكون العمل كذلك أيضا فيما يتعلق بالكلاب التي تبعض أشخاصا اذا وجد ما يدعو الى الخوف من أنها مصابة بداء الكلب .

المادة ٦ — جثث الكلاب المصابة بالكلب أو المشتبه في إصابتها بهذا الداء لا يجوز دفنها قبل إخبار جهة الادارة التي لها حينئذ أن تأمر بتشريتها .

المادة ٧ — على كل صاحب كلب وكل شخص مكلف بالاعتناء به أو بمجراسته أن يسهل لجهة الادارة تنفيذ الأحكام السابقة حسب مقتضى الحال .

المادة ٨ — تسرى الأحكام السابقة على أى حيوان آخر يصاب بالكلب أو يشتبه في إصابته بهذا الداء .

### في الاحتياطات ضد الكلب

المادة ٩ — كل جهة تظهر فيها حادثة كلب أو حوادث يشتبه فيها فللمدير أو المحافظ أن يصدر عنها قرارا يعمل به بعد نشره بثلاثة أيام يقضى بأن الكلاب التي توجد في الطرق أو الأماكن العمومية تكون مكومة أو مقودة بزمام ويسوغ له أن يقرر بأن الكلاب المقودة بزمام تكون مكومة أيضا اذا رأى لروا لذلك .

وفي كلتا الحالتين يدون في القرار بأن كل كلب يجب أن يوضع له طوق بصفيحة من معدن عليها اسم صاحبه وعمل مكنته .

المادة ١٠ - الكمامة تكون مصنوعة بكيفية تمنع الكلب من العض بحيث لا تمنعه من الشرب .

المادة ١١ - الكلاب التي تتر في الطرق أو الأماكن العمومية في أى جهة من الجهات التي تنفذ فيها أحكام القرار المنصوص عليه في المادة ٩ وتوجد مخالفة لما تدون به يجوز للبوليس ضبطها وإرسالها الى المحل المعد للحجر .

وإذا كان للكلب المحجوز طوق وعليه اسم صاحبه ومحل سكنه وجب على البوليس اعلان صاحبه الذي له أن يطلبه في مدة سبعة أيام نظير دفع نفقات مؤونته باعتبار قرشين صاغ في اليوم وهذا لا يمنع من اتخاذ الطرق القانونية فيما يتعلق بالعقوبة .

وإذا لم يكن للكلب طوق يحتوى على هذا البيان أو لم يطلبه صاحبه في الميعاد المذكور يبقى الكلب تحت تصرف البوليس .

المادة ١٢ - لجهة الادارة أن تشرع في أى وقت كان في تسميم الكلاب التي توجد ضالة في الطرق والأماكن العمومية أو إعدامها بأى طريقة أخرى .

### في العقوبات

المادة ١٣ - كل مخالفة لأحكام هذه اللائحة أو القرارات التي تصدر تنفيذها لما تدون بها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصريا .

المادة ١٤ - تبنى المادة ١٩ من الأمر العالى الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ بشأن أمراض الحيوانات الوبائية .

### في تنفيذ هذه اللائحة

المادة ١٥ - على ناظر الداخلية تنفيذ هذه اللائحة التي يعمل بها بعد مضي سبعة أيام من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

صدر بالاسكندرية في ٢٢ يونيه سنة ١٩٠٥

بالتأية عن الحضرة الخديوية

مصطفى فهمي

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية  
مصطفى فهمي

(ترجمة)

السراجة المعدية

## قانون نمرة ٤ لسنة ١٩٠٧

يشتمل على أحكام تكميلية لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية  
الخاص بأمراض الحيوانات المعدية (\*)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على قانون ضبط وربط الصحة البيطرية الخاص بأمراض الحيوانات  
الوبائية الصادر في أول فبراير سنة ١٨٨٣ ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المختطة في ٥ مارس  
سنة ١٩٠٧ طبقا للأمر العالي الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

## أمرنا بما هو آت :

المادة ١ — تدرج المادة الآتية بدلا عن المادة ١٩ السابق إلغاؤها من لائحة  
ضبط وربط الصحة البيطرية المشار إليها وهي :

”(الفرع الثالث — في المراجعة المعدية)

”المادة ١٩ — كل حيوان مصاب بمرض السراجة المعدية يجب إعدامه ما لم  
يطلب صاحبه عزله وإبقائه تحت مراقبة الإدارة الصحية على نفقته .

”وفي هذه الحالة الأخيرة يكون صاحب الحيوان أو من يتوب عنه مكلفا بإبقائه  
منزلا بعيدا عن مخالطة أى حيوان من الحيوانات السليمة . ولا يجوز له تشغيله الا بعد  
تصريح الإدارة الصحية بذلك .

”كل حيوان يعتبر شبنها فيه بمقتضى المادة الأولى من هذه اللائحة يصير عزله  
أيضا تحت مراقبة الإدارة الصحية ويكلف صاحبه بإبقائه بعيدا عن مخالطة أى حيوان  
من الحيوانات السليمة حتى تقرر الإدارة الصحية غير ذلك .

(\*) ملاحظ التعديلات التي أدخلها الأمر العالي الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (انظر صفحة ٩٢)

”كل مخالفة لأحكام هذه المادة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرىا ويجبس لا تتجاوز أسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .“

المادة ٢ — يعمل بهذا القانون بعد مضى خمسة عشر يوما من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة ٣ — على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون ما

صدر برأى عابدين فى ٢٥ صفر سنة ١٢٢٥ (٨ أبريل سنة ١٩٠٧)

عباس حلى

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

مصطفى فهمى

”الوقائع المصرية“ عدد ٤١ لسنة ١٩٠٧

إرسال الحيوانات المصابة بأمراض معدية لمستشفيات عزل الحيوانات

## قانون نمرة ١١ لسنة ١٩١٣

يشتمل على أحكام تكيلية لقانون ضبط وربط الصحة البيطرية  
المتعلق بأمراض الحيوانات البائية (\*)

نحن خديوم مصر

بعد الاطلاع على قانون ضبط وربط الصحة البيطرية المتعلق بأمراض الحيوانات  
البائية الصادر فى أول فبراير سنة ١٨٨٣ ؛

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛

وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة فى ١٧ مارس  
سنة ١٩١٣ طبقا للأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

(\*) تلاحظ التعديلات التى أدخلها الأمر العالى الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (أنظر صفحة ٩٢)

## أمرنا بما هوآت :

المادة ١ — يضاف بعد المادة ٦ من لائحة ضبط وربط الصحة البيطرية المشار إليها المادتان الآتيتان بعنوان المادة ٦ مكررة (أ) والمادة ٦ مكررة (ب) :

”المادة ٦ مكررة (أ) — في الجهات التي تنشأ فيها مستشفيات (شفخانات) لعزل الحيوانات المصابة بأمراض معدية وتعلن للعموم بقرار وزاري يجب ارسال كل حيوان يصاب أو يشتبه في إصابته بمرض تعتبره الادارة البيطرية معديا للانسان أو للحيوان الى المستشفى المعد لعزل الحيوانات كلما طلبت ذلك مصلحة الصحة العمومية .

”ويجب ارسال الحيوان بعد اعلان صاحبه بالطريقة الادارية في الحال ويبقى في المستشفى المدة التي ترى الادارة البيطرية وجوب ابقائه فيه ما لم تأمر بإعدامه طبقا للقانون .

”وكل من خالف ذلك يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٣ من هذه اللائحة .“

”المادة ٦ مكررة (ب) — أثناء إقامة الحيوانات في المستشفى المعد للعزل يجب على أصحابها القيام بمؤتمتها طبقا لما تقررره الادارة البيطرية فان لم يقوموا بذلك تؤزد الحكومة المؤونة اللازمة على نفقتهم طبقا للتعريف التي توضع لذلك بقرار وزاري .

”وعلى صاحب الحيوان دفع المبالغ المستحقة عن ذلك في ميعاد خمسة أيام من تاريخ طلبها فان لم يتم بأدائها يجوز بيع الحيوان بالطرق الادارية للحصول على قيمة النفقات وحفظ الباقي تحت تصرف صاحب الحيوان .

”والحيوان الذي ينفق في المستشفى أو يعتنم لا يطالب صاحبه بما تصرفه عليه الحكومة .“

المادة ٢ — على ناظر الداخلية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به بعد نشره بالجريدة الرسمية بخمسة عشر يوما

صدر برأي طابدين في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٣

عباس حلي

بأمر الحضرة الخديوية  
رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية  
محمد سعيد

(ترجمة)

”الوقائع المصرية“ عدد ٥١ لسنة ١٩١٣

## قرار

صادر في ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٣ عن تعريفه مؤونة الحيوانات  
التي ترسل الى شفقانة العزل بالعباسية

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على المادة السادسة مكررة (١) والمادة السادسة مكررة (ب)  
المضافتين بمقتضى القانون نمرة ١١ الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩١٣ الى قانون ضبط  
وربط الصحة البيطرية فيما يتعلق بأمراض الحيوانات الواثية الصادر عنه الأمر العالي  
المؤرخ في أول فبراير سنة ١٨٨٣ ؛

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ — تحدد تعريفه مؤونة الحيوانات التي ترسل الى شفقانة العزل المنشأة  
بالعباسية كما يأتي :

- ٨٠ في اليوم عن كل رأس من الخيول أو البغال أو الجمال أو المواشى .
- ٤٠ في اليوم عن كل رأس من الحمير .
- ٢٠ في اليوم عن كل رأس من الضأن أو الماعز .

المادة ٢ — يسرى مفعول هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ؛

القاهرة في ١٨ سبتمبر سنة ١٩١٣

محمد سعيد



## (زرائب الحجر)

### قرار

صادر في ١٢ مايو سنة ١٩٠٢ بشأن مدة وضع الحيوانات في الزرائب التي تنشأ بجوار بعض السلخانات ومصاريف إقامتها،

#### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من الجمعية العمومية بحكة الاستئناف المتخذة بتاريخ أول مايو سنة ١٩٠٢ ؛

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣ بشأن لائحة السلخانات وتجارة اللحوم ؛

وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة ؛

### قرر ما يأتي :

المادة ١ — لا يجوز ذبح أى حيوان في السلخانات العمومية التي ينشأ بجوارها زرائب للملاحظة الحيوانات وتعين فيما بعد بقرار وزاري إلا بعد بقائه مدة أربع وعشرين ساعة على الأقل في هذه الزرائب تحت ملاحظة المفتشين البيطريين المنوطين بأعمال هذه السلخانات مباشرة ويكون هؤلاء المفتشين الحق بطلب امتداد مدة الملاحظة لأكثر من ذلك إذا لم يكن الحيوان في حالة جيدة تسمح بذبحه .

المادة ٢ — مصاريف إقامة الحيوانات بالزرائب المتوه عنها تكون كالآتي :

١٠ عن كل ماشية كبيرة (ثور أو بقرة أو جاموسة أو جمل) .

٥ عن كل عجل .

٢ عن كل رأس ضأن أو ماعز أو خنزير .

وبعد مضي مدة ثمان وأربعين ساعة يتحصل نصف هذه الرسوم فقط يوميا عن كل حيوان يستمر يقاؤه بالزرائب .

غذاء وضيافة الحيوانات مدة إقامتها بالزرائب تكون على مصاريف أصحابها دون سواهم .

المادة ٣ - يكون أصحاب الحيوانات ملزمين باستخراجها من الزرايب في مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وذلك مقابل دفع جميع المصاريف المستحقة من أى نوع كان.

وبانقضاء هذه المدة تباع الحيوانات بالطريقة الادارية فيوضع اعلان على باب الزريبة وباب السلخانة يعين فيه اليوم والساعة المحددين للبيع ولا يجوز البيع الا بعد ثلاثة أيام كاملة تمضى من وقت وضع الاعلان .

ويخصم من المبالغ المتحصلة من البيع جميع المصاريف المستحقة من أى نوع كان وتضاف لحساب الحكومة ويترك ما يبقى بعد ذلك تحت تصرف أصحاب الحيوانات .

المادة ٤ - كل من أدخل حيوانات في دائرة السلخانة بدون أن يقدم أولاً الايصال المبين به إقامة الحيوان أو الحيوانات في الزرايب المدة اللازمة يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس لثلاثة أسابيع أو بالعقوبتين معا .

المادة ٥ - يسرى مفعول هذا القرار بعد مضي ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجرائد الرسمية .

تحريرا بالقاهرة في ١٢ مايو سنة ١٩٠٢

مصطفى فهمي

(ترجمة)

”الوقائع المصرية“ عدد ٥١ لسنة ١٩٠٢ .

## قرار

صادر في ١٧ أبريل سنة ١٩١٦ بإنشاء مراقبة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة من السودان عن طريق الشلال

وزير الزراعة

بعد الاطلاع على قرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٨ يولييه سنة ١٩١٣ بإنشاء مراقبة بيطرية على الحيوانات والجلود الواردة من السودان عن طريق الشلال ،

وعلى الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩١٤ بالحقاق القسم البيطرى والمدرسة البيطرية بوزارة الزراعة ؛

وعلى قرار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة الصادر فى ٧ أبريل سنة ١٩١٦ طبقاً لأحكام الأمر العالى الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛  
وبناء على ما عرض به مدير قسم الطب البيطرى ؛

### قرر ما هوآت :

أولاً — تحجز الحيوانات المذكورة بالملحقين ( أ ) و ( ب ) المرفقين بهذا القرار التى ترد من السودان عن طريق الشلال فى نقطة المراقبة البيطرية التى أنشأها قسم الطب البيطرى بوزارة الزراعة لهذا الغرض بالشلال ( أسوان ) لمعاينتها بمعرفة الطبيب البيطرى المعين لهذه النقطة .

ثانياً — تودع جلود جميع أنواع الحيوانات الواردة من السودان بطريق الشلال فى المخازن المخصصة لها بالشلال لمعاينتها بمعرفة الطبيب البيطرى .

ثالثاً — يجب إجراء هذه المعاينة فى خلال أربع وعشرين ساعة من وقت ادخال الحيوانات الى الزرائب أو ايداع الجلود فى المخازن الا اذا وجد مانع .

رابعاً — اذا اتضح من المعاينة البيطرية وجود إصابة بين الحيوانات بمرض وبأى محقق أو مشتبهِ فيه أو أنه يخشى من انتقال العدوى بسبب إدخال الجلود الى القطر المصرى فالسلطة البيطرية أن تأمر بانخاذ الاحتياطات الواقية اللازمة طبقاً للوائح المعمول بها .

خامساً — كل من أدخل حيوانات أو جلوداً خلافاً لأحكام المادتين الأولى والثانية من هذا القرار يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائة قرش أو بالحبس لمدة لا تزيد عن أسبوع .

سادساً — تمويضا لما أفتق به قسم الطب البيطرى فى انشاء هذه الزرائب والمخازن وما يتفق عليه على صيانتها تحصل الرسوم الآتية مقدماً بصفة مصاريف إقامة أو تخزين عن كل سبعة أيام أو جزء منها :

(عن الحيوانات)

٥. عن كل رأس من الحيوانات المذكورة فى الملحق ( أ )

» » » » » » (ب)

( عن الجلود )

١ عن كل جلد حيوان كبير الحجم .  
 ١/٢ » » » » صغير » .

غذاء وصيانة وحراسة الحيوانات مدة وجودها بالزرائب وكذلك حراسة الجلود تكون على نفقة أصحابها دون سواهم .

سابعاً — إذا لم يدفع مالك الحيوانات الرسوم المستحقة عن كل مدة سبعة أيام حتى نهاية تلك المدة تباع تلك الحيوانات كلها أو بعضها بالطريقة الادارية وبوضع اعلان على باب نقطة المراقبة يعين فيه اليوم والساعة المحددين للبيع ولا يحصل البيع الا بعد ثلاثة أيام كاملة تمضي من وقت وضع الاعلان ويخصم من المبالغ المحصلة من البيع قيمة المصاريف المستحقة من أى نوع كانت وتضاف بجانب الحكومة ويترك ما يبقى بعد ذلك تحت تصرف صاحب الحيوانات .

ثامناً — يلغى قرار وزير الداخلية المشار اليه .

تاسعاً — يعمل بهذا القرار بعد درجه في الجريدة الرسمية بخمسة عشر يوماً

القاهرة في ١٧ أبريل سنة ١٩١٦

أحمد حلمي

الملحق (أ)

أنوار ، أبقار ، عجول ، جاموس ، جمال ، خيول ، بغال ، حمير .

الملحق (ب)

ضأن ، ماعز .

## (السلخانات ومحلات الجزارة)

### لائحة

صادرة بقرار مؤرخ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣  
ومعدلة ومكملة بالقرارات الصادرة في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٩  
و ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ و ٤ يناير سنة ١٩١٥  
تخص بالسلخانات ومحلات الجزارة (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على مداولة الجمعية العمومية بحكة الاستئناف المختطة في ١٢ يونيو  
سنة ١٨٩٣ ؛

وبعد الاطلاع على قرار مجلس النظار في ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٣ ؛

### قرر ما هو آت :

### الفصل الأول - ذبح الحيوانات

المادة ١ (٢) - لا يجوز ذبح الحيوانات المصنعة لحومها للأكل إلا في السلخانات  
العمومية .

وفي الجهات التي لا يوجد بها سلخانات عمومية يكون الذبح في النقط التي تعينها  
الإدارة الصحية .

ويستثنى من ذلك أيام عيد الأضحية الأربعة التي يجوز فيها للأفراد الذبح في البيوت  
إتباعا للسنة الدينية .

ولا يجوز مطلقا أن يعرض للبيع أو يباع أو يستعمل للأكل لحم الحيوانات التي تذب  
خارج السلخانات أو النقط المعينة لذلك .

وجميع اللحوم التي تباع في المدينة أو الناحية الموجودة بها سلخانة يجب أن يكون عليها  
ختم سلخانة .

(\*) ترى التعديلات التي أدخلها الأمر العالي الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (انظر صفحة ٩٢)

(٢) معدلة بالقرارين الصادرين في ٢٨ يونيو سنة ١٨٩٩ و ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ اللذين نشرتا

"بالوقائع المصرية" عدد ٧٣ لسنة ١٨٩٩ وعدد ٣٦ لسنة ١٩٠٧

وكل مخالفة للاحكام السابقة ينبنى عليها ضبط اللحم وذلك عدا الاجراءات القانونية التي تتخذ ضد المخالفين .

المادة ٢ - قبل دخول الحيوانات الى السلخانة يكشف عليها الحكيم البيطرى المنتدب لذلك للتحقق من حالة صحتها .

فاذا وجدت سليمة تقاد الى ابر الذبح حيث تذبح أو تبقى في الزرايب بناء على طلب صاحبها حين الذبح .

وفي هذه الحالة الأخيرة يجب الكشف عليها ثانية قبل الذبح .

المادة ٣ - الحيوانات المصابة بأمراض ليس محققا تشخيصها يصير وضعها في زرايب الملاحظة وإبقاؤها فيها حين تشخيص المرض المصابة به .

وفي حالة عدم وجود زرايب توضع الحيوانات تحت الملاحظة مدة اثنتي عشرة ساعة وبعد هذه المدة تذبح ولكن تتبع في حق لحومها وجلودها والفضلات الاجراءات التي تقرّر فيها بعد .

المادة ٤ (\*) - لا يجوز ذبح الحيوانات العشار ولا الحيوانات الغنير السليمة أو الهزيلة التي لا تصلح لحومها للأكل .

أما الحيوانات المصابة بأمراض خطيرة ولو كانت غير معدية فتذبح في الحال ويقرر الحكيم البيطرى اذا كان يجب دفن لحومها أو تسليمها الى معمل تشغيل جثث الحيوانات.

المادة ٥ - الحيوانات التي تدخل الى السلخانة لأجل الذبح لا يجوز خروجها حية إلا باذن الحكيم البيطرى .

المادة ٦ - يجب على سائقي الحيوانات المأخوذة للسلخانة أخذ الاحتياطات اللازمة لمنع كل عارض يحدث سواء كان أثناء الطريق أو في السلخانة والحيوانات البرسة تقاد مربوطة أو مقيدة اذا دعت الحال .

المادة ٧ - تكون الزرايب وصيانة المواشى تحت ملاحظة حكيم بيطرى السلخانة مباشرة ويجب عليه الكشف على الحيوانات والمحلات مرة على الأقل في كل يوم .  
ويجب على الخدمه المعيّنين بالسلخانة اتباع جميع الأوامر التي تصدر لهم من الحكيم المذكور .

(\*) مئة بالقرار الصادر في ٤ يناير سنة ١٩١٥ التي نشر في "الوقائع المصرية" عدد ٣ لسنة ١٩١٥

المادة ٨ - المراضى التي توضع في الزرايب قبل الذبيح بناء على طاب أصحابها يقدم لها الغذاء والماء في نفس الزريبة على مصاريف صاحبها .  
ومصاريف إقامة وصيانة المواشى في الزرايب ومصاريف ملاحظتها في السلخانات تكون على أصحابها أيضا .

المادة ٩ - يجب تنظيف الزرايب يوميا ونقل الأقدار الى المحل المعد لذلك ويلزم غسل هذه الزرايب مرتين على الأقل في الأسبوع وكل ذلك بمصاريف على أصحاب الحيوانات .

المادة ١٠ - طرق المواصلات والمشاى وزرايب السلخانة يجب أن تكون خالية من أى طائى على الدوام .

المادة ١١ - يجب ذبح كل نوع من الحيوانات في المحل المعين له .  
وبعد الذبح يعلق الحيوان في اللال .  
وتوضع الأحشاء تحت الحيوان الناتجة منه ولا تؤخذ الا بعد الكشف عليها بمعرفة الحكيم البيطرى .  
ولا يجوز بالكلية نفخ الحيوانات بالفم بل بواسطة منفاخ .  
المادة ١٢ - لا يجوز تصريف الدم على الأرض أو القائه في النهر أو القرع .  
انما يجب جمعه في أوان وتنوع حالته الأصلية .

### الفصل الثانى - توزيع اللحوم والفضلات

(في الاحتياجات الأولية وواجبات الخدمة والجزارين والأشخاص الآخرين يجوز دخولهم السلخانة)

المادة ١٣ - يجب على الحكيم البيطرى بعد عملية الذبح أن يكشف ثانية في العنابر على الحيوانات المذبوحة .  
ويكشف على الأحشاء قبل إرسالها للسمط .

المادة ١٤ - يصير لإعدام الفضلات التي يتضح أنها مصابة وعلى الحكيم البيطرى أن يحكم اذا كانت لحوم الحيوانات الناتجة منها هذه الفضلات يمكن أكلها .  
ففى حالة عدم موافقتها للأكل يأمر بدفنها أو بتسليمها للمعمل تشغبل جثث الحيوانات .

المادة ١٥ - اللحوم التي يتضح أنها صالحة للأكل يصير ختمها بختم مخصوص قبل خروجها من السلخانة وتفصالات السليمة يصير تسليمها الى المسقط لأجل تنظيفها وتجهيزها .

أما الشعر والأظافر والقرون فيجرى نقلها الى المستودعات المعدة لها وبعد ختم الجلود يصير نقلها في الخال من السلخانة .

المادة ١٦ - أنموذج ولون الداغات سواء كانت للحوم أو الجلود يصير تحديدها بمعرفة مصلحة الصحة العمومية .

المادة ١٧ - نقل اللحوم في المدن التي بها سلخانات الى دكاكين الجزارة يكون في عربات أو مواوين مبطنة بالزك من الداخل حسب الأنموذج الذي تعينه مصلحة الصحة العمومية .

ويجب أن تكون العربات أو المواوين المعدة لنقل الكرشة والفصالات مبطنة بالزك أيضا .

المادة ١٨ - يجب على الجزارين بعد عملية الذبح الشروع حالا في غسل وتنظيف المحلات التي أقاموا بها وكذا الأدوات والأشياء التي استعملت في الذبح وفيما بعد يجرى وضعها بخزن مخصوص .

المادة ١٩ - المواد التي تحتويها المعدة والأمعاء ان لم يحمل الانتفاع بها وكذلك متعلقات الذبح يجب نقلها من السلخانة في عربات من حديد أو زك .

المادة ٢٠ - يصير تنظيف الرؤوس والكوارع في غرفة مخصوصة من المسقط ويمكن طبخها بحل مخصوص من المسقط هي والكروش أيضا .

المادة ٢١ - يجب على الكرشاتية في آخر النهار تنظيف وغسيل جميع محلات المسقط وكذا أدوات وآلات الشغل ووضعها بعد ذلك في محل مخصوص .

المادة ٢٢ - لا يجوز دخول السلخانة لكل شخص لا تعلق له بالسلخانة ويستثنى من ذلك من يكون بيده تصريح من مصلحة الصحة العمومية أو من حكمم بيطري السلخانة .

المادة ٢٣ - لا يجوز :

- (أولا) احضار كلاب أو حيوانات أخرى غير المعدة للذبح بالسلخانة ؛
- (ثانيا) ادخال سموم ولو كانت لقتل الجرذاء أو الفيران ؛
- (ثالثا) إلقاء أبقار أو أجزاء حيوانات أو مواد أخرى صلبة في مجارى أو حفرة التصريف .



- المادة ٢٤ - الجزارون مسؤولون عن كل تلف أو ضرر يحصل في السلخانة سواء كان من مستخدميه أو من حيواناتهم .
- المادة ٢٥ - الجزارون أو الكشائية أو صبيان السلخانة الذين لا يتبعون نصوص الأحكام المدونة في هذه اللائحة وأوامر الحكيم البيطرى فيما يختص بالأشغال الداخلية تقام عليهم الدعوى بناء على طلب الحكيم البيطرى لمحاكمتهم على المخالفة التى وقعت منهم ويقبضون بالتعويضات المبدئية في المادة ٣٧ مع الحكم عليهم بتعويض العطل والضرر إن دعت الحال لذلك .
- المادة ٢٦ - يجب على الحكماء البيطريين أيضا اتباع الأحكام المدونة في هذه اللائحة وفي غيرها من اللوائح التنظيمية الصحية المختصة بهم .
- المادة ٢٧ - يجب على الحكيم البيطرى أو ضابط صحى السلخانة أن يقدم الى مصلحة الصحة في آخر كل شهر تقريراً عن عدد الحيوانات التى ذبحت ونوعها وحالتها الصحية ويكون محتويها على البيانات التى تهم هذه المصلحة .

### الفصل الثالث - تجارة اللحوم

- المادة ٢٨ - كل من يرغب تعاطى الجزارة يجب عليه أولاً تقديم طلب لمصلحة الصحة .
- ويكون تحرير هذا الطلب على ورقة نموذج من فئة الثلاثين ملياً واضحاً بها اسمه ولقبه وجلسيته ومحل إقامته والجهة التى يرغب جعل محل تجارته فيها .
- كل محل معد لبيع اللحوم يجب أن يتخلله الهواء جيداً وأن يكون حائزاً للشرط الصحية ويجب أن تكون الأرضية مبلطة والحيطان مطلية بالجير والطاولات والطوالات منقطة بالزئبق والأبواب مدهونة بالبيوت والحموم مغطاة بقماش نظيف ويوضع فيه جرد لاقاء الماء القذر فيه .
- وتسرى هذه الاجراءات أيضا على دكاكين الجزارة الموجودة الآن .
- ويجب على أصحابها أن يهتموا طلباً للصحة في ميعاد شهرين من تاريخ نشر هذه اللائحة .
- المادة ٢٩ - لا يجوز بالكلية بيع اللحوم التى في حالة التعفن وإن وجدت تضبط وتسلم .
- المادة ٣٠ - لا يكون اثبات المخالفات المنصوص عليها في المادتين الساتفتين الا بمعرفة المأمورين الصحيين .

### الفصل الرابع - أحكام عمومية

المادة ٣١ - كل مستخدم سلخانة أو جزار أو خلافهما مصاب بمرض زهري أو معدى لا يقبل بالسلخانة ولا يدخلها إلا بعد شفائه شفاء تاما يصير اثباته بكشف طبي .

المادة ٣٢ - يجب أن تكون ملابس الجزارين والكشاشية وكافة الأشخاص المكلفين بالذبح نظيفة ولا يتصاعد منها أى رائحة كريهة .

المادة ٣٣ - لا يجوز بالكلية استعمال المياه لزيادة وزن اللحوم والرؤوس . ولا يجوز أيضا قطع الرؤوس أو اللحوم على بلاط السلخانة بل يجب إجراء هذه العملية في محل مخصوص .

المادة ٣٤ - تكون مواعيد فتح السلخانة كما يأتى :

أثناء الصيف أى من ابتداء أبريل لغاية أكتوبر من الساعة الخامسة ونصف الى الساعة التاسعة أفرنجي صباحا ومن الساعة الرابعة ونصف الى الساعة السادسة أفرنجي مساء .

أثناء الشتاء أى من أول نوفمبر لغاية مارس من الساعة السادسة ونصف الى الساعة التاسعة أفرنجي صباحا ومن الساعة الثالثة الى الساعة الخامسة مساء .

المادة ٣٥ - الذبح والعمليات الخاصة به والكشف على اللحوم يجب أن تكون عاجلا وعلى التوالى .

المادة ٣٦ - يجب على السلطة الادارية عموما وعلى رجال الضبط والربط مساعدة مندوبى الصحة فى تنفيذ الاحتياطات التى يتخذونها بمقتضى هذه اللائحة .

المادة ٣٧ - العقوبات التى يحكم بها على المخالفات المنصوص عليها فى هذه اللائحة هى نفس العقوبات المنصوص عليها فى قانون العقوبات (فصل المخالفات) ويجوز للقاضى قبول الظروف المخففة للعقوبة .

الحوم المضبوطة عملا بالأحكام السابقة توزع على المستشفيات أو محلات الصدقة اذا تحققت صلاحيتها للأكل .

المادة ٣٨ - يسرى مفعول هذه اللائحة بعد ثلاثين يوما من نشرها فى الجريدة الرسمية

محررا بالقاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٣

رياض

(ترجمة)

## ( ذبح عجول البقر وإناثها )

قانون نمر ٦ لسنة ١٩١٢  
قاضي بمنع ذبح عجول البقر وإناثها (\*)

نحن خديو مصر

بناء على ما عرضه علينا ناظر الداخلية وموافقة رأى مجلس النظار ؛  
وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين ؛  
وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بمحكمة الاستئناف المتخذة بتاريخ ١٢ أبريل  
سنة ١٩١٢ الصادر طبقاً للأمر العالي المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛  
أمرنا بما هو آت :

المادة ١ - ممنوع ذبح عجول البقر وإناثها في جميع أنحاء القطر .  
وهذا المنع قاصر على الحيوانات المولودة في القطر المصري التي لم تبدل الستين  
الفاطتين الوسيطيتين .

المادة ٢ - المحالفات التي تقع ضده أحكام هذا القانون يعاقب عليها بالحبس  
لمدة لا تتجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد عن جنيه مصري أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط .  
وفضلاً عن ذلك تضبط اللحوم وتوزع على المستشفيات وعلى المعاهد الخيرية متى ثبت  
أنها صالحة للأكل .

المادة ٣ - يجوز لناظر الداخلية في أى وقت أن يصدر قراراً بإيقاف هذا المنع  
مؤقتاً في كل أو بعض جهات القطر .

المادة ٤ - على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه  
ويجرى العمل به بعد مضي عشرة أيام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما  
مديرى القبة في ١٧ أبريل سنة ١٩١٢

عباس حلمي

بأمر الحضرة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محمد سعيد

ناظر الحفانية

حسين رشدي

(ترجمة)

"الوقائع المصرية" عدد ٧٤ لسنة ١٩١٢

(\*) عُدل بالقانون نمر ٤ لسنة ١٩١٨ (انظر صفحة ١٢٦)، وتلاحظ التعديلات التي أدخلها  
الأمر العالي الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩١٤ (انظر صفحة ٩٢)

## قانون نمر ٤ لسنة ١٩١٨

بتعديل المادتين الأولى والثالثة من القانون نمر ٦ لسنة ١٩١٢  
القاضي بمنع ذبح عجول البقر وإنائها

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على القانون نمر ٦ لسنة ١٩١٢ القاضي بمنع ذبح عجول البقر وإنائها؛  
وبناء على ما عرضه علينا وزير الزراعة ، وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء ؛  
وبعد الاطلاع على ما قرره الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف المختلطة في ٢ فبراير  
سنة ١٩١٨ بالتطبيق للأمر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ — تعدل المادتان الأولى والثالثة من القانون نمر ٦ لسنة ١٩١٢  
المتقدم ذكره كما يأتى :

”المادة ١ — يمنع فى جميع أنحاء القطر المصرى ذبح عجول البقر وإنائها وإناء  
الجوامس المولودة فى القطر التى لم تستكمل نمو الأربع القواطع الأولى الدائمة ( الثنايا  
والرباعيات ) .“

”المادة ٣ — يجوز لوزير الزراعة فى أى وقت أن يصدر قرارا بإيقاف هذا المنع  
مؤقتا فى كل أو بعض جهات القطر .“

المادة ٢ — على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون ، ويسرى العمل به بمجرد نشره  
فى الجريدة الرسمية ما

صدر برأى طابدين فى ١٦ فبراير سنة ١٩١٨

فؤاد

بأمر الحضرة السلطانية

رئيس مجلس الوزراء

حسين رشدى

وزير الزراعة

أحمد حليمى

(ترجمة)

## (المدرسة البيطرية)

## قرار

صادر في ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٥ باضائة سنة رابعة لسنى الدراسة  
بمدرسة الطب البيطرى واعتماد اللائحة المرفقة به التى عمل بها  
ابتداء من السنة الدراسية الداخلة فى سنى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ (\*)

## ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١  
بالمصادقة على إنشاء مدرسة بيطرية بالقاهرة ؛  
وعلى القرار الصادر من مجلس النظار بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ بالموافقة على  
إضافة سنة رابعة على برامج هذه المدرسة ؛  
وبعد الاطلاع على القرارين الصادرين من نظارة الداخلية بتاريخ ٢١ مايو سنة ١٩٠١  
و ٤ يوليه سنة ١٩٠٢ ؛  
وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة ؛

## قرر ما هو آت :

- المادة ١ — يعتمد قانون المدرسة البيطرية بالقاهرة المرفق بهذا القرار ويعمل به  
من ابتداء السنة الدراسية الداخلة فى سنى ١٩٠٥ و ١٩٠٦ ويكون العمل به قاصرا  
على التلامذة الذين يقبلون لتلقى الدراسة من أول أكتوبر سنة ١٩٠٥ .
- المادة ٢ — يلغى قانون المدرسة البيطرية المرفق بقراره الصادر بتاريخ ٢١ مايو  
سنة ١٩٠١ فيما يختص بالتلامذة الذين يقبلون بالمدرسة البيطرية من أول أكتوبر  
سنة ١٩٠٥ .
- المادة ٣ — على مدير عموم مصلحة الصحة تنفيذ هذا القرار ؛

مصطفى فهمى

صدر بالقاهرة فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٥

(\*) أثنى بالقرار الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩١٤ فيما يختص بالطلبة المستجدين الذين يقبلون بالمدرسة  
ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩١٤ (أنظر صفحات ١٣٤ — ١٣٩)

## لائحة نظام المدرسة البيطرية بالقاهرة (\*)

المادة ١ (١) — تكون المدرسة البيطرية تحت إدارة باشمفتش بيطرى مصلحة الصحة العمومية ويكون بصفة ناظر لها ومدرس التشريع بصفة وكيل .

المادة ٢ — ترتيب المدرسين يكون بالصفة الآتية :

مدرس الأمراض المعدية فى الحيوانات ،

» الجراحة البيطرية والعمل الاكلينيكي ،

» حفظ الصحة البيطرية وأعمال الشفغضات ،

» تفتيش اللحوم ،

» الكيمياء وعلم السموم ،

» البكتريولوجيا ،

» التشريح والپاثولوجيا ،

» الطب البيطرى والاقرباذين وعلم الأنسجة والعمل الاكلينيكي ،

» الفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) ،

» علم الديدان الطفيلية .

المادة ٣ — طالب الدخول فى المدرسة البيطرية يجب أن يكون من الحائزين لشهادة الدراسة الابتدائية وله إلمام كاف باللغة الانجليزية ويمتحن قبل الدخول .

وتاريخ هذا الامتحان يعلن كل سنة فى الجريدة الرسمية .

المادة ٤ — على طالب الدخول فى هذه المدرسة أن يقدم للنظر الأوراق الآتية :

(\*) أُلغيت بالقرار الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩١٤ فيما يختص بالطلبة المستجدين الذين يقبلون بالمدرسة ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩١٤ (أنظر صفحات ١٣٤ — ١٣٩)

(٢) عدلت بالقرار الصادر فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧ (أنظر صفحة ١٣٣)

(١) طلب يجرى على ورقة لغة ويصنف فيه اسم ولقب وصناعة وعنوان أبيه أو المتولى أمره ؛

(٢) شهادة الدراسة الابتدائية ؛

(٣) » ميلاده ؛

(٤) » طيبة تدل على سلامة صحته ؛

(٥) » بحسن السلوك .

ويجب تقديم هذه الأوراق لناظر المدرسة قبل ابتداء السنة المدرسية بمدة خمسة عشر يوماً على الأقل .

المادة ٥ - المصاريف المقررة للمدرسة هي ثمانية جنيهات مصرية في السنة عن كل تلميذ تدفع في ابتداء السنة المدرسية .

وهذه المصاريف هي نفيلر أجرة التعليم وثمان الكتب والأدوات المدرسية وغير ذلك من النفقات اللازمة للعمل وقاعة النشريح والامتحانات .

وإذا انقطع الطالب لأى سبب كان عن الحضور للمدرسة فلا يكون له حق فى أى حال من الأحوال فى استرداد قيمة المصاريف المدفوعة أو جزء منها .

المادة ٦ - مدة التدريس هى أربع سنوات وتشمل التعليم النظرى والعمل .

المادة ٧ - تبدئ السنة المدرسية فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر وتنتهى فى الأسبوع الأول من شهر يونيه وتنقسم الى ثلاث مدد كما يأتى :

المدة الأولى - تبدئ فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر وتنتهى فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ؛

المدة الثانية - تبدئ فى الأسبوع الأول من شهر يناير وتنتهى فى الأسبوع الأخير من شهر مارس ؛

المدة الثالثة - تبدئ فى الأسبوع الأول من شهر أبريل وتنتهى فى الأسبوع الأول من شهر يونيه .

وتتفعل المدرسة فى الأيام المعتاد ائقال مصالح الحكومة فيها .

## المادة ٨ - جدول ترتيب الدروس :

ملحوظات	عدد الساعات في الشهر	بيان المواد
		<b>السنة الأولى</b>
	١٢	مبحث النظام .....
	١٤	الكيمياء .....
	١٢	أعمال الشفغانات .....
	٦	» اكلينيكية .....
	٤	علم البيولوجيا (الحياة) .....
		<b>السنة الثانية</b>
	٣٦	تشریح .....
	٨	فسیولوجیا (علم وظائف الأعضاء) .....
مدة شهر أكتوبر ونوفمبر وأبريل ومايو .	٨	أعمال اكلينيكية .....
	٨	علم الأنسجة .....
		<b>السنة الثالثة</b>
	٨	أقرباذین .....
	١٢	باثولوجیا .....
	٨	أعمال اكلينيكية .....
	٤	بکتریولوجیا .....
مدة شهر مارس وأبريل ومايو .	٤	علم السموم .....
	١٢	علم حفظ الصحة (المهجن) .....
		<b>السنة الرابعة</b>
	١٢	الجراحة .....
	٨	الطب البیطری .....
	٨	الأمراض المعدية .....
مدة شهر فبراير ومارس وأبريل ومايو .	٨	علم الديدان الطفيلية .....
	٤	تفتیش المحرم .....
	٤٠	أعمال اكلينيكية .....



- المادة ٩ - جميع المواد تدرس باللغة الانجليزية ويتمحرن فيها التلميذ أيضا بهذه اللغة .
- المادة ١٠ (\*) - تعمل امتحانات بمعرفة المدرسين في أثناء كل مدة من أقسام السنة المدرسية .
- المادة ١١ - يطلب من التلامذة المساعدة في الشفخانة والسلخانة ومعمل استخراج المادة الجدرية .
- المادة ١٢ - تتمحن التلامذة في آخر كل سنة مدرسية في جميع المواد التي درسوها أثناء السنة بمعرفة لجنة تعيينها لذلك نظارة الداخلية . ويشمل هذا الامتحان أيضا المواد المقررة للسنتين السابقة .
- المادة ١٣ - التلميذ الذي يسقط في الامتحان في المرة الأولى في يونيه يتمحرن ثانيا في ديسمبر الذي يليه .
- المادة ١٤ - إذا لم ينجح التلميذ في ثلاثة امتحانات وهو في الفرقة نفسها (سواء كان في السنة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة) يرفق من المدرسة .
- المادة ١٥ - لا يجوز بقاء التلميذ في المدرسة أكثر من ثماني سنوات .
- المادة ١٦ - تكون الامتحانات تحريرية وشفهية .
- المادة ١٧ - يعطى ناظر المدرسة في آخر كل سنة لكل تلميذ نمرا بحسن السلوك والمواظبة على الحضور قياسا على النمر التي أعطيت له أثناء السنة المدرسية ولا يجوز نقل التلميذ من فرقة الى أخرى أعلى منها إلا إذا نال ٨٠ في المائة على الأقل من النمر التي تعطى لحسن السلوك والمواظبة .
- المادة ١٨ - العقوبات التي يمكن توقيعها على التلامذة هي :
- (١) التوبيخ من المدرس على أفراد ؛
  - (٢) « » « » علنا أمام الفرقة ؛
  - (٣) « » « » ناظر المدرسة ؛
  - (٤) الطرد المؤقت لميعاد لا يتجاوز نهاية المدة المدرسية التي حكم في أثناءها بهذا العقاب (هذه المدة هي إحدى المدد الثلاث التي قسمت إليها السنة المدرسية حسب نص المادة السابعة) ؛
  - (٥) الطرد من المدرسة .
- والعقوبات الأخيراتان يصدرهما مدير عموم مصاحبة الصحة بناء على طلب ناظر المدرسة .

المادة ١٩ - في الامتحان السنوى لا يجوز نقل التلميذ الى سنة أخرى ما لم ينل في كل علم ٥٠ في المائة على الأقل من أعلى النمر المقررة له ومتوسطا عموميا لا يقل عن ٦٠ في المائة .

المادة ٢٠ - كل تلميذ يؤدى الامتحان النهائى تعطى له دبلومة من نظارة الداخلية بناء على طلب مدير عموم مصلحة الصحة تجيز له معاملى صناعة الطب البيطرى فى القطر المصرى .

”الوقائع المصرية“ عدد ٧٥ لسنة ١٩٠٥

## قرار

صادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ بتعديل المادة العاشرة من لائحة مدرسة الطب البيطرى (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الصادر من نظارة الداخلية بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٥ بالمصادقة على القانون الجديد للدرسة البيطرية ؛ وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة ؛

### قسرر ما هو آت :

المادة ١ - عدلت المادة العاشرة من القانون المتوخ منه بالصفة الآتية :  
”المادة ١٠ - تعمل امتحانات بمعرفة المدرسين فى أثناء كل مدة من أقسام السنة المدرسية ؛ وعلى التلامذة أن يمضوا هذه الامتحانات بصفة مرضية قبل التصريح لهم بالدخول فى الامتحانات السنوية .“

المادة ٢ - على مدير عموم مصلحة الصحة تنفيذ هذا القرار ؛

مصطفى فهمى

مدربا لقاهرة فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٦

”الوقائع المصرية“ عدد ١٤ لسنة ١٩٠٦

(\*) أنظر القرار الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩١٤ (صفحة ١٣٤)

## قرار

صادر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧ بتعديل المادة الأولى  
من لائحة المدرسة البيطرية (\*)

### ناظر الداخلية

بعد الاطلاع على القرار الوزاري الصادر في ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥ بالمصادقة على  
لائحة المدرسة البيطرية بالقاهرة ؛  
وبناء على ما عرضه مدير عموم مصلحة الصحة ؛

### قرر ما هو آت :

أولاً - عدلت المادة الأولى من لائحة المدرسة البيطرية المتوة عنها بالصفة  
الآتية :

المادة ١ - تكون المدرسة البيطرية تحت إدارة باشمفتش بيطرى مصلحة  
الصحة ويكون ناظرا لها . ويتنخب ويكلها من الأطباء البيطريين بالمصلحة بناء على  
اليد الباشمفتش البيطرى وتصادق مدير عموم مصلحة الصحة .

ثانياً - على مدير عموم مصلحة الصحة تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به بعد درجه  
الجريدة الرسمية فى الحال ما

القاهرة فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧

مصطفى فهمى

”الوقائع المصرية“ عدد ١٣٨ لسنة ١٩٠٧

(\*) انظر القرار الصادر فى ٢ يونيو سنة ١٩١٤ (صفحة ١٣٤)

## قرار

صادر في ٢ يونيه ١٩١٤ باعتماد اللائحة الجديدة لمدرسة الطب البيطرى

### ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٠١ بالموافقة على انشاء مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة ؛

وعلى قرار مجلس النظار الصادر بتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ بالموافقة على إضافة سنة رابعة على برنامج تعليم المدرسة المذكورة ؛

وعلى قرار ناظر الداخلية الصادر بتاريخ ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٥ المعلن بالقرارين المؤرخين ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧ ؛

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى ؛

وبعد أخذ رأى مجلس ادارة مدرسة الطب البيطرى ؛

### قرر ما هوآت :

المادة ١ - تعتمد بصفة مؤقتة لائحة مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة المرفقة بهذا القرار ويسرى مفعولها ابتداء من السنة المدرسية المتداخلة فى سنى ١٩١٤ و ١٩١٥ وذلك فقط على الطلبة الذين يقبلون بالمدرسة ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٩١٤ .

المادة ٢ - تلغى لائحة مدرسة الطب البيطرى المرفقة بقرار ناظر الداخلية الصادر فى ٢٤ يونيه سنة ١٩٠٥ والمعلن بالقرارين الصادرين فى ١٨ يناير سنة ١٩٠٦ و ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٠٧ فيما يختص بالطلبة المستجدين الذين يقبلون بالمدرسة ابتداء من أول اكتوبر سنة ١٩١٤ .

المادة ٣ - على مدير قسم الطب البيطرى تنفيذ هذا القرار

القاهرة فى ٢ يونيه سنة ١٩١٤

اسماعيل صديق

## لائحة مدرسة الطب البيطرى بالقاهرة

المادة ١ — يدير مدرسة الطب البيطرى ناظر يساعده وكيل يعينهما ناظر الزراعة بناء على طلب مدير قسم الطب البيطرى .  
المادة ٢ — موظفو المدرسة البيطرية هم :

الناظر ،

الوكيل ،

مدرس التشريح وعلم العظام ،

الكيمياء ،

أعمال الشفخانات والاقرباذين ،

علم التشريح المرضى (باثولوجيا) وعلم الميكروبات (باكتريولوجيا) وفتيش اللحوم ،

علم وظائف الأعضاء (فسيولوجيا) وبحث الأنسجة (هستولوجيا) ،

الجراحة والولادة ،

علم الطب البيطرى (أمراض معدية وأمراض محلية) وعلم الحياة (بيولوجيا) ،

علم حفظ الصحة .

المادة ٣ — طالبو الدخول فى المدرسة البيطرية يجب أن يكونوا حائزين لشهادة الدراسة الثانوية ( البكالوريا المصرية ) من القسم الانجليزى و يقبلون بحسب ترتيب درجاتهم فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية الذى عمل فى السنة الجارية بشرط أن يمضوا الكشف الطبى أمام قوهسيون طى الحكومة .

يجب أن لا يكون من الطلاب أقل من سبع عشرة سنة أن أو يبلغ اثنى عشر سنة وعشرين سنة فى اليوم المحدد لبداءة السنة المدرسية وأما عدد الطلبة المرغوب قبولهم بالمدرسة فتعينه نظارة الزراعة كل سنة .

إذا كان عدد طلبات الدخول المقدمة من التلاميذ الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية من القسم الانجليزى فى السنة الجارية أقل من العدد الذى عينته نظارة الزراعة فيجوز قبول طلبة من الحائزين على شهادة الدراسة الثانوية فى سنة سابقة وتكون الأفضلية للطلبة الحائزين على أحدث الشهادات ويكون انتخاب الطلبة الحائزين على شهادات بتاريخ واحد حسب ترتيب درجاتهم فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية .

المادة ٤ — على طالب الدخول أن يقدم لناظر المدرسة طلبا محررا على ورقة تمغة مبنيا فيه اسمه بالكامل وعنوان والده أو ولّى أمره بالضبط وعنوان من ينوب عنه إذا رأى لزوم لذلك .

ويجب أن يقدم مع الطلب الأوراق الآتية :

(١) استمارة رقم «٣٣» زبارة بيطرى « مستوفاة البيانات اللازمة وهذه الاستمارة تصرف مجاناً من المدرسة ؛

(٢) شهادة ميلاد الطالب ؛

(٣) شهادة الدراسة الثانوية من القسم الانجليزى ؛

(٤) شهادة بحسن السلوك من نظارة المعارف العمومية أو من ناظر المدرسة لخصوصية التى تعلم فيها الطالب .

ويجب أن يصل الطلب والأوراق المذكورة لناظر المدرسة قبل تاريخ ابتداء السنة المدرسية بمدة سبعة أيام على الأقل ويعان ذلك التاريخ فى الجريدة الرسمية .

المادة ٥ - المصاريف المدرسية هى خمسة عشر جنيهاً مصرياً فى السنة ويجب أن تدفع فى ابتداء السنة المدرسية .

وكل طالب لا يدفع هذه المصاريف لأى سبب كان فى أثناء الشهر الأول من السنة الدراسية يجوز رفقته من المدرسة .

وهذه المصاريف هى عن أجرة التعليم وثمان الكتب والأدوات المدرسية وغذاء الظهر وغير ذلك من النفقات اللازمة للعمل وقاعة التشرىح والامتحانات .

أما الطلبة السابق وجودهم بالمدرسة عند العمل بهذه اللامحة فيستمررون فى دفع ثمانية جنيهاً مصرية فقط فى السنة مضافاً إليها مبلغ ثلاثة جنيهاً مصرية نظير غذاء الظهر فى حالة تناولهم هذا الغذاء .

وإذا انقطع الطالب لأى سبب كان عن الحضور للمدرسة فلا حق له فى استرداد قيمة المصاريف المدفوعة بأكملها أو جزء منها .

المادة ٦ - تبتدىء السنة المدرسية فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر وتنتهى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو وتنقسم الى ثلاث مدد كالملىين بعد :

المدة الأولى - تبتدىء فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر وتنتهى فى الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ؛

المدة الثانية - تبتدىء فى الأسبوع الأول من شهر يناير وتنتهى فى الأسبوع الأخير من شهر مارس ؛

المدة الثالثة - تبتدىء فى الأسبوع الأول من شهر أبريل وتنتهى فى الأسبوع الأخير من شهر مايو .

وتعطل الدراسة فى الأعياد والأيام التى تغفل مصالح الحكومة فيها .

المادة ٧ - مدة التدريس بالمدرسة البيطرية أربع سنوات وتشتمل التعليم النظري والعمل .

جدول حصص الدروس

ملاحظات	عدد الساعات في الأسبوع	مصادر التعليم
		<b>السنة الأولى</b>
	١	بحث الأنسجة .....
	٣	علم العظام .....
	٤ ١/٢	الكيمياء .....
	٦	أعمال الشفخانات .....
	٢	علم الحياة (بيولوجيا) .....
	٢	أصطلاحات علمية إنجليزية .....
		<b>السنة الثانية</b>
أعمال تشريحية مدة تسع عشرة ساعة في الأسبوع في خلال الفصل الموافق للتشريح	٩	تشريح .....
	٧	علم وظائف الأعضاء (فسيولوجيا) .....
	٧	بحث الأنسجة (هستولوجيا) .....
		<b>السنة الثالثة</b>
	٢	أقر باذين .....
		علم التشريح المرضي (پاثولوجيا) وعلم الميكروبات (باكتريولوجيا) .....
مع طلبه السنة الرابعة	٢	تفتيش الحوم .....
	٣	علم حفظ الصحة (هيجين) .....
» »	٢	الجراحة البيطرية .....
» »	٤	الطب البيطري (أمراض معدية وأمراض محلية) .....
		<b>السنة الرابعة</b>
	٩	الجراحة البيطرية والولادة .....
	٦	الطب البيطري (أمراض معدية وأمراض محلية) بما فيه الطب البيطري الشرعي .....
	٢	تفتيش الحوم .....
	١٠	أعمال تطبيقية .....
	١	علم الديدان الطفيلية .....

المادة ٨ - يؤدى الطلبة في نهاية كل سنة من الثلاث سنوات الأولى من سنى الدراسة امتحانا يسمى "امتحان النقل" ويعمل هذا الامتحان في آخر شهر مايو أمام لجنة تعينها نظارة الزراعة في المواد المقررة للسنة السابقة ويؤدون أيضا امتحانا آخر في نهاية السنة الأخيرة للدراسة يسمى "امتحان الدبلومة".

ويحوز أن يشمل امتحان الدبلومة وامتحانات النقل المواد المقررة للسنوات السابقة للسنة الحالية .

لا يمتحن طلبة السنة الأولى في علمى الحياة وبحث الأنسجة والاصطلاحات العلمية الانجليزية كما أنه لا يمتحن طلبة السنة الثالثة في علم الطب البيطرى والجراحة .

وتكون الامتحانات تحريرية وشفهية .

ويعطى ناظر المدرسة قبل امتحان النقل أو الدبلومة تمرا بحسن السلوك والمواظبة على الحضور أسامها التمر التي أعطيت في أثناء السنة المدرسية السابقة أو في أثناء المدد التي تخطت آخر امتحان والامتحان الحالى .

ولا يقبل أحد من الطلبة في امتحان النقل أو امتحان الدبلومة مالم يحصل في أثناء السنة المدرسية السابقة على ٨٠ ٪ (ثمانين في المائة) من التمر التي تعطى عن حسن السلوك والمواظبة . أما اذا سقط أحد الطلبة في امتحان الدبلومة فتعتبر المدة التي تعطى عنها هذه التمر من تاريخ الامتحان المذكور .

المادة ٩ - في نهاية المدة الأولى والثانية من الدراسة تعمل امتحانات في الفرق بمعرفة ناظر ومدرسى المدرسة تسمى "امتحانات الثلاثة شهور" . ولا يسمح للطلاب بالدخول في امتحانات النقل أو امتحان الدبلومة الا اذا أدى هذه الامتحانات ونجح فيها ما لم يقرر ناظر الزراعة خلاف ذلك بعد فحص الحالة فحصا دقيقا .

المادة ١٠ - لا يعتبر الطالب ناجحا في امتحان النقل أو في امتحان الدبلومة مالم ينل في كل علم ٥٠ ٪ (خمسين في المائة) على الأقل من النهاية العظمى المقررة له ومتوسطا عموما لا يقل عن ٦٠ ٪ (ستين في المائة) . والطالب الذى يسقط في امتحان النقل في شهر مايو لا يقبل بالفرقة التالية لفرقته بل يجب عليه الدخول في امتحان النقل ذاته الذى يعمل أمام لجنة في شهر أكتوبر التالى .



ويجب على الطالب الذى يسقط فى امتحان الدبلومة فى شهر مايو أن يدخل فى امتحان الدبلومة الذى يليه فى شهر ديسمبر .

والطالب الذى لا يحضر فى امتحان النقل أو فى امتحان الدبلومة يعتبر ساقطا الا اذا كان غيابه باذن كتابى من ناظر المدرسة .

والطالب الذى يسقط ثلاث مرات فى امتحان النقل من فرقته الى فرقة أعلى أو فى امتحان الدبلومة يرفق من المدرسة ولا يجوز بقاء أى طالب فى المدرسة أكثر من ثماني سنوات .

المادة ١١ — على الطلبة أن يشتغلوا بصفة مساعدين فى الشفخانة والسالخانة .

وفى أثناء العطلة الصيفية يجب على الطلبة الذين ينجحون فى امتحان النقل من السنة الثالثة أن يشتغلوا عمليا مدة شهر على الأقل بحسب تعليمات ناظر المدرسة .

المادة ١٢ — العقوبات التى يعاقب بها الطلبة هى :

(١) التوبيخ ؛

(٢) الرقبة لمدة لا تتجاوز نهاية مدة الدراسة التى تقع فى خلالها هذه العقوبة ؛

(٣) الطرد من المدرسة .

ولا يجوز توقيع عقوبة الطرد الا بأمر ناظر الزراعة بناء على طلب ناظر المدرسة وموافقة مدير قسم الطب البيطرى .

المادة ١٣ — كل طالب ينجح فى امتحان الدبلومة تعطى له من نظارة الزراعة دبلومة فى علم الصحة البيطرية والطب البيطرى والجراحة البيطرية وتُنشر أسماء الطلبة الذين ينجحون فى هذا الامتحان فى الجريدة الرسمية .

المادة ١٤ — لا يجوز عمل استثناء للقواعد المنصوص عنها فى هذه اللائحة إلا بناء على قرار يصدر من مجلس ادارة مدرسة الطب البيطرى .

## قرار

صادر في ٩ مايو سنة ١٩١٤ بإنشاء مجلس إدارة  
لمدرسة الطب البيطري (\*)

### ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على لائحة مدرسة الطب البيطري ؛  
وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطري ؛  
قرر ما هوآت :

المادة ١ - ينشأ مجلس إدارة لمدرسة الطب البيطري .

المادة ٢ - يؤلف المجلس المذكور من :

ناظر الزراعة أو وكيل النظارة في حالة وجود أعضائه	رئيسا
المسترتل لوود مدير قسم الطب البيطري	.....
مدير التعليم الزراعي	.....
الدكتور فرجسون مدرّس علم الباثولوجيا بمدرسة الطب بمصر	أعضاء
سيوبك حكيمباشي بيطري مصلحة الاملاك الأميرية	.....
الدكتور محمد طلعت بك حكيمباشي نظارة المعارف العمومية	.....
مدير مدرسة الطب البيطري	.....

المادة ٣ - تكون اختصاصات المجلس المذكور كالآتي :

(١) فحص المسائل المتعلقة بنظام المدرسة ووضع ما يترأى له من القواعد  
الكافلة لتحسينها وتقديمها ؛

(٢) توزيع المواد الدراسية على سنى الدراسة وانتخاب كتب التدريس ؛

(٣) انتخاب المدرّسين وترقيتهم وزيادة مرتباتهم ؛

(٤) انتخاب أعضاء لجان امتحانات آخر السنة ؛

(٥) النظر في مشروع الميزانية السنوي .

المادة ٤ - يجتمع المجلس بناء على دعوة الرئيس كلما كان لديه من الأعمال  
ما يستدعي انعقاده .

المادة ٥ - لا يجوز انعقاد المجلس بهيئة قانونية إلا اذا حضره أكثر من نصف  
أعضائه في ٩ مايو سنة ١٩١٤  
اسماعيل صدقي

"الوقائع المصرية" عدد ٥٧ لسنة ١٩١٤

(\*) عدل بالقرار الصادر في ١٧ يونيو سنة ١٩١٤ (أنظر صفحة ١٤١)

## قرار

صادر في ١٧ يونيه سنة ١٩١٤ بتعديل تأليف مجلس ادارة مدرسة  
الطب البيطرى المنشأ بالقرار الصادر في ٩ مايو سنة ١٩١٤

### ناظر الزراعة

بعد الاطلاع على القرار الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩١٤ بإنشاء مجلس ادارة  
لمدرسة الطب البيطرى ؛

وبناء على ما عرضه مدير قسم الطب البيطرى ؛

### قرر ما هوآت :

مادة وحيدة — تعتل المادة ٢ من القرار المشار اليه الصادر بتاريخ ٩ مايو سنة  
١٩١٤ كالآتى :

”المادة ٢ — يؤلف المجلس المذكور من :

- |       |   |  |
|-------|---|--|
| رئيس  | { | ناظر الزراعة أو وكيل النظارة في حالة غياب الناظر أو وجود أعذار تمنعه |
|       |   | عن الحضور ... ..   |
| أعضاء | { | مدير قسم الطب البيطرى ... ..   |
|       |   | مدير التعليم الزراعى ... ..  |
|       |   | الدكتور فرجسون مدرّس علم الباثولوجيا بمدرسة الطب بمصر ... ..         |
|       |   | الدكتور ولسن مدرّس علم الفسيولوجيا بمدرسة الطب بمصر ... ..           |
|       |   | پيو بك حكيماشى بيطرى مصلحة الأسلاك الأميرية ... ..                   |
|       |   | الدكتور محمد طلعت بك حكيماشى نظارة المعارف العمومية ... ..           |
|       |   | مدير مدرسة الطب البيطرى ... ..                                       |

القاهرة في ١٧ يونيه سنة ١٩١٤

اسماعيل صدقي

(المطبعة ١٢٠٠/١٩١٩/٢٨١١ ٢٠٢٠)















Bibliotheca Alexandrina



0558502